



العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح

(مع دراسة تطبيقية)

The Relationship between the Level of Voluntary Accounting Disclosure and Earnings Management Practices

(With an Applied Study)

أ/ أحمد عاطف محمد عيد

مدير حسابات شركة الوفا للاستيراد والتصدير
والتخليص الجمركي

a7mad3a6ef1500@gmail.com

د/ هالة عبد الفتاح العجمي

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د/ رضا إبراهيم صالح

أستاذ المحاسبة المالية
نائب رئيس جامعة كفر الشيخ الأسبق
لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (٢٢) - الجزء الثاني
أكتوبر ٢٠٢٥ م

رابط المجلة: <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص البحث

في سياق العديد من الأزمات والانهيارات المالية، التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، والتي أثرت بشكلٍ سلبي على مدى موثوقية وعدالة القوائم والتقارير المالية المنشورة، ومصدقية معديها واستقلالية مراجعيها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة، إلى تأسيس علاقة تربط بين عناصر الحوكمة، التي تتمتع بها مختلف الشركات، والمعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، التي تقوم بإعدادها هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية، من قبل مستخدمي هذه المعلومات، الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير، على معلوماتٍ صحيحة وعادلة، من أجل تحقيق الغرض الذي أعدت من أجله.

وقد هدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على الشركات غير المالية المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، حيث شملت الدراسة عينةً مكونة من ٥٥ شركة مساهمة، خلال الفترة من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، وقد اعتمدت الدراسة على المؤشر الأكثر شيوعاً في الأبحاث السابقة، وهو الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals)، كدليل على ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

ومن خلال استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Model (SEM)، فقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح المحاسبي الاختياري على إدارة الأرباح، وفي ضوء ذلك، يرى الباحثون أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري، أصبح ضرورةً حتمية، لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها، حيث تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري في سد الفجوة، بين ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات، وبين احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الإفصاح الاختياري، في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

ويوصي الباحثون بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث، حول إدارة الأرباح؛ نظراً لأهميتها وضرورتها، في تقليل ممارساتها في البيئة المصرية، ويُمكن أن تشمل هذه الدراسات، تحليل تأثير بعض العوامل، مثل: حجم الشركة، المديونية، السيولة، الربحية، ونوع القطاع الذي تنتمي إليه، على اتجاه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، كما يُمكن دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات، في تقليل هذه الممارسات، بالإضافة إلى تأثير إدارة الأرباح، على قرارات المستثمرين.

الكلمات المفتاحية: ممارسات إدارة الأرباح، الإفصاح المحاسبي الاختياري، نموذج المعادلات الهيكلية.

Abstract:

In the context of the numerous financial crises and collapses experienced by major global companies, which negatively impacted the reliability and fairness of published financial statements and reports, the credibility of their preparers, and the independence of their auditors, numerous recent studies have sought to establish a relationship between the governance elements enjoyed by various companies and the information contained in the financial statements and reports prepared by these companies. This information is considered the primary guide for economic decision-making by users of this information, requiring these reports to contain accurate and fair information to achieve the purpose for which they were prepared.

This research aimed to examine the relationship between the level of voluntary accounting disclosure and earnings management practices, applying it to non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The study included a sample of 55 joint-stock companies, covering the period from 2016 to 2020. The study relied on the most common indicator in previous research, discretionary accruals, as evidence of companies' practice of earnings management.

Using a structural equation model (SEM), the results of this study indicate a significant negative impact of voluntary accounting disclosure on earnings management. In light of this, the researchers believe that increasing attention to voluntary disclosure has become an imperative to achieve the effectiveness of financial statements and achieve their objectives. The importance of voluntary disclosure lies in bridging the gap between the information provided by mandatory disclosure and the information needs of financial report users.

Furthermore, voluntary disclosure plays a role in reducing information asymmetry.

The researchers recommend conducting further studies and research on earnings management, given its importance and necessity in reducing its practices in the Egyptian context. These studies could include analyzing the impact of factors such as company size, indebtedness, liquidity, profitability, and the type of sector to which it belongs, on companies' tendency to practice earnings management. The impact of corporate governance on reducing these practices could also be studied, in addition to the impact of earnings management on investor decisions.

Keywords: Earnings Management Practices, Voluntary Accounting Disclosure, Structural Equation Model.

١ - الإطار العام للبحث

١/١ مقدمة

أدت المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى، على المستوى العالمي في العقود الأخيرة الماضية، إلى المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية، من أجل تحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، وخاصةً المستثمرين المتعاملين في أسواق الأوراق المالية.

وكان من أبرز هذه المشكلات انتشارًا، انتهاج الإدارة لما يُسمى ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management)، وبالرغم من تعدد واختلاف تعريفات إدارة الأرباح؛ إلا أنها تتفق مع بعضها في الهدف منها، وهو إما للتأثير على بعض التعاقدات، التي تتم بناءً على المعلومات الواردة بهذه التقارير، أو لتحقيق مصالح ذاتية للإدارة، ولكنها تختلف في الطرق والوسائل، التي يُمكن استخدامها في إدارة الأرباح، فالبعض منها ركز على المدخل المحاسبي، من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية، في حين ركز البعض الآخر، على التحكم أو التلاعب بالأنشطة الاستثمارية والتشغيلية، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي لإدارة الأرباح (هلال، ٢٠١٢، ص ٤٦).

وقد شهدت الكتابات المحاسبية في الآونة الأخيرة، تحولاً في تركيزها نحو مدخل جديد لممارسات إدارة الأرباح، يتمثل في إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، ومن أبرز أشكال هذا المدخل: إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، وإعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية.

ومؤخراً، فقد كشفت فضيحة التلاعب بالحسابات، التي غرقت فيها شركة توشيبا (TOSHIBA) - وهي شركة يابانية متخصصة في مجال الصناعات الإلكترونية-، عن خفايا ثقافة موجودة في قطاع الأعمال الياباني، يتحكم بها نفوذ المديرين وتشوبها الصفقات السرية، حيث أعلن (Hisao Tanaka) رئيس مجلس إدارة الشركة، في شهر يوليو عام ٢٠١٥ م استقالته، وذلك بعدما كشفت لجنة تحقيق ثلاثية مستقلة، عن تضخيم الشركة لحجم أرباحها بشكل غير حقيقي، بمقدار ١٥١,٨ مليار ين (أي ما يعادل وقتها حوالي ١,٢٢ مليار دولار) خلال سبع سنوات (صحيفة الخليج الإماراتية، نقلاً عن وكالات أنباء عالمية، ٢٢ يوليو ٢٠١٥).

وكانت شركة توشيبا قد استعانت بلجنة خبراء مستقلة، لمراجعة قوائمها المالية، وانتقدت اللجنة الشركة، بسبب فشلها في أن يكون لديها نظام مناسب للمراجعة الداخلية، إلى جانب الممارسات غير المنضبطة، التي تمت في كل قطاعات الشركة تقريباً، وأشار ملخص تقرير لجنة التحقيق الذي تم تسليمه، إلى أن الممارسات المحاسبية غير المناسبة، تمت واستمرت في كثير من قطاعات الشركة، بشكل متزامن وبطريقة ممنهجة.

حيث بدأت هذه الأزمة في شهر أبريل عام ٢٠١٥ م، حين أصدرت شركة توشيبا بياناً أعلنت فيه، أنها تجري عملية مراجعة داخلية للحسابات، بعدما نهبتها السلطات المالية في اليابان، إلى إمكانية وجود أخطاء، وقدم رئيس مجلس الإدارة استقالته، بالإضافة إلى خمسة أعضاء من مجلس الإدارة، ونائب رئيسه ومستشار خاص، وتزامناً مع خطورة الأحداث، فقد قررت الهيئة القائمة على الصفقات المالية وبورصة طوكيو، إجراء تحقيقات وفرض عقوبات.

ولما كان للإفصاح الاختياري (Voluntary Disclosure) دوره الهام، في زيادة كفاءة وفعالية أسواق رأس المال، من خلال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة السيولة في سوق رأس المال، فقد أدى ذلك إلى اتجاه أنظار الباحثين إلى موضوع الإفصاح الاختياري، في الفترة الأخيرة (عطية، ٢٠١٣، ص ١٠).

ويمكن قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري بطرق ووسائل متعددة، ومن أبرز هذه الوسائل أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، وهو أسلوب لتحليل محتوى التقارير المالية، حيث يتم استخدام هذا الأسلوب، لقياس كمية ونوعية وجودة معلومات الإفصاح المحاسبي، وهو يعتمد بصورة أساسية، على تحليل الجمل والعبارات الواردة بالتقارير المالية، والتي تدل على المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات، كما يمكن قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، من خلال إعداد مؤشر للإفصاح (Disclosure Index)، يتضمن أهم المعلومات التي ينبغي للشركات الإفصاح عنها، حيث يتم تطوير مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح، بناءً على عدد ونوع المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية.

وبناءً على ما تقدم، يسعى الباحثون إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، مع إجراء دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية.

٢/١ طبيعة مشكلة البحث

في سياق العديد من الأزمات والانهيانات المالية، التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية، والتي أثرت بشكل سلبي على مدى موثوقية وعدالة القوائم والتقارير المالية المنشورة، ومصدقية معيها واستقلالية مراجعها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة، إلى تأسيس علاقة تربط بين عناصر الحوكمة، التي تتمتع بها مختلف الشركات، والمعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، التي تقوم بإعدادها هذه الشركات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ القرارات الاقتصادية، من قبل مستخدمي هذه المعلومات، الأمر الذي يقضي بأن تحتوي تلك التقارير، على معلومات صحيحة وعادلة، من أجل تحقيق الغرض الذي أعدت من أجله.

ولما كان ارتفاع رقم صافي الربح يقدم مؤشراً هاماً، يعطي الانطباع عن فعالية أداء الشركة وكفاءة مركزها المالي، ويقلل من تخوف المستثمرين من مستوى المخاطرة المتعلق بها، اهتمت الإدارة بتجميل هذا العنصر المحاسبي تحديداً، واتخذت كافة الإجراءات والطرق المحاسبية الممكنة، للتحكم في هذه الأرباح، وتوزيعها كما تراه مناسباً، في ظل الإمكانيات والاختيارات المحاسبية المتاحة لديها، وهو ما يُدعى بإدارة الأرباح.

وقد تم استخدام العديد من العبارات، لوصف الأشكال المختلفة لممارسات إدارة الأرباح، منها: تمهيد الدخل (Income Smoothing)، إدارة القوائم المالية (Financial Statement Management)، لعبة الأرقام (The Numbers Game)، المحاسبة العدوانية أو الاحتياالية (Aggressive Accounting)، المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting)، إعداد (طبخ) الدفاتر (Cooking the Books)، إعادة هندسة قائمة الدخل (Reengineering the Income Statement)، المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، سحر المحاسبة (Accounting Magic)، اقترض الدخل من المستقبل (Borrowing Income from the future)، إقراض الدخل للمستقبل (Banking for the future)، تزيين النوافذ (Window Dressing)، وهي جميعها تستخدم الثغرات التي توفرها المرونة المتاحة لدى المبادئ المحاسبية، من أجل إظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات.

حيث يُمكن عبر هذه المرونة، استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي، وبالتالي، إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها، بما يلائم أغراض الإدارة (شاهين، ٢٠١١، ص ٣).

وتعد ممارسات إدارة الأرباح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل، التي تمت مناقشتها في أدبيات المحاسبة، وتنقسم إلى نوعين: الإدارة الحقيقية للأرباح (Real Management)، والتي تؤثر على التدفقات النقدية، وإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية (Accrual Management)، عن طريق التلاعب في التقديرات والسياسات المحاسبية، بالإضافة إلى ذلك، ظهر مؤخراً اتجاه بحثي

جديد، يُسلط الضوء على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التوبيخ الخاطئ أو إعادة التوبيخ (Misclassification or Classification Shifting)، تتضمن هذه الممارسات إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية، مثل: قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية.

ونظرًا لما ترتب على هذه الظاهرة -إدارة الأرباح-، من تضليل وإخفاء للحقائق، والذي نتج عنه العديد من الفضائح والانهيارات لكبرى الشركات العالمية، والتي كان من أشهرها شركة (Enron) أحد أكبر شركات الطاقة الأمريكية -يعد هذا الإفلاس الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية- وذلك في الثاني من شهر ديسمبر عام ٢٠٠١ م، وشركة (WorldCom) ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية، وذلك في الحادي والعشرين من شهر يوليو عام ٢٠٠٢ م، وما تبع ذلك من انهيار مكتب المراجعة العالمي (Arthur Andersen)، الذي قام بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لهاتين الشركتين، فقد لاقت هذه الظاهرة اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة، سواءً على المستوى الفردي، أو على مستوى المنظمات المهنية.

وفي سياق متصل، يُمثل الإفصاح المحاسبي عملية عرض المعلومات في التقارير المالية بصورة واضحة، وفقًا للمعايير المحاسبية، المرتبطة بتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ويهدف الإفصاح المحاسبي إلى تضمين التقارير المالية، المعلومات اللازمة والضرورية، المرتبطة بقياس كل من المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة النشاط، بصورة صادقة وعادلة (حنا، ٢٠١٥، ص ٨).

وينقسم الإفصاح تبعًا لدرجة الإلزام القانوني، إلى نوعين من الإفصاح، وهما: الإفصاح الإلزامي (الإلزامي) والإفصاح الاختياري، ففي حين يعبر الإفصاح الإلزامي عن المعلومات التي تلتزم الشركات بالإفصاح عنها، والذي يتمثل في الحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الجهات الرقابية الإفصاح عنه، يُعبر الإفصاح الاختياري في المقابل، عن المعلومات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها بدون أي التزام قانوني، بحيث يكون مكملًا للإفصاح الإلزامي، مما يؤدي إلى تغطية الفجوة بين محتوى الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون والأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة، من معلومات إضافية، من أجل ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري، في التقارير المالية السنوية بعوامل داخلية، وأخرى خارجية، وباحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويتأثر مستوى الإفصاح الاختياري أيضًا، بالمنافع المتوقعة منه والأخطار المرتبطة به، وتُحدد تكلفة إعداد المعلومات، ومدى استفادة ذوي العلاقة من جهة، والمنافسين من جهة أخرى، مستوى هذا الإفصاح (عبد الجليل، وأبو نصار، ٢٠١٤، ص ٣٢٦).

في ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي:

ما هي طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح؟

٣/١ هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في: دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، وتتمثل الأهداف الفرعية في: بناء مؤشر للإفصاح المحاسبي الاختياري في بيئة الأعمال المصرية، وقياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، واختبار العلاقة بينهما.

٤/١ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية المجال الذي يتناوله، كما يظهر من النقاط التالية:

- الأهمية العلمية:

- ١- أن متغيرات البحث من الموضوعات الهامة والحديثة، والتي أثير الجدل بشأنها بقوة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.
- ٢- أن موضوع إدارة الأرباح أصبح من الموضوعات التي نالت اهتمامًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، لما له من تأثير كبير على مدى جودة ودقة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
- ٣- قلة الأبحاث والدراسات المتخصصة التي قامت بدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية في حدود علم الباحثين.

- الأهمية العملية:

- ١- التعرف على مدى وجود ممارسات لأنشطة إدارة الأرباح، في الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية.
- ٢- يُسهم البحث في مساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث يُساعد البحث على معرفة المعلومات اللازمة عن طبيعة صنع واتخاذ القرار الاقتصادي.
- ٣- حماية منشآت الأعمال التي تعمل في البيئة المصرية من ممارسات إدارة الأرباح، مما يُزيد الثقة في قوائمها وتقاريرها المالية من جانب مستخدميها.

٥/١ منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث، اتبع الباحثون المنهجين التاليين:

- المنهج الاستنباطي: من أجل بناء الإطار النظري للبحث، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث والمؤتمرات والرسائل العلمية، للتعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، عن طريق إجراء مسح للدراسات والأبحاث المرتبطة بموضوع البحث، لتوضيح أثر ذلك المتغير على ممارسات إدارة الأرباح، وتطوير فروض البحث.

- المنهج الاستقرائي: من أجل بناء الإطار العملي والدراسة التطبيقية للبحث، من خلال الاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية المنشورة لبعض الشركات المساهمة المصرية، التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لهذه المعلومات وتفسير نتائجها، وذلك لاختبار مدى صحة فروض البحث.

٦/١ نطاق وحدود البحث

١- تم اختيار عينة البحث من الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية، خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، بالإضافة إلى توافر القوائم المالية السنوية لهذه الشركات، والإيضاحات المتممة لها، علاوةً على تقرير مجلس الإدارة، وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً لما ذكرته معظم الشركات المصرية في تقاريرها المالية لعام ٢٠٢٠ م، في فقرة توجيه الانتباه، فإن الأحداث الجوهرية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، قد تؤثر بشكل كبير على التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى العناصر المرتبطة بالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال، في القوائم المالية للشركات خلال الفترات التالية، وهو ما أكدته نتائج دراسة (صالح، ٢٠٢٤)، من وجود أثر لجائحة كورونا على ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات خلال سنوات الجائحة، بناءً على ذلك، فقد اقتصرَت الدراسة على القوائم والتقارير المالية المنشورة حتى عام ٢٠٢٠ م.

٢- تم استبعاد الشركات العاملة بقطاع الخدمات المالية، بما فيها البنوك، وقطاع الخدمات التأمينية، وذلك لخضوع الشركات العاملة بتلك القطاعات، لمعايير وقوانين خاصة تختلف بطبيعتها عن باقي الشركات، وبالتالي، تحتاج إلى إجراءات خاصة لقياس ممارسات إدارة الأرباح فيها، بناءً على ذلك، ينبغي توخي الحذر عند محاولة تعميم نتائج هذه الدراسة، على شركات القطاع المالي.

٧/١ فرض البحث

في ضوء مشكلة وأهداف البحث، تمت صياغة الفرض كالتالي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.

٨/١ تنظيم البحث

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، قام الباحثون بتقسيم البحث إلى النقاط التالية:

- الإطار العام للبحث.

- الخلفية النظرية لمتغيرات البحث.

- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وتطوير فروض البحث.

- الدراسة التطبيقية.

- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

٢- الخلفية النظرية لمتغيرات البحث

١/٢ ممارسات إدارة الأرباح

١/١/٢ مفهوم إدارة الأرباح

لم يستقر الفكر المحاسبي على تعريف عام وشامل ومحدد لإدارة الأرباح، برغم اهتمام العديد من الدراسات السابقة بظاهرة إدارة الأرباح، حيث تتعدد الآراء حول مفهوم إدارة الأرباح، ففي بعض الأحيان، يتم تعريفها انطلاقاً من الهدف منها، أو استناداً إلى وسائل تحقيقها (أبو هارجة، ٢٠١٣، ص ٣٦).

حيث تحدث إدارة الأرباح، عندما تستخدم الإدارة التقديرات الشخصية في التقارير المالية، وفي هيكله العمليات من أجل تغيير التقارير المالية، وذلك إما بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح، بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية، التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها (Healy, P. M., & Wahlen, J. M., 1999, P. 368).

كما تُمثل إدارة الأرباح، كافة الإجراءات الإدارية التي تنحرف عن ممارسات التشغيل العادية، ويتم تنفيذها بهدف أساسي، هو مقابلة توقعات أرباح معينة (Roychowdhury, S., 2006, P. 336).

وعليه، فإن إدارة الأرباح تُمثل ممارسات متعددة، تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة، مستغلة المرونة التي توفرها معايير المحاسبة الدولية، في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك السلطة التقديرية الممنوحة لها، في تقدير بعض عناصر التقارير المالية، بقصد التأثير على دخل الشركة في الأجل القصير، وإكساب التقارير المالية صورة مغايرة للواقع، وذلك بغرض تحقيق أهداف محددة مسبقاً، كتوقعات المحللين الماليين أو الإدارة نفسها، فيما يخص الأرباح المستقبلية، أو المحافظة على اتجاه نمو معين للأرباح، وتسلك الإدارة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، أساليب محاسبية وهمية، وعمليات اقتصادية حقيقية (حمزة، ٢٠١٢، ص ٨٠).

ومع أن معظم الباحثين، يميلون إلى إضفاء السمة السلبية على إدارة الأرباح؛ إلا أن البعض منهم (McKee, T. E., 2005, P. 82) قد اتخذ موقفاً معاكساً، حين وصفها بأنها إجراءات معقولة، ومقبولة من الناحية القانونية، وذلك إذا ما مُرست مثلاً، ضمن ما يعرف بأسلوب تمهيد الدخل، لتحقيق عنصر الثبات النسبي للأرباح، الذي يجعلها قابلة للتنبؤ (مطر، وآخرون، ٢٠١٧، ص ٩).

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن إدارة الأرباح، هي مجموعة من الأساليب والوسائل والأنشطة والإجراءات، المتخذة من قبل إدارة الشركة، لإحداث تحريفات متعددة في رقم الأرباح المفصح عنها، في الفترة الحالية أو الفترات القادمة، والتي تتم من خلال استغلال المرونة، التي تنطوي عليها المعايير المحاسبية، في الاختيار بين الطرق والبدائل والسياسات المحاسبية، عن طريق التلاعب بالمستحقات، وكذلك السلطة الممنوحة لها، لممارسة بعض التقديرات الشخصية، في بعض عناصر التقارير المالية، كما يُمكن أن تتم من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة، باتباع كافة الإجراءات الإدارية التي تنحرف عن ممارسات التشغيل العادية، وهيكله العمليات من أجل تغيير التقارير المالية، وذلك عن

طريق اتخاذ قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، ويتم ذلك بغرض تحقيق الأهداف الخاصة بمصلحة الإدارة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوطٍ داخلية، وتحقيق الأهداف المتعلقة بمصلحة المنشأة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوط الأطراف الخارجية، التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، بغض النظر عن مشروعيّتها، أو طبيعة أثرها على نشاط الشركة.

٢/١/٢ أنواع إدارة الأرباح

يُمكن تبويب إدارة الأرباح، وفقاً لعدة أسس من زوايا عديدة، يتمثل أهمها فيما يلي: (هلال، ٢٠١٢، ص ص ٤٧-٤٨)، (مازن، ٢٠١٣، ص ص ٦٤-٦٥)، (حسن، ٢٠١٥، ص ٣٨)

١- إدارة الأرباح وفقاً للهدف منها، أو من حيث شرعيّتها:

ووفقاً لهذا التّصنيف، يُمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين، كما يلي: (Parfet, W. U., 2000, P. 485)

- إدارة الأرباح الجيدة/الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، من حيث الاختيار بين البدائل والتّقييمات المحاسبية، وأيضاً بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين، ويحدث هذا النوع من إدارة الأرباح، عندما يحاول المديرون خلق أداءاً مالياً ثابتاً ومستقراً، عن طريق بعض الاختيارات المقبولة، ويكون ذلك في نطاق المعايير المحاسبية، كتمهيد الدخل.

- إدارة الأرباح السيئة/غير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح يُمكن اعتباره غش أو خداع أو تضليل، وتحدث إدارة الأرباح في هذه الحالة، بهدف إخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وذلك مثل: القيام بعمل قيود محاسبية وهمية لعمليات غير حقيقية، أو استخدام تقديرات غير معقولة، وهذا يحدث في حالة عندما يكون الأداء المالي غير جيد للوحدة الاقتصادية، وترغب الإدارة في تضليل الملاك وذوي المصالح في الوحدة الاقتصادية، عن هذا الأداء المنخفض، لتجنب توقيع جزاءات أو تغيير في الإدارة، وهذا أقرب إلى ما يعرف بالغش المحاسبي.

٢- إدارة الأرباح وفقاً لمدى اتفاقها أو اختلافها مع المعايير المحاسبية:

وفقاً لتعريف (Healy, P. M., & Wahlen, J. M., 1999, P. 368) لإدارة الأرباح، يُمكن تقسيم إدارة الأرباح إلى ثلاثة أنواع، كما يلي:

- إدارة الأرباح التي تتفق مع المعايير والسياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً: وذلك مثل هيكلة بعض المعاملات، بطريقة تتفق مع المعايير والسياسات، بهدف التأثير على الأرباح في اتجاه معين، مثل: هيكلة عقود الإيجار، وتوافر الشروط اللازمة لمعالجة تلك العقود كتأجير رأسمالي، والاعتراف بالربح في بداية التأجير، ليتم معالجتها بطريقة العقود الرأسمالية وليست العقود التشغيلية.

- إدارة الأرباح التي يصعب التفرقة بينها وبين المعايير والسياسات المحاسبية: وهي إدارة الأرباح التي تحدث في إطار المعايير، حيث ينصب الاهتمام هنا على روح المعيار، وليس الالتزام الفعلي بكل ما ورد

في المعيار، عن طريق استغلال التقديرات المحاسبية التي تسمح بها المعايير، مثل: تقدير أعمار الديون، وتقدير المخصصات بأقل أو أكبر مما يجب، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

- إدارة الأرباح التي تتعارض مع المعايير والسياسات المحاسبية: وهي إدارة تنتهك المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وهذا النوع يعتبر غشاً أو خداعاً، ومن السهل اكتشافه من قبل مراقبي الحسابات، مثل: تطبيق قواعد خاطئة للاعتراف بالإيراد، أو تسجيل مبيعات وهمية، ويدخل هذا النوع في نطاق الغش والتلاعب في التقارير المالية، وبالتالي، فهذا النوع يخرج عن دائرة إدارة الأرباح.

٣- إدارة الأرباح وفقاً لمستوى المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية، أو من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

يُمكن تصنيف إدارة الأرباح من حيث درجة المرونة، أو مستوى المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية، كما يلي: (Gunny, K. A., 2010, P. 856; Cohen, D. A. et al., 2008, P. 758)

- إدارة الأرباح المحاسبية: تحدث في حالة وجود مرونة في المعايير المحاسبية، ووجود بدائل لكل سياسة محاسبية، مع وجود تقديرات محاسبية في مواقف معينة، فإن الإدارة يُمكن أن تستخدم تلك المرونة والتقديرات المحاسبية في إدارة الأرباح، بما يحقق دالة هدفها، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

- إدارة الأرباح الحقيقية: تحدث في حالة إحكام المعايير المحاسبية، وعدم وجود عدة بدائل لكل سياسة محاسبية، فتتجلب الإدارة إلى إحداث تغييرات اقتصادية حقيقية، في أنشطة الشركة الرئيسية، كالإنتاج والاستثمار والمبيعات، مثل: التخفيض الاختياري لنفقات البحوث والتطوير، وتخفيض أو زيادة أسعار البيع آخر العام، للتأثير على إيرادات المبيعات سواء بالزيادة أو بالنقص، والتوسع في منح الانتماء للعملاء آخر العام، لجذب المزيد من العملاء، وزيادة حجم الإنتاج، من أجل تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وتأجيل بعض الاستثمارات الهامة، وتوقيف بيع الأصول الثابتة، ورسملة بعض المصروفات، وهذا النوع يؤثر على التدفقات النقدية.

٤- إدارة الأرباح وفقاً لنية الإدارة:

- إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية، بما في ذلك المستثمرين وغيرهم، حول مستقبل التدفقات النقدية للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.

- إدارة الأرباح الانتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية، من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة بها، على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يُمثل سلوكاً انتهازياً.

٥- إدارة الأرباح وفقاً للأثر النهائي على الأرباح، أو من حيث اتجاهها:

- إدارة الأرباح الصاعدة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.

- إدارة الأرباح الهابطة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تدنية الأرباح.

- إدارة الأرباح الثابتة/المستقرة: إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تمهيد الأرباح.

- إدارة الأرباح التي تؤدي إلى الاعتراف المبكر بأكبر قدر من الخسائر (Big Bath) الاغتسال الكبير.

ويُعتبر تمهيد الدخل من أبرز الأساليب والطرق المستخدمة في إدارة الأرباح، وأكثرها شيوعاً، حيث تهدف هذه الطريقة إلى تقليل التفاوت والتقلبات في الأرباح المعلنة، بين الفترات المالية المختلفة، بشكل متعمد من قبل إدارة المنشأة، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وثبات هذه الأرباح.

ويحدث الاغتسال الكبير أو ما يُسمى (Big Bath)، عندما تلجأ إدارة الشركة إلى التخلص من كافة الخسائر، دفعةً واحدة في سنة واحدة، بهدف إدارة أرباح السنوات التالية لأغراض معينة، على سبيل المثال: عندما تتوقع الشركات عدم تحقيق الأرباح المستهدفة، وتكون الفجوة بين الأرباح الفعلية والأرباح المستهدفة، أكبر مما يُمكن تعديله من خلال استخدام إدارة الأرباح، في هذه الحالة، قد يدير المديرون الأرباح بشكلٍ تنازلي، والاعتراف المبكر بأكبر قدر من الخسائر، لعمل احتياطات تساعد على الإفصاح عن ربح، في الفترات اللاحقة (Alhadab, M. M. S., 2012, PP. 22-23).

ومن الجدير بالذكر، أنه توجد مجموعة متنوعة من الأساليب، التي يُمكن اتباعها من أجل قيام الإدارة بإدارة الأرباح، فقد تعتبر الإدارة أن بعض المعلومات، غير مهمة نسبياً ولا تقوم بالإفصاح عنها، وتُبرر ذلك باتباعها لشرط الأهمية النسبية، الحاكم للإطار المفاهيمي المحاسبي، مما يُوجه صانعي ومتخذي القرار، لاتخاذ قرارات محسوبة مسبقاً (Brewer, B. L. et al., 2002, P. 2 & Arens, A. A. et al., 2008, P. 56)، كذلك فإن الشركات قد تلجأ إلى تأخير المصروفات، عن طريق تدوير المصروفات، بصفتها مصروفات رأسمالية، وتوزيعها على السنوات اللاحقة، أو قد تلجأ الشركات إلى تعجيل الاعتراف بالإيرادات، اعتماداً على طبيعة نشاطها، كأن يتم الاعتراف بعملية بيع على أنها إيرادات لنفس السنة، رغم كونها تخص أكثر من سنة مالية واحدة، أو زيادة حجم توريد البضائع في الربع الأخير من السنة المالية، وقيدتها على أنها مبيعات، حيث إنه من الصعوبة بمكان على البائع، التقرير عن وقت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع الوفاء بالتزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة (Brewer, B. L. et al., 2002, PP. 4-5)، وقد تلجأ بعض الشركات إلى إدراج مصروفات وهمية، أو إيرادات وهمية، أو قد تلجأ إلى الاعتراف ببعض المصاريف الطارئة، على أنها مصاريف عادية، أو تخفيض مخصصات التقاعد، أو عن طريق زيادة البنود المدرجة خارج الميزانية، أو قيام الشركة بعدم إدراج تكلفة اقتناء أحد الأصول الثابتة، وإبرامها لعقد إيجار وهمي، تدفع بموجبه مصروفات إيجار ثابتة لأصل مملوك (السرطاوي، وآخرون، ٢٠١٣، ص ص ٨٢٦-٨٢٧).

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن هناك عدة طرق، لتقسيم وتبويب أنواع إدارة الأرباح، تختلف باختلاف الهدف والغرض منها، حيث يتميز كل تبويب بتحقيق غرض معين، وقد تلجأ الإدارة إلى الجمع بين أكثر من نوع، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة.

٣/١/٢ دوافع إدارة الأرباح

تُشير معظم الدراسات السابقة إلى تقسيم دوافع إدارة الأرباح، إلى: دوافع سوق رأس المال، ودوافع التعاقد، والدوافع التنظيمية (Healy, P. M., & Wahlen, J. M., 1999, PP. 370-379).

ولإبراز هذه الدوافع، لا بد من الاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة، التي حددت هذه الدوافع، ويُمكن إبرازها كما يلي: (اللوزي، ٢٠١٣، ص ١١-١٢)

١ - الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقديرات السوق المالي:

أشارت بعض الدراسات إلى أن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية، من قبل المستثمرين والمحللين الماليين، للمساعدة على تقييم الأسهم، يُمكن أن يولد دافعاً أو حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح، وذلك محاولةً منهم للتأثير على أداء أسعار الأسهم، في المدى القصير، ومن ذلك دراسة (Dechow, P. (M. et al., 1995)، ودراسة (Scott, W. R., & O'Brien, P. C., 2003)، ودراسة (Coles, J. (L. et al., 2006)، كما وضع (Stolowy, H., & Breton, G., 2004, P. 14) هذه الدوافع في ثلاثة أشكال، هي: دوافع خفض التكلفة التنظيمية، ودوافع خفض تكلفة رأس المال، ودوافع تعظيم منفعة المديرين.

٢ - الدوافع التعاقدية:

تُستخدم المعلومات المحاسبية، للمساعدة على رصد وتنظيم العقود، بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية، للملاءمة بين مصالح الإدارة وبين أصحاب المصالح الأخرى (Scott, W. R., & O'Brien, P. C., 2003, P. 377)، كما يُمكن أن يتم تقسيم الدوافع التعاقدية لممارسات إدارة الأرباح، إلى نوعين، هما: عقود مكافآت الإدارة، وعقود المديونية.

٣ - الدوافع التنظيمية:

بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض الشركة إلى ضغوطات خارجية، وتدخلات من قبل الحكومة، لجأت إدارة الشركة إلى تبني سياسات محاسبية، تُظهر مستويات منخفضة من الربحية (Stolowy, H., & Breton, G., 2004, P. 21).

حيث تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، لتحقيق مجموعة متنوعة من الدوافع، ويُمكن حصر هذه الدوافع في: الدوافع ذات العلاقة بمصلحة المنشأة، وهي الدوافع الناتجة عن ضغوط الأطراف الخارجية، والدوافع ذات العلاقة بمصلحة الإدارة، وهي الدوافع الناشئة عن ضغوط داخلية، والدوافع ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية، ويتم تناولها كالتالي: (النمكي، ٢٠٢٠، ص ٣٣-٣٩)

١ - الدوافع ذات العلاقة بمصلحة المنشأة:

وتشمل: الوفاء بتوقعات المحللين الماليين، والوفاء بمستويات الأرباح (المستويات القياسية للأرباح)، وجذب رؤوس الأموال، وعقود الديون، ودوافع العاملين بالشركة، والأزمات المالية الخاصة بالشركة.

- الوفاء بتوقعات المحللين الماليين: يُمكن أن يخلق الطلب على المعلومات المحاسبية، من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة، مثل: المحللين الماليين، دافعاً من قبل المديرين للتأثير على أسعار الأسهم، حيث يعتقد المحللون الماليون والصحافة والمهتمون بالشأن المالي، بأن الاستمرارية في تحقيق الأرباح، تعتبر مؤشراً لربحية الشركة الحالية والمستقبلية، وأن الشركة ذات الأداء الجيد، تكون مستقرة مالياً ولديها فرص نمو مستقبلية، وبذلك يتولد الحافز لإدارة الشركة، للتركيز على قدرة الشركة على تلبية توقعات المحللين الماليين، كمرآة عاكسة لإمكانيات وقدرات الشركة (Cruz, D., & Luiz, A., 2015, P. 1)، وتكمن أهمية ذلك، في اعتماد المستثمرين في اختيار مجموعة من الشركات للاستثمار فيها، على توقعات أولئك المحللين بشأن هذه الشركات؛ لذلك تعتبر تلبية توقعات المحللين الماليين، أمراً مهماً لدى إدارات الشركات.

هذا وقد أكدت دراسة (Herrmann, D. et al., 2003, P. 89)، أن الشركات اليابانية تستخدم الدخل الناتج من بيع الأصول الثابتة، والاستثمارات طويلة الأجل، للعمل على تضيق الفجوة بين توقعات المحللين الماليين، والأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل، كما أظهرت دراسة (Graham, J. R. et al., 2005, P. 65) اعتقاد الإدارة بأهمية هذه الأرباح للأطراف الخارجية، وأن تلبية -وربما تجاوز- توقعات هؤلاء المحللين الماليين، يعتبر ذا أهمية كبيرة، لتحقيق واكتساب المصداقية في سوق المال.

- الوفاء بمستويات الأرباح (المستويات القياسية للأرباح): قد تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، بهدف تحقيق معايير الأرباح، هذه المعايير يُمكن أن تأخذ شكل تحقيق أرباح صفرية، حيث تكون ربحية السهم أكبر من أو تساوي الصفر (Burgstahler, D., & Dichev, I., 1997, P. 99)، أو إحداث تغيير موجب في الأرباح، بحيث تكون أرباح العام الحالي أكبر من أو تساوي أرباح العام الماضي (Roychowdhury, S., 2006, P. 345)، وقد أجرت دراسة (Jackson, S. B., & Wilcox, W., 2000, P. 3) بحثاً، لمعرفة ما إذا كان المديرون قد منحوا تخفيضات في أسعار المبيعات في الربع الرابع، لتسريع عمليات البيع، وتجنب الخسائر، وتخفيض كلٍّ من الأرباح والمبيعات، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة، إلى أن المديرين قد أقرروا تخفيضات في أسعار المبيعات في الربع الرابع، للوفاء بأهداف التقارير المالية السنوية.

وفي الأوقات السيئة، يكون لدى المديرين الدوافع لزيادة أرباح الفترة الحالية، من خلال الاقتراض من الأرباح المستقبلية، وذلك للحد من احتمال الفصل من الخدمة، وبالمثل، فإن المديرين لديهم دوافع أيضاً، لتخفيض أرباح الفترة الحالية في الأوقات الجيدة، ونقلها إلى فترات مستقبلية، عندما تكون الظروف الاقتصادية غير مواتية، وقد أوضح (Bartov, E., 1993, P. 840) أن تلاعب المديرين بالأرباح باستخدام بيع الأصول، يكون بغية الحد من تذبذبات الأرباح مع مرور الزمن، وبشكل أكثر تحديداً، فقد توصل إلى أن الدخل الناتج من بيع الأصول، يكون أعلى بشكلٍ كبير، بالنسبة للشركات التي تظهر انخفاضاً في أرباحها السنوية، مقارنةً بالشركات التي تظهر زيادةً في أرباحها السنوية.

- جذب رؤوس الأموال: وهو أحد دوافع الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، سواء كان ذلك من خلال الإصدار الأولي للأسهم (Initial Public Offering (IPO)، أو في حالة إصدار أسهم جديدة (Seasoned Equity Offering (SEO)، وقد أشارت دراسة (Teoh, S. H. et al., 1998, P.)

63) إلى أن الشركات خلال الإصدار الأولي للأسهم، من المرجح أن تحقق أرباحاً أعلى من غيرها من الشركات، التي لا تقوم بهذا الإصدار، وفي حالة إصدار أسهم جديدة، فقد أشارت دراسة (Cohen, D., 2010, P. 2, A., & Zarowin, P., 2010, P. 2) إلى قيام المنشآت بإدارة الأرباح الحقيقية، بهدف ضبط والتحكم في الأرباح قبل إصدار أسهم جديدة.

- عقود الديون: تلزم عقود الديون الشركة بصفتها كطرف مدين، بالامتثال لمجموعة شروط وقيود، تقوم على أساس تجنب القيام بأي إجراءات، من شأنها زيادة المخاطر التي يتحملها المقرضون، وتؤدي إلى الاختيار بين السياسات المحاسبية، وأسس وطرق القياس، التي تزيد من قيمة الأصول والإيرادات، وتُخفض الالتزامات (زين الدين، ٢٠١٢، ص ٤٢)، فعندما تتقدم الشركة بطلب الحصول على قرض، يجب أن توفر القوائم المالية تأكيداً، على قدرة الشركة على سداد التزاماته، حيث يترتب على عدم الوفاء بالشروط، التي تتضمنها عقود الديون، تحمّل الشركة تكاليف أخرى، خاصة بإعادة التفاوض، وإعادة التمويل، وإعادة الهيكلة، بالإضافة إلى فرض قيود جديدة، تحد من حرية الشركة في اتخاذ القرارات، التي تتعلق بالاستثمار والتمويل، وخضوع الشركة للمراقبة من قبل الدائنين، مما يجعل الإدارة تلجأ إلى المحافظة على عدم انتهاك تلك القيود، والعمل على زيادة الأرباح (جنيدي، ٢٠٠٤، ص ٦٣؛ راضي، ٢٠١٣، ص ٣٧).

وقد أظهرت العديد من الدراسات، الدوافع القوية للإدارة للتلاعب بالأرباح، حال وجود عقود القروض التي تعتمد على ربحية الشركة، من أجل تجنب مخاطر الإلغاء لعقد الدين، أو إعادة التفاوض بشأن شروط القروض (Lee, C. L., & Liu, V. W., 2006, P. 12)، أو جذب تمويل خارجي بتكلفة منخفضة، ومن هذه الشروط، ألا تتجاوز الأرباح الموزعة نسبة معينة من الأرباح، أو أن تغطي الفوائد المستحقة قدرًا معينًا من الأرباح، وقد تنص تلك الشروط، على ألا يتم عقد ديون جديدة، ما لم يتم استيفاء شروط معينة، وقد يتم في بعضها التحكم في أوجه استخدام القروض نفسها.

- دوافع العاملين بالشركة: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، ولكن أيضًا على مستوى الإدارات التشغيلية، حيث يقوم مديرو الإدارات التشغيلية بمعالجة البيانات المالية، بهدف الحصول على المكافآت، والفوز بالترقيات، وتجنب انتقاد الأداء الضعيف، أو اتخاذ إجراءات تزيد من رواتبهم، وفي كثير من الأحيان، يتعاملون مع أنظمة الحوافز بطرق غير مباشرة، لكنها في إطار القانون، مثل: نظم التعويضات على أساس المدة، وتندرج هذه الدوافع تحت مظلة التدفق النقدي، والتي تتعلق بمجموع الأموال المتدفقة إلى الشركة، من المستفيدين من زيادة أنشطة المبيعات (Ahearne, M., 2012, P. 15, J. et al.), ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول، لفترة زمنية طويلة (عيسى، ٢٠٠٨، ص ١٩).

- الأزمات المالية الخاصة بالشركة: عندما تواجه الشركة أزمة مالية أو تعثرًا ماليًا، يُصبح الاهتمام بالتدفقات النقدية من أولويات المديرين، وذلك لأن التدفقات النقدية تعتبر المقياس التقليدي، لتقييم مخاطر الائتمان وحالات الإفلاس (Graham, J. R. et al., 2005, P. 20)، أو خطر الخروج من تصنيف استثماري معين (مؤشرات الشركات في سوق الأوراق المالية)، وهناك العديد من العقود التي تتضمن

تصنيفات ائتمانية، تعتمد على الفئة الاستثمارية التي تخضع لها الشركة، وبالتالي، فإن مثل هذه الشركات، لديها دوافع للعمل على زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، لتجنب خفض تصنيف الشركة في الفئة الاستثمارية (Beaver, W. H. et al., 2006, P. 332).

٢- الدوافع ذات العلاقة بمصلحة الإدارة:

وتشمل: مكافآت الإدارة، والأمان الوظيفي للإدارة، والقيم والاعتبارات الأخلاقية للإدارة.

- مكافآت الإدارة: وهنا تستخدم فيها الإدارة الطرق والوسائل، التي تزيد من المكافآت التي تحصل عليها، وقد قامت بعض الدراسات السابقة، بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح ومكافآت الإدارة، حيث بينت دراسة (Healy, P. M., 1985, P. 106) قيام المديرين بإدارة الأرباح، لزيادة المكافآت الخاصة بهم، وأظهرت نتائجها أن شروط عقود مكافآت الإدارة، أثرت على إعداد التقارير المالية واعتماد خطط جديدة للمكافآت، كما وجدت دراسة (DeAngelo, H., & DeAngelo, L., 1985, P. 62) أن المديرين يمارسون سلطتهم التقديرية، لتقديم صورة مثالية فيما يتعلق بالأداء، من أجل البقاء في مناصبهم لفترة أطول، والحصول على المزيد من المكافآت المرتبطة بالأرباح.

وقد يكون الدافع لإدارة الأرباح، زيادة المنافع الذاتية الخاصة بالإدارة، والمرتبطة بشراء وبيع الأسهم التي تمتلكها، على سبيل المثال: إدارة خيارات الأسهم الممنوحة للإدارة، وتُشير بعض الأبحاث إلى أن استخدام الخيارات، يخلق حافزاً لخفض سعر سهم الشركة مؤقتاً، قبل تاريخ منح الخيار، وبالتالي، خفض سعر شراء الخيار؛ لذلك فقد تتدخل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، لخفض سعر الأسهم في فترة ما قبل تاريخ المنح، وذلك لتخفيض سعر السهم في يوم المنح (Baker, T. et al., 2003, P. 561).

- الأمان الوظيفي للإدارة: قد يكون الدافع وراء إدارة الأرباح تحقيق الأمان الوظيفي، والذي يتمثل في الحد من التهديدات، التي يُمكن أن تتعرض لها الإدارة، مثل: العزل أو الإقالة، فالشركات التي يكون لدى مدراءها مخاوف تتعلق بالأمان الوظيفي، تتجه لممارسات إدارة الأرباح (Sun, Y. et al., 2013, P. 324)، وعلى هذا النحو، قد تكون الإدارة على استعدادٍ للتضحية بأداء الشركة، على المدى الطويل، من أجل تحقيق أهداف الأرباح قصيرة الأجل (Graham, J. R. et al., 2005, P. 40)، وتؤخذ الأرباح المنخفضة أكثر من ضعف أداء الأسهم في السوق، كمبررٍ وسببٍ مباشر لتغيير الإدارة (DeAngelo, L. E., 1988, P. 7)، ويعتبر دافع الأمان الوظيفي، من الدوافع القوية جداً لإدارة الأرباح في البيئة المصرية، بسبب ارتفاع معدل البطالة، ومدى نمو الاقتصاد المصري (Makhiael, N. K., 2013, P. 327).

- القيم والاعتبارات الأخلاقية للإدارة: إن تحقيق المنفعة الذاتية للإدارة، أو تلبية متطلبات أصحاب المصالح، ليست الدافع الوحيد في اتخاذ قرار إدارة الأرباح، فقد تكون الاعتبارات الأخلاقية أيضاً عاملاً مهماً، في اتخاذ قرار إدارة الأرباح، فعندما تكون هناك قيم أخلاقية لدى الإدارة، فإن الإدارة تنظر للأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية، في مقابل الاعتبارات الأخلاقية، عند اتخاذها لقرار إدارة الأرباح، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز مسؤولية الإدارة، عن التقارير المالية الصادرة عن الشركة، ولكن في

الواقع، فإن جميع التقارير المالية الاحتياطية، تحتوي على ممارسات لإدارة الأرباح (Grasso, L. P. et al., 2009, P. 45-46).

وفي ضوء ذلك، يرى بعض المديرين، أن ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، أكثر توافقاً واتساقاً مع القيم الأخلاقية، مقارنةً بممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، وقد وثقت ذلك دراسة (Vladu, A. B., 2015, P. 4) في بحثها الاستطلاعي، حول مدى توافق ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، مع القيم الأخلاقية، من وجهة نظر الإدارة، بدلاً من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية، ولكن إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية، تتوافق مع القيم الأخلاقية أكثر من غيرها من ممارسات التلاعب الأخرى؛ إلا أنها في نفس الوقت لها آثار غير إيجابية، خاصةً فيما يتعلق بقيمة الشركة في الأجل الطويل (Graham, J. R. et al., 2005, P. 66).

٣- الدوافع ذات العلاقة بالبيئة الاقتصادية:

وتشمل: النظم القانونية، والنظم الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية، ونوع الصناعة.

- النظم القانونية: تختلف النظم القانونية باختلاف الدول، فعند النظر للنظم القانونية، فيما يتعلق بقطاع الاستثمار، نجد أن هناك نظم قانونية على سبيل المثال، توفر حماية أكبر للمستثمرين، فيما يتعلق بملكية مساهمي الأقلية والدائنين (La Porta, R. et al., 2002, P. 1147)، وتؤثر درجة الحماية المقدمة للمساهمين على ممارسات إدارة الأرباح، فقد وجدت دراسة (De Vries, K., 2012, P. 15) أن ممارسات إدارة الأرباح الاقتصادية، تحدث في الدول التي توفر حماية أكبر للمستثمرين؛ لذلك تعتبر القواعد واللوائح التنظيمية ذات أهمية بالغة، لحماية المستثمرين سواء المساهمين أو الدائنين، مثل: فرض عقوبات على الإفصاحات الخاطئة، وأيضاً القوانين الخاصة بفحص التقارير المالية، وكذلك القوانين الضريبية.

وعلى سبيل المثال: تختلف القوانين الضريبية بشكل كبير بين مختلف الدول، فقد تقوم بعض الدول بتخفيض معدلات الضريبة على الشركات، لتشجيعها وتحفيزها على توسيع نشاطها، ويخلق هذا التخفيض في معدلات الضريبة، الدافع لدى الشركات لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، عن طريق إدارة أرباحها، ويُمكن للشركات أن تحصل على وفورات ضريبية، حيث تحدد الشركات مستوى حساباتها المتعلقة بالضرائب، بما يتفق مع حسابات إدارة الأرباح (Lee, N., & Swenson, C., 2011, P. 259)، وفي حالة وجود معدلات ضريبية مرتفعة، تنتج الشركات الوسائل الممكنة لتخفيض هذه المعدلات، بما لا ينتهك القانون، ومن هذه الوسائل إدارة الأرباح.

- النظم الاقتصادية: في الواقع، تعتبر ممارسات إدارة الأرباح في اقتصاديات السوق، أكبر منها في الاقتصاديات الموجهة، فشركات القطاع الخاص تكون لديها فرص أكبر للتلاعب في أرباحها، مقارنةً بالشركات في اقتصاد السوق الموجه، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى التباين في المعلومات، بين المديرين وأصحاب المصالح الأخرى، وقد أيدت ذلك دراسة (Burgstahler, D. C. et al., 2006)، التي أجريت في (١٣) دولة أوروبية، حيث توصلت نتائجها إلى أن إدارة الأرباح في شركات القطاع الخاص، أكبر منها في شركات الاقتصاديات الموجهة.

- الأزمات الاقتصادية: نتيجة تدهور الأوضاع في الأسواق المالية بشكل عام، تنشأ الضغوط من قبل أصحاب المصالح؛ نظرًا للظروف المالية التي تمر بها الشركة، ولذلك فإن الدوافع للتحكم في الأرباح في ظل الأزمة، تكون أكبر بالنسبة للشركات التي تواجه صعوبات مالية أكبر، وبالتالي، فإنه كلما ارتفع مستوى التقلبات والاضطرابات في السوق، يكون هناك استعداد أكبر من جانب المديرين، للحد من حالة عدم التأكد حول الأداء المستقبلي للشركة، والاستعداد أكثر للإفصاح عن أرباح ثابتة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة، من قبل أصحاب المصالح (Cruz, D., & Luiz, A., 2015, P. 1).

- نوع الصناعة: تُستخدم المعلومات المحاسبية، في تنظيم ومراقبة الشركات في بعض الصناعات، وتحفز اللوائح عملية إدارة الأرباح، من قبل الجهات العاملة في بعض الصناعات، فقد تقوم بعض الشركات بممارسة إدارة الأرباح، بهدف الحياد عن أهداف صناعة معينة (Makarem, N., 2015, P. 29)، ففي شركات التأمين على سبيل المثال، فإن الشركة التي تمر بحالة تعثر مالي، وعليها الوفاء بشروط الحد الأدنى، من متطلبات الصحة المالية، تقوم الإدارة بإجراء تخفيض مبالغ فيه، في الاحتياطات المقدرة للخسائر (Petroni, K. R., 1992, P. 503).

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحثون أن إدارة الأرباح ترتبط بشكل جذري بإدارة الشركة، من خلال أنها صاحبة الامتياز في هذا العمل، ولها المصلحة الكبرى في انتهاج هذا الأسلوب، ولأسباب متعددة؛ إلا أن ذلك قد يكون سلاحًا ذا حدين، فعند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة، قد يكون لإدارة الأرباح تأثيرًا جوهريًا، على المركز المالي الحقيقي للشركة، إذ أن الإدارة دائمًا ما تخلق حافزًا قويًا للتأثير على المعلومات المالية، بما يحقق مصالحها، حيث إن الدافع الذاتي للإدارة، له تأثير كبير في إدارة الأرباح، وهذا الأمر متعلق بسيكولوجية العنصر البشري الذي يدير الشركة، إذ أن الإنسان دائمًا ما يطمح إلى تحقيق الأفضل، بدافع ذاتي مرتبط بسلوكياته الشخصية.

٤/١/٢ مداخل إدارة الأرباح

تتطلب ممارسات إدارة الأرباح، العديد من الطرق والوسائل، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة، للتأثير على رقم الربح، وصولاً إلى رقم الربح المرغوب فيه (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٥)، وقد أوضح (الرسيني، ٢٠١٠، ص ٨٧) أن ممارسات إدارة الأرباح، تتم بهدف الوصول إلى رقم الربح المستهدف، أو التخفيف من تقلبات الأرباح، أو تجنب التقرير عن خسائر، وهي إجراءات متعمدة من جانب الإدارة، بسبب وجود دوافع معينة، وبالتالي، فإن الإدارة تستخدم بعض الأساليب، عند قيامها بإدارة الأرباح، وهذه الأساليب يُمكن تصنيفها إلى نوعين، قد تختار الإدارة أحدهما أو كليهما، للتأثير على الربح المحاسبي، وهما: (الرسيني، ٢٠١٠، ص ٩٢)

- النوع الأول: يقوم على استخدام متغيرات محاسبية، تتعلق باختيار السياسات، أو الطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التقدير، استغلالاً للمرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية، للتأثير على أرباح الفترة المالية، وهو ما يُسمى بالمدخل المحاسبي.

- النوع الثاني: يقوم على استخدام قرارات إدارية وتشغيلية، تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات، وذلك لتعديل الإيرادات أو المصروفات، من خلال تغيير توقيت حدوث أحداث مالية معينة، وهو ما يُسمى بالمدخل الحقيقي.

وبناءً على ما سبق، يُمكن التمييز بين مدخلين لإدارة الأرباح، هما: المدخل المحاسبي والمدخل الحقيقي: (هلال، ٢٠١٢، ص ص ٥٥-٦٣، بتصرف)

١- المدخل المحاسبي:

تتعدد الأساليب والأدوات المحاسبية، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة في إدارة الأرباح، على الرغم من وجود العديد من الضوابط، مثل: المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وكذلك عمليات المراجعة الخارجية، التي تعمل على الحد من أو تقليل الفرص المتاحة للإدارة، لتسوية رقم الربح المفصح عنه للأطراف الخارجية ذوي المصلحة، ويرجع ذلك للأسباب التالية: (أبو الخير، ١٩٩٩، ص ٥)

- مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك بسبب وجود بدائل وخيارات متعددة لكل سياسة محاسبية.

- ضرورة إجراء بعض التقديرات المحاسبية في مواقف متعددة، مثل: تقدير أعمار الديون، وتقدم المخزون، والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

- اختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.

وتمثل أساليب إدارة الأرباح وفقاً للمدخل المحاسبي، فيما يلي:

أ- أساس الاستحقاق المحاسبي: نصت الفقرة رقم (٢٧)، من معيار المحاسبة المصري رقم (١)، الخاص بعرض القوائم المالية، على أنه: على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، فيما عدا معلومات التدفقات النقدية، وقد أشار (المليجي، ٢٠٠٨، ص ٣٧١) إلى أن الهدف من تطبيق أساس الاستحقاق، هو حل مشاكل التوقيت وعدم المقابلة المرتبطة بالأساس النقدي، وينشأ عن تطبيق هذا الأساس، ما يُسمى بحسابات الاستحقاق، والتي تعتبر بمثابة تسويات مؤقتة، تقوم بتحويل التدفقات النقدية عبر الفترات الزمنية المختلفة.

وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس الاستحقاق، والمتمثلة بشكل أساسي في القضاء على مشاكل التوقيت والمقابلة، وبالتالي، مساعدة المستثمرين، على تقييم الأداء الاقتصادي للشركة خلال الفترة، من خلال استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، مثل: المقابلة وتحقيق الإيراد؛ إلا أن أساس الاستحقاق قد يعطي الفرصة للإدارة، لكي تقوم بتوفير معلومات، الهدف منها تضليل بعض أصحاب المصالح، عن الأداء الحقيقي للشركة (Healy, P. M., & Wahlen, J. M., 1999, P. 366)، وبالتالي، تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح، النتيجة الأساسية والحتمية لاستخدام أساس الاستحقاق، في قياس الربح المحاسبي، حيث إن الإدارة لديها من الطرق والوسائل، ما يُمكنها من التأثير في الأرباح المنشورة بالزيادة أو بالنقص، من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، ويرجع ذلك إلى أن أساس الاستحقاق، يتطلب عمل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات، والتي تتضمن تقديرات، فيما يتعلق

بتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، والتي تخضع لسيطرة الإدارة التي يُمكنها تطويع هذه العملية، لتحقيق رغبتها بشأن تحديد مقدار ما تقر عنه من أرباح، وتحقيق المستوى المفضل لها من الأرباح، خلال الفترة المحاسبية (الرسمي، ٢٠١٠، ص ص ٨٦-٨٧).

ويُمكن للإدارة القيام بممارسات إدارة الأرباح، من خلال هذا الأساس، بالاعتماد على عدة وسائل، من أهمها:

- الإيرادات: تعتبر الإيرادات أحد حسابات الاستحقاق، التي يُمكن استخدامها في إدارة الأرباح، من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بها، حيث إن شرط التوقع الكافي لتدفق المنافع الاقتصادية، المتعلقة بالمعاملة طرف المنشأة، يتوقف على التقدير الشخصي للإدارة، مما قد يتيح للإدارة حرية الاعتراف أو عدم الاعتراف بالإيراد (عيسى، ٢٠٠٩، ص ٧٤)، وقد أشارت بعض الدراسات السابقة، إلى أن الإدارة يُمكنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات، التي تتحقق في آخر الفترة المالية إلى الفترة المالية التالية، وذلك في حالة، ما إذا أُبقيت أن أرباح الفترة المالية الحالية كافية للتقرير عنها، أما إذا كانت الأرباح المحققة أقل من الأرباح المستهدفة، في هذه الحالة قد تقوم الإدارة بتعجيل الاعتراف ببعض الإيرادات، على الرغم من عدم اكتمال شروط الاعتراف بها.

- المصروفات: تعتبر المخصصات من حسابات الاستحقاق المحاسبي، الأكثر أهمية في عمليات إدارة الأرباح، حيث يُمكن للإدارة التوسع فيها أو الحد منها، حسب أرباح الفترة المرغوب التقرير عنها (حامد، ٢٠٠٤ ص ٢٠)، وقد عرف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨)، الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة المخصص، بأنه: التزام غير محدد التوقيت ولا المقدار، وقد حدد المعيار في الفقرة رقم (١٤)، الشروط الواجب توافرها للاعتراف بالمخصص، وهي:

(أ) عندما يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو حكومي)، ناتجاً عن حدثٍ في الماضي.

(ب) عندما يكون من المتوقع، حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية، لتسوية الالتزام.

(ج) عندما يُمكن تقدير الالتزام بدرجةٍ يُعتمد عليها.

ولا يتم الاعتراف بأية مخصصات، إذا لم تتوافر هذه الشروط.

كما أشار المعيار في الفقرة رقم (٢٥)، إلى أنه: يُعتبر استخدام التقديرات جزءاً أساسياً من إعداد القوائم المالية، ولا يقلل من درجة الاعتماد عليها، وينطبق ذلك على وجه الخصوص في حالة المخصصات، والتي تكون بطبيعتها غير مؤكدة، بصورة أكبر من باقي بنود قائمة المركز المالي.

وقد وضح المعيار في الفقرتين رقمي (٣٦) و(٣٧)، كيفية قياس المخصص، بأنه: يجب أن يُعبر المبلغ الذي يُعترف به كمخصص، عن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، في تاريخ نهاية الفترة المالية، وأن أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي، هو المبلغ المعقول الذي يُمكن أن تقوم المنشأة بسداده، لتسوية الالتزام في تاريخ نهاية الفترة المالية، أو تقوم بتحويله لطرف ثالث في ذلك التاريخ.

نستنتج مما سبق، أن الشروط التي يجب توافرها للاعتراف بالمخصص، من الممكن أن تتحايَل عليها إدارة الشركة، وتوفرها حتى ولو شكلياً لتكوين المخصص، ومن ثم إدارة الأرباح، كما نتيج أيضاً للإدارة الفرصة لإدارة الأرباح، من خلال التقديرات التي سمح بها المعيار، كما أنه في حالة توافر الشروط، والتأكد من وجود المخصص، يجب تقدير قيمته بقيمة معقولة، ولكن لم يتم تحديد نسبة معينة، أو حداً أقصى لتكوين هذا المخصص، بل ترك ذلك لتقدير الإدارة، وبالتالي، من الممكن أن تستغل الإدارة، تلك الحرية المسموح بها في تقدير قيمة المخصص، في إدارة الأرباح.

بالإضافة إلى ما سبق، يُمكن للإدارة التحكم في معالجة بعض المصروفات، الخاصة بالأصول طويلة الأجل، بهدف إدارة الأرباح، وذلك من خلال ما يلي: (حامد، ٢٠٠٤، ص ص ٢٠-٢١)

- رسملة أو عدم رسملة المصروفات، التي أنفقت على حيازة الأصول طويلة الأجل.

- تحديد العمر الإنتاجي للأصل، وإتاحة الفرصة لإمكانية تعديله.

- تحديد الطريقة التي يُمكن استخدامها في حساب الإهلاك، وإتاحة الفرصة لإمكانية تغييرها.

- تحديد قيمة الخردة أو النفاية عند حيازة الأصل.

- رسملة أو عدم رسملة المصروفات، التي تُنفق على الأصل بعد الاستخدام.

كما يُمكن للإدارة التحكم في المعالجة المحاسبية للمصروفات البيعية، والمصروفات الإدارية والعمومية، لتحقيق الأرباح المستهدفة، حيث قد تلجأ الإدارة إلى زيادة الأرباح، من خلال معالجة مصروف الإعلان المدفوع، كحملة إعلانية تُوزع على مدار عدة سنوات، بدلاً من تحميلها على حسابات الفترة الحالية فقط.

ب- تغيير الطرق والسياسات المحاسبية البديلة: تعتبر التغييرات في الطرق والسياسات المحاسبية، أحد طرق إدارة الأرباح، حيث تسمح المعايير المحاسبية للإدارة، بحرية الاختيار من بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية، التي تنص عليها المعايير، وترجع الحكمة من هذه البدائل المحاسبية، إلى إعطاء الحرية للإدارة لاختيار الأفضل، في ضوء مدى الحاجة إلى توفير معلومات ملائمة، وفي ضوء التغييرات التي قد تحدث في الصناعة وظروف الشركة (حامد، ٢٠٠٤، ص ٢٢)، وقد نصت الفقرة رقم (١٤)، من معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، الخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، على أنه: تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية فقط، في حالة ما إذا كان:

(أ) هذا التغيير مطلوب بموجب معيار محاسبة مصري.

أو (ب) هذا التغيير يؤدي إلى قوائم مالية تُقدم معلومات يعتمد عليها، وأكثر صلةً بالمعاملات والأحداث والظروف الأخرى، التي تؤثر على المركز المالي، أو الأداء المالي، أو التدفقات النقدية للمنشأة.

وبالتالي، تنتج المعايير لإدارة الشركة تغيير السياسة المحاسبية المتبعة، إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى جعل القوائم المالية، تُقدم معلومات موثوق بها، وأكثر وضوحاً لمستخدمي القوائم المالية، وبما أن الإدارة

يُمكنها التحكم في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لها، فقد تقوم باختيار الطرق والسياسات، التي من شأنها تحقيق أهدافها، ودوافعها من وراء هذا التغيير (عبد الحميد، ١٩٩٩، ص ٤٢١).

ومع ذلك، فإن تغيير السياسات المحاسبية يعتبر غير ناجح في إدارة الأرباح؛ نظرًا لأنه يُمكن اكتشافه بسهولة من قبل المراجع الخارجي، كما أن المعايير المهنية تُلزم الشركات بالإفصاح، عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية، وسبب هذا التغيير، وأثره على القوائم المالية، بالإضافة إلى المحافظة على الثبات والاستقرار وإمكانية المقارنة، خصوصًا في ظل وجود جهات رقابية، مثل: هيئة سوق المال ومصلحة الضرائب.

ج- الإفصاح المحاسبي: يُمكن للإدارة أيضًا استخدام البدائل المتاحة لها، فيما يتعلق بالإفصاح في إدارة الأرباح، من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية، وعرضها بطريقة معينة، للتأثير على الأداء الحقيقي للشركة، على الرغم من أن التغيير في موقع بعض البنود، لا يؤثر على النتيجة النهائية؛ إلا أنه يترك تأثيرًا على قدرة المستخدم، على فهم الأداء المالي للشركة (حامد، ٢٠٠٤، ص ٢٢-٢٣)، هذا وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال، إلى أن الإدارة قد تقوم بإعادة تبويب قائمة الدخل، عن طريق تغيير ترتيب بعض البنود، مثل: إثبات بعض البنود غير العادية، ضمن البنود العادية، مما يؤثر بشكل كبير على الربح الناتج من التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، قد تقوم الإدارة بالإفصاح أو عدم الإفصاح، عن بعض الأمور الاختيارية، والتي تترك تأثيرًا واضحًا على رقم الربح المفصح عنه، مثل: الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية، والآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء الجوهرية، حيث أشارت الفقرة رقم (٣٩)، من معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، إلى أنه: على المنشأة أن تقوم بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في تقدير محاسبي، عندما يكون له تأثير على الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له تأثير على الفترات المستقبلية؛ إلا أن الحكم على مدى جوهرية التغيير في التقديرات المحاسبية، يعتمد على التقدير الشخصي للإدارة، وبذلك فإنه من خلال الإفصاح أو عدم الإفصاح، عن الأثر للتغيير في السياسات المحاسبية، يُمكن ممارسة إدارة الأرباح، وذلك للوصول إلى رقم الربح المستهدف.

٢- المدخل الحقيقي:

يُمكن للإدارة التلاعب في رقم الربح المفصح عنه، من خلال القرارات الإدارية الحقيقية، التي تتعلق بأنشطة الاستثمار، والتشغيل، وتوقيت المبيعات، وتوقيت بيع الأصول، وتخفيض بعض المصروفات الاختيارية، حيث تندرج هذه القرارات ضمن نطاق سلطة الإدارة، وقد قام (Roychowdhury, S., 2006, P. 335) بتعريف إدارة الأرباح الحقيقية، بأنها: انحراف تصرفات الإدارة عن ممارسات العمل العادية، لتحقيق الأرباح المستهدفة بشكلٍ يبدو وكأنها في نطاق الأنشطة العادية، بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح.

وتوجد العديد من الأسباب، التي تُزيد من رغبة المديرين في إدارة الأرباح، من خلال الأنشطة الحقيقية، منها: (Gunny, K. A., 2010, PP. 856-857)

- الإفراط في إدارة الأرباح باستخدام الممارسات المحاسبية يكون أكثر خطورة، حيث قد يُعرض الشركة للمساءلة، من قبل الجهات الرقابية، بالإضافة إلى إمكانية رفع دعاوى قضائية ضدها، من قبل أصحاب المصالح، في حالة اكتشاف تلك الممارسات، وفرض عقوباتٍ عليها.

- الممارسات الحقيقية تخضع لسيطرة وتحكم الإدارة، وبالتالي، قد يصعب اكتشافها، سواء من قبل المراجعين أو الجهات الرقابية، بينما الممارسات المحاسبية تخضع لرقابة وفحص المراجع الخارجي، ونتيجةً لذلك، تكون نسبة اكتشافها أكبر من الممارسات الحقيقية.

- وأخيراً، تلجأ الإدارة إلى الممارسات الحقيقية، في حالة إحكام المعايير المحاسبية، وانخفاض درجة مرونتها.

وتوجد العديد من الأنشطة الحقيقية، التي يُمكن أن تستخدمها الإدارة، في زيادة أو تخفيض الأرباح حسب رغبتها، ومن أهم هذه الأنشطة، ما يلي:

أ- **التلاعب بالمبيعات وزيادة الإنتاج:** قد تقوم الإدارة بالتلاعب بالمبيعات، كأحد الأدوات التي يُمكن من خلالها إدارة الأرباح، حيث يُمكن للإدارة اتخاذ العديد من القرارات، التي تؤثر على حجم مبيعات الفترة، بالزيادة أو بالنقص، فقد أوضح (Roychowdhury, S., 2006, P. 335) أن الإدارة يُمكنها زيادة حجم مبيعات الفترة، باستخدام عدة طرق، منها: منح خصومات عالية على المبيعات، والتساهل في شروط الائتمان عند البيع بالأجل، مثل: تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الأجلة، وزيادة فترة الائتمان الممنوحة عند البيع بالأجل، وذلك من أجل نقل مبيعات العام القادم إلى العام الحالي، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التضحية بالأرباح المستقبلية، من أجل زيادة أرباح الفترة الحالية.

كما أشارت (Gunny, K. A., 2010, P. 861) إلى أن الإدارة في الشركات الصناعية، يُمكنها ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية، من خلال التحكم في الإنتاج، عن طريق زيادة حجم الإنتاج، وذلك بهدف تخفيض نصيب الوحدات المباعة من التكاليف الثابتة، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي، زيادة مجمل الربح، وقد أوضح (Roychowdhury, S., 2006, P. 335) أن الإدارة قد تقوم بالتلاعب بالمبيعات وزيادة الإنتاج، لتجنب التقرير عن خسائر.

ب- **المصروفات الاختيارية:** يُمكن للشركة زيادة أرباحها أو تخفيضها، من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية، مثل: مصروفات البحوث والتطوير، ومصروفات الإعلان، والمصروفات الإدارية والعمومية، فالإدارة تمتلك حريةً واسعة في هذا الشأن، يُمكن الاستفادة منها واستخدامها، للوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٧)، كما أوضح كلٌّ من (Gunny, K. A., 2010, P. 337; Roychowdhury, S., 2006, P. 860)، أن الإدارة يُمكنها إدارة الأرباح باستخدام النفقات الاختيارية، من خلال تأجيل بعض هذه النفقات، للوصول إلى رقم الربح المستهدف، أو تعجيلها في حالة ما إذا كان الربح المحقق، أكبر من الربح المستهدف.

ج- **توقيت بيع الأصول:** قد تقوم الإدارة باتخاذ قرار بيع أحد الأصول أو الاستثمارات المالية، في حالة زيادة قيمتها السوقية، لتحقيق أرباح إضافية، يتم إدراجها في قائمة الدخل للفترة المالية التي يتم فيها البيع، نتيجةً لاختلاف صافي القيمة الدفترية وسعر السوق الحالي، وبالتالي، يُمكن أن يستخدم توقيت بيع

الأصول، كأحد الأدوات التي تستخدمها الإدارة في إدارة الأرباح، خاصة في حالة انخفاض أرباح الفترة عن الأرباح المتوقعة، أو من أجل تجنب التقرير عن خسائر، أو انتهاك شروط عقود الديون (Gunny, K. A., 2010, P. 861).

وتتميز إدارة الأرباح التي تتم باستخدام الأنشطة الحقيقية، بصعوبة اكتشافها من قبل مراجع الحسابات، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات، من أهمها: (حامد، ٢٠٠٤، ص ١٧)

- أنها غير محددة بعملية معينة، فهي نتاج لعمليات متعددة، يُمكن استخدامها في نفس الوقت، هذا بالإضافة إلى كونها بعيدة كل البعد عن التقييم المحاسبي.

- أنها تترك تأثيراً مختلفاً على التدفقات النقدية، ففي حين نجد أن زيادة المبيعات الآجلة وزيادة الإنتاج، يُمكن أن تؤثر سلبياً على التدفقات النقدية، فإن تخفيض المصروفات الاختيارية يترك تأثيراً إيجابياً عليها.

- صعوبة التمييز بين قرارات الإدارة العادية بشأن الأحداث الاقتصادية، وقراراتها المتعلقة بإدارة الأرباح، فمثلاً في حالة بيع جزء من معدات الشركة، قد يكون السبب هو تحقيق مكاسب، تؤدي إلى تعديل صافي الربح، للوصول إلى الرقم المرغوب، وقد يكون السبب هو توفير التمويل اللازم، لاستبدال هذا الجزء.

وقد شهدت الكتابات المحاسبية في الآونة الأخيرة، تحولاً في تركيزها نحو مدخل جديد لممارسات إدارة الأرباح، يتمثل في إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، ومن أبرز أشكال هذا المدخل: إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، وإعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية، ويُمكن توضيح ذلك بشيء من التفصيل، كما يلي: (عوض، وعبد الناصر، ٢٠٢٣، بتصرف)

حيث ركزت العديد من الكتابات المحاسبية في الفترة الأخيرة، على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية (Accruals-based Earnings Management)، وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (Real activities-based Earnings Management)، بالإضافة إلى ذلك، ظهر مؤخراً اتجاه بحثي جديد، يُسلط الضوء على ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطئ أو إعادة التبويب (Misclassification or Classification Shifting)، تتضمن هذه الممارسات إعادة تصنيف بعض بنود القوائم المالية، مثل: قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية، بشكل غير صحيح وبطريقة متعمدة، دون التأثير على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل، أو إجمالي التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية، هذه التغييرات تُمثل مجرد حركة رأسية لبنود القوائم المالية، تهدف إلى تضخيم بعض العناصر ذات الطبيعة المستمرة، مثل: الأرباح التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية، والتي تُعتبر أساسية في تقييم المنشآت، والهدف من هذه الممارسات، هو التأثير على قرارات المستثمرين وتوقعات المحللين الماليين، وغيرهم من الأطراف، بالإضافة إلى محاولة التأثير على القيمة السوقية للمنشأة.

ونظراً للتداعيات السلبية المرتبطة بممارسات إدارة الأرباح، من خلال الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية، قد تسعى إدارة المنشأة، إلى استخدام وسائل أو أدوات بديلة لإدارة الأرباح، تكون آثارها السلبية أقل على قيمة المنشأة، على المدى الطويل، ولا تتطلب تكاليف مرتفعة عند تنفيذها، وفي الوقت نفسه، تتيح هذه الأدوات للإدارة التأثير على التوقعات، التي يُصدرها المحللون الماليون، وقد

أظهرت الدراسات المحاسبية الحديثة أن إحدى هذه الأدوات، هي: ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ، حيث يُمكن تعديل الأرباح بطرقٍ لا تؤثر بشكلٍ كبير، على قيمة المنشأة على المدى الطويل، ولا تتطلب تكاليف كبيرة، بالإضافة إلى صعوبة اكتشاف هذه الممارسات، من قبل المستخدمين وأصحاب المصلحة، وخاصةً المحللين الماليين؛ نظرًا لعدم تأثيرها على الرقم النهائي للربح، مقارنةً بالأساليب الأخرى لإدارة الأرباح، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ، لبنود القوائم المالية -سواء قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية-، من المجالات البحثية الحديثة، التي بدأت الكتابات المحاسبية تركز عليها.

حيث تتضمن ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، قيام إدارة المنشأة بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية، على أنها مصروفات غير تشغيلية، أو إعادة تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية، على أنها إيرادات تشغيلية، وذلك بشكلٍ خاطئٍ ومتعمد، مما يؤدي في النهاية، إلى تضخيم الأرباح التشغيلية للمنشأة، دون التأثير على رقم صافي الدخل النهائي، في حين تتضمن ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة التدفقات النقدية، قيام إدارة المنشأة بإعادة تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الأخرى، بخلاف الأنشطة التشغيلية، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك من أجل تضخيم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

وتُشير البنود غير التشغيلية، إلى بنود الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة غير الأساسية للمنشأة، والتي تتسم بأنها غير مستمرة أو غير متكررة أو نادرة الحدوث، ويجب الإفصاح عنها بشكلٍ منفصل في قائمة الدخل، مثل: الغرامات، والمكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول، أو الاستثمارات المالية، والتكاليف المرتبطة بإعادة هيكلة المنشأة، وإيرادات الإيجار، والفوائد الدائنة، بينما تُشير البنود التشغيلية، إلى بنود الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالأنشطة الأساسية للمنشأة، والتي تتسم بأنها بنود مستمرة، ومتكررة الحدوث، في حين أن الأرباح التشغيلية الأساسية، تُشير إلى الأرباح الناتجة عن النشاط الأساسي أو التشغيلي للمنشأة، وهي عبارة عن إيرادات المبيعات، بعد خصم كلٍ من: تكلفة البضاعة المباعة، ومصاريف البيع والتوزيع، والمصاريف الإدارية والعمومية.

وعلى سبيل التوثيق، تُشير الدراسات السابقة، إلى أنه هناك اتجاهين بحثيين في مجال التبويب الخاطئ، يركز الاتجاه الأول على التبويب الخاطئ، لبنود الإيرادات أو المصروفات في قائمة الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى تضخيم الأرباح التشغيلية، وتعتبر دراسة (McVay, S. E., 2006) من أوائل الدراسات في هذا المجال، بينما يركز الاتجاه الثاني على التبويب الخاطئ، لبنود قائمة التدفقات النقدية، والذي يتضمن إعادة تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الأخرى، بخلاف الأنشطة التشغيلية، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك بهدف تضخيم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وتعتبر دراسة (Lee, L. F., 2012) من أوائل الدراسات، التي تناولت هذا الاتجاه البحثي.

ويعتبر مصطلح ممارسات إدارة الأرباح، من خلال التبويب الخاطئ لبنود قائمة الدخل، من المصطلحات الحديثة نسبياً، وتُعد دراسة (McVay, S. E., 2006) من أوائل الدراسات التي حاولت وضع مفهوم لهذه الممارسات، حيث عرفت أنها: الممارسات التي تتضمن قيام إدارة المنشأة، بإعادة تبويب بنود المصروفات الأساسية أو التشغيلية بقائمة الدخل، مثل: تكلفة البضاعة المباعة، ومصاريف

البيع والتوزيع، والمصاريف العمومية والإدارية، بشكل خاطئ ومتعمد، على أنها مصروفات غير تشغيلية، وذلك من أجل المبالغة في الأرباح الأساسية أو التشغيلية للمنشأة (Core Earnings)، مع عدم التأثير على رقم صافي الدخل النهائي، وهو نفس التعريف الذي أوردته دراسة (Haw, I. M., Ho, S., & Li, A. Y., 2011).

ويلاحظ أن التعريفات السابقة، ركزت على التبويب الخاطئ لبنود المصروفات بقائمة الدخل؛ إلا أن التبويب الخاطئ لا يقتصر فقط على بنود المصروفات، وإنما قد يمتد ليشمل أيضاً بنود الإيرادات، وذلك من خلال تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية، على أنها إيرادات تشغيلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الأرباح التشغيلية، وتعتبر دراسة (Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J., 2018) من أوائل الدراسات التي قدمت دليلاً على قيام إدارة المنشأة، بالتبويب الخاطئ لبنود الإيرادات، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، المرتبطة بالنشاط الأساسي للمنشأة.

في ضوء ما سبق، يُمكن القول، بأن الزيادة غير العادية في الأرباح التشغيلية، قد يكون سببها إعادة تبويب بنود المصروفات، أو بنود الإيرادات، ووفقاً لدراسة (Skousen, C., et al., 2019) فإن التبويب الخاطئ يُقصد به الإفصاح بشكل متعمد، عن بنود الإيرادات والمصروفات في تبويب غير ملائم لطبيعتها بقائمة الدخل، وهو ما أكدته دراسة (عبد، ٢٠٢١)، بأن التبويب الخاطئ يُشير إلى قيام إدارة المنشأة، بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل -بنود الإيرادات والمصروفات-، من أجل تضخيم أو زيادة الأرباح الأساسية، المرتبطة بالنشاط التشغيلي للمنشأة، مع عدم التأثير على رقم صافي الدخل النهائي.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أنه يُمكن التلاعب في الأرباح، من خلال الأرقام المحاسبية باستخدام المدخل المحاسبي، أو القرارات الاقتصادية باستخدام المدخل الحقيقي، أو إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطئ لبنود القوائم المالية، ويعتمد قرار المفاضلة، بين استخدام المدخل المحاسبي والمدخل الحقيقي أو إعادة التبويب لإدارة الأرباح، على عدة عوامل، لعل من أبرزها: التكلفة المترتبة على استخدام كل مدخل، والقيود المفروضة على استخدام هذا المدخل، ومدى إمكانية اكتشاف التلاعب، من قبل آليات الرقابة والحوكمة المختلفة، وسوف يعتمد الباحثون على استخدام المدخل المحاسبي، لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية، في سبيل قياس ممارسات إدارة الأرباح.

٥/١/٢ الآثار المترتبة على إدارة الأرباح

يُعد فهم ومعرفة نتائج ممارسات إدارة الأرباح، من الأمور ذات الأهمية الكبيرة، ليس فقط للمساهمين والمحللين الماليين، ولكن أيضاً للجهات التنظيمية، وأصحاب المصالح بشكل عام.

ونظراً لأن إدارة الأرباح تحدث، عندما يتبنى المديرون قرارات إدارية غير مثالية، للتلاعب في الأرباح المفصح عنها، مثل: التخفيض غير العادي، في نفقات البحوث والتطوير، لزيادة الأرباح المعلنة (Roychowdhury, S., 2006, P. 338)، وإحداث تغييرات في أرباح الفترة الحالية، بغض النظر عن أي نتائج أخرى، قد تكون ذات أثر سلبي على الشركة، أو الأطراف الأخرى التي تتعامل مع الشركة، وبالتالي، فإن الآثار المترتبة عليها، قد لا تكون إيجابية في كثير من الأحيان، وفيما يلي، عرض الآثار السلبية لإدارة الأرباح: (النمكي، ٢٠٢٠، ص ص ٥٢-٥٥)

١- الأثر على قيمة المنشأة:

تؤثر إدارة الأرباح على تقديرات أصحاب المصالح، لأرباح الفترة الحالية، بشكل يؤدي إلى انخفاض قيمة المنشأة في السوق؛ نظرًا لتضليل السوق بشكل عام، وذلك نتيجة الإجراءات التي تتخذها الإدارة، في الفترة الحالية، لإحداث تغييرات في أرباح نفس الفترة، وبالتالي، يضعف إدراك المستثمرين والمحللين الماليين، بحجم المخاطر المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، بين المديرين وحملة الأسهم، وعلى سبيل المثال: فيما يتعلق بالنفقات البيعية والإدارية، حيث يعتمد أصحاب المصالح على النفقات البيعية والإدارية، كأحدى الأدوات لتقييم أداء الشركة، فإن تخفيضها يستخدم كمؤشر لكفاءة التشغيل، وجهود المديرين داخل المنشأة، وكذلك ينظر المستثمرون أيضًا، إلى حجم نفقات البحوث والتطوير، كمؤشر للأرباح المستقبلية (Gunny, K. A., 2010, P. 856).

٢- الأثر على الأرباح المستقبلية:

يكون المديرون على استعدادٍ للتضحية بتدفقات نقدية مستقبلية، مقابل دخل الفترة الحالية، وفي هذا الصدد، فقد بينت دراسة (Gunny, K. A., 2010, P. 856)، أن الأنشطة التالية لممارسات إدارة الأرباح، يترتب عليها انخفاض في الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، بعد التحكم في حجم ومستوى الاستحقاقات، وقد أشار بعض المديرين، إلى أنهم على استعدادٍ للمشاركة في هذه الممارسات، طالما أن التضحيات الفعلية ليست كبيرة جدًا، في الوقت الحالي (Cohen, D. A., & Zarowin, P., 2010, P. 676; Zang, A. Y., 2012, P. 4)، مثل: تخفيض الأسعار بصورةٍ مبالغٍ فيها، لزيادة حجم المبيعات وتحقيق أهداف الأرباح على المدى القصير، وعلى الرغم من أن هذا سوف يحسن التدفقات النقدية الحالية؛ إلا أنه سيؤدي إلى توقع العملاء حدوث مثل هذه التخفيضات، في الفترات المستقبلية، وهو ما قد لا تستطيع الشركة الوفاء به مستقبلاً، وقد أوضحت دراسة (Banker, R. D. et al., 2011, P. 795)، أن الحد من النفقات الاختيارية، يُزيد من أرباح الفترة الحالية؛ إلا أنه قد يكون له آثار سلبية مستقبلية، فكلٌ من هذه النفقات، من المفترض أن يولد منافع مستقبلية للشركة، وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية.

٣- الأثر على القدرة الائتمانية:

عادةً ما يتم هيكلة هذه العمليات، من خلال زيادة رأس المال، وعمليات تمويل الدين الخارجي، والتي غالبًا ما ينتج عنها زيادة في أسعار الفائدة، في هذه الحالة، يكون الاهتمام منصبًا على التدفقات النقدية، أكثر من العناصر الأخرى للتقارير المالية، نتيجةً لارتفاع معدلات الفائدة، بسبب زيادة معدل الاقتراض، وبالتالي، فإن وجود تدفقات نقدية كافية من أنشطة التشغيل، يعتبر أمرًا ضروريًا للشركات في هذه الحالة، من أجل الحفاظ على أرباحها واستمراريتها المستقبلية، وفي المقابل، فإن نقص التدفقات النقدية، يُمكن أن يقود الشركة للإفلاس، أو تحويلها فريسةً للاستحواذ عليها (Zagers-Mamedova, I., 2009, P. 48).

حيث تعتبر الأرباح والتدفقات النقدية، من العوامل الأساسية لتقييم القدرة الائتمانية للشركة، حيث تنظر وكالات التصنيف الائتماني إلى ممارسات إدارة الأرباح، كأحد العوامل التي تزيد من مخاطر

الائتمان، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للشركة، إذا تبين قيام الإدارة بهذه الممارسات، وتماشياً مع ذلك، فقد توصلت دراسة (Ge, W., & Kim, J. B., 2014, P. 7)، إلى أن الإفراط في إدارة الأرباح، يُضعف من التصنيف الائتماني للشركة، وبالتالي، فإن ممارسات إدارة الأرباح، يُنظر إليها باعتبارها من العوامل، التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان، وينتج عن ذلك المطالبة بعلاوات مخاطر عالية.

ونتيجةً لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، تتعرض الوحدة الاقتصادية إلى مجموعةٍ من الآثار السلبية، وتقع آثار إدارة الأرباح على ثلاثة مستويات، وذلك كما يلي: (حميدان، ٢٠٠٥، ص ٤٤)، (الفداوي، ٢٠١٥، ص ٧٦)

- مستوى الإدارة العليا: حيث إن إدارة الشركة تُمثل طرفاً من الأطراف، التي لها مصلحة مباشرة في الشركة، سواء كانت نقدية أو عينية أو معنوية، ويمكن لإدارة الأرباح التأثير على سمعة وشهرة الإدارة، وعلى قيمة ما تملكه من أسهم رأس المال، وعلى نظام الحوافز الإدارية المعمول به.

- مستوى المساهمين والمستثمرين: حيث إن السياسات المتبعة من قبل الإدارة، يكون لها تأثير على أسعار وحجم المعاملات، في أسواق رأس المال، وذلك من خلال ما ينتج عن هذه السياسات، من إفصاح عن معلومات جديدة وآثار مالية، بالإضافة إلى تأثير هذه السياسات، على تكاليف الاقتراض، وتكلفة رأس المال، والتكاليف السياسية.

- مستوى الاقتصاد ككل: حيث تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى سوء توزيع الثروة، بين فئات المجتمع المختلفة، والتأثير سلباً على عملية اتخاذ القرارات، نتيجة الاعتماد على معلومات غير سليمة، أو منخفضة الجودة، مما يؤدي بدوره إلى خلل كبير، في تحقيق المحاسبة لوظيفتها الأساسية، باعتبارها أداة تسعى إلى تحقيق العدالة، لجميع الأطراف ذات المصلحة.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن إدارة الأرباح - وإن أفردت بعض الدراسات بعض الآثار الإيجابية لها-؛ إلا أن آثارها السلبية لا تزال تفوق آثارها الإيجابية، حيث تعتبر سلوكاً غير أخلاقي، يترتب عليه الإفصاح عن أرباح، لا تُعبر بصدقٍ عن الأداء الحقيقي للشركة، وهو ما يتعارض مع مفهوم جودة الأرباح، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، والتشكيك في مصداقيتها، وقد أظهرت نتائج دراسة (فودة، ٢٠٢٥)، انخفاض استمرارية الأرباح الحالية مستقبلاً، وكذلك قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، تحت تأثير التوسع في تطبيق ممارسات إدارة الأرباح بنوعها: من خلال الاستحقاقات الاختيارية ومن خلال الأنشطة الحقيقية.

٦/١/٢ مؤشرات إدارة الأرباح

أشار كلٌّ من (Magrath, L., & Weld, L. G., 2002, PP. 53-54)، إلى أن التقارير الخاصة بهيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، قد أشارت في العديد من الحالات، التي تصبح فيها ممارسات إدارة الأرباح سلوكاً معتاداً في الشركة، يقضي المديرون رفيعو المستوى قدراً كبيراً من الوقت، لابتكار أساليب تضمن استمرار ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لأن الأطراف الخارجية، لا يمكن أن تلاحظ الأنشطة اليومية للإدارة، وبسبب ذلك، يجب على المستثمرين والمراجعين النظر بعناية، بحثاً

عن الإشارات التحذيرية لإدارة الأرباح، ولعل من أهم هذه الإشارات، ما يلي: (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ١١٨-١٢٠)

١- التدفقات النقدية التشغيلية التي لا ترتبط مع الأرباح:

حيث تعتبر من أهم الإشارات، على أن الشركة تقوم بإدارة الأرباح، إذ يتم الاعتراف بإيرادات لا ترتبط مع رقم الأرباح؛ لأنه عندما يتم الاعتراف بالإيرادات بشكلٍ صحيح، فإنها سوف ترتبط بالتدفقات النقدية التشغيلية، وعندما تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أقل من الأرباح بشكلٍ كبير، يكون ذلك مؤشرًا على أن الشركة، قد قامت بإدراج إيرادات أكبر من قيمتها الحقيقية، وذلك عن طريق التلاعب في أساس الاستحقاق المحاسبي، بإضافة مبيعات وهمية، أو مبيعات لا تخص الفترة موضع المحاسبة.

٢- أرصدة المدينين التي لا ترتبط مع الإيرادات:

ينبغي للمستثمرين كذلك، مقارنة رصيد المدينين والتدفق النقدي من العمليات، مع الإيرادات والأرباح، حيث إنه عندما يرتفع رصيد المدينين، بدرجة أكبر من الإيرادات، تكون إشارة على أن العملاء يعانون من ضائقة مالية، كما يمكن أن تكون إشارة إلى أن إدارة الشركة، تقوم بممارسة إدارة الأرباح، من خلال تسجيل مبيعات وهمية، أو تضخيم الإيرادات وحسابات القبض، بشكلٍ غير صحيح.

٣- مخصصات الديون المشكوك فيها لا ترتبط مع حسابات العملاء:

يكون هذا المخصص مؤشرًا على وجود إدارة الأرباح، فزيادة رصيد المدينين التي لا يقابلها زيادة في المخصصات، يكون مؤشرًا على قيام الإدارة بإثبات الإيرادات، قبل موعد استحقاقها، ويكون مؤشرًا على تخفيض المخصص، من أجل زيادة رقم الأرباح المفصح عنه.

٤- الاحتياطات التي لا ترتبط مع بنود قائمة المركز المالي:

حيث إن هذه الاحتياطات، تُستخدم للمقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات، إذ يتم تكوين الاحتياطات قبل معرفة الظروف، التي تتطلب استخدامها على وجه اليقين، حيث يقوم المديرون رفيعو المستوى، الذين هم في وضع أفضل يُمكنهم من فهم عملائهم، وظروف الصناعة التي ينتمون إليها، بتقدير هذه الاحتياطات، ويُلاحظ أن المديرين قد يقومون باستخدامها، للقيام بإدارة الأرباح.

٥- احتياطات الاستحواذ المشكوك فيها:

ينبغي للمستثمرين والمراجعين، النظر بعناية في الظروف المحيطة بعمليات الاستحواذ، حيث قد تكون هناك إشارة واضحة، إلى ممارسات إدارة الأرباح، إذا لم يكن هناك غرض تجاري واضح للاندماج، وعند ذلك ينبغي للمستثمرين والمراجعين، تحليل ذلك بعناية.

٦- الأرباح التي تتفق باستمرار مع توقعات المحللين الماليين:

ينبغي للمستثمرين والمراجعين، أن يدرسوا بعناية الممارسات المحاسبية للشركات، التي تتفق أرقام الأرباح الخاصة بها، باستمرار وبدقة مع توقعات المحللين الماليين، لا سيما توقعات النمو، حيث تسعى الشركات إلى تلبية توقعات المحللين، لحماية سمعتها، وكذلك المحافظة على القيمة السوقية لأسهمها، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الشركات، التي تستخدم الوسائل المشروعة، لتلبية أو تجاوز توقعات المحللين الماليين، فإن هناك شركات أخرى تقوم بممارسات إدارة الأرباح، وذلك لتغطية الفشل الناتج عن التوقعات المفرطة التفاؤل، أو حالات الركود الاقتصادي، أو انخفاض مستوى الأداء.

ويلاحظ أن هناك بعض المؤشرات، التي تعتبر بمثابة جرس إنذار مبكر، لممارسات إدارة الأرباح، مع الأخذ في الاعتبار أن وجود واحد منها أو بعضها، قد لا يكون علامة على وجود إدارة الأرباح، بينما إذا تواجدت بصورة كبيرة، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الفحص، وهذه الإشارات هي:

- تغيرات محاسبية غير مبررة، خاصة في حالة ضعف الأداء.

- أرباح كبيرة غير مبررة، ناتجة عن بيع الأصول.

- زيادة غير عادية في أرصدة حسابات المدينين، مقارنةً بالزيادة في المبيعات، والتسهيلات الائتمانية.

- زيادة الفجوة بين صافي الدخل المحاسبي، وفقاً لأساس الاستحقاق، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وفقاً للأساس النقدي.

- تخفيض كبير غير متوقع في قيمة الأصول.

- تسويات كبيرة في الربع الأخير من السنة.

- تقرير متحفظ لمراقبي الحسابات، أو العمل على تغييرهم.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن هناك عدة مؤشرات، ترتبط بممارسات إدارة الأرباح، والتي يعتمد عليها المستثمرون أو من ينوب عنهم، في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد اتفقت معظم الدراسات السابقة، على أن غالبية هذه المؤشرات، تمثل الجوانب السلبية التي يمكن ملاحظتها، على الأداء المالي للشركات.

٧/١/٢ وسائل الحد من ممارسات إدارة الأرباح

هناك بعض الجهود والمحاولات المهنية المستمرة، لتضييق الفجوة في المعالجات المحاسبية، لبعض المبادئ والفروض المحاسبية، بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومنها ما يلي: (محمد، ٢٠١٩، ص ص ١١٦-١١٨)

١- دور معايير (IFRS) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS)، هي معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتهدف إلى توفير معايير محاسبية، على مستوى عالٍ من الجودة والقابلية للفهم، كما تهدف إلى تعزيز وتحسين مستوى الشفافية، في عملية إعداد التقارير المالية، وتتوافر في (IFRS) بعض الخصائص، التي تساعد على الحد من إدارة الأرباح، وهي:

- ملاءمة المعايير لقياس العمليات المالية، والإفصاح عنها لجميع الدول، وملاءمتها مع الأهداف، التي تسعى وظيفة المحاسبة إلى تحقيقها.
- توحيد المصطلحات المحاسبية.
- القابلية للمقارنة، حيث يُمكن إجراء مقارنة القوائم المالية لفترة مالية بأخرى.
- القابلية للفهم، أي أن تكون المعايير مفهومة للأفراد، الذين يتمتعون بمستوى متوسط من المعرفة، فيما يتعلق بالمحاسبة والأنشطة التجارية والاقتصادية.
- يؤدي الاعتماد على معايير (IFRS)، إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية على مستوى العالم، بسبب اعتمادها على معايير دولية موحدة، بدلاً من مجموعة متنوعة من المعايير المحلية المختلفة.
- تفوق المنافع المرتبطة بالتحول إلى معايير (IFRS)، تكلفة الحصول عليها.

٢- دور آليات الحوكمة:

الحوكمة هي مجموعة من القواعد والنظم والعمليات، التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وكيف تُمارس السلطة داخل الشركات، وما هي المخاطر والمنافع المتوقعة، من الأنشطة التي تقوم بها الشركات (Clarke, T., & De la Rama, M., 2008, P. 2)، ومن ضمن آليات الحوكمة التي تعمل على الحد من إدارة الأرباح، ما يلي:

- وظيفة المراجعة الداخلية: لكي تكون وظيفة المراجعة الداخلية فعالة، للحد من إدارة الأرباح، يجب أن يكون المراجع الداخلي ذو كفاءة عالية، وثقاس درجة كفاءته، بخبرته ومعرفته بمعايير المراجعة الداخلية، والقوانين واللوائح الداخلية، وإلا فإن المراجع الداخلي سوف يقع في الأخطاء، التي تؤدي إلى ممارسات إدارة الأرباح.
- لجنة المراجعة: لكي تحد لجنة المراجعة من إدارة الأرباح، يجب أن يتم تشكيل لجان المراجعة، من أعضاء تتوافر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية، مما يساعد على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح والحد منها، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل أعضاء لجان المراجعة، بحيث يكون لديهم إلمام ومعرفة بالممارسات الاحتياالية لإدارة الأرباح والكشف عنها، علاوةً على ضرورة تأكد لجان المراجعة، من ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة لطبيعة عمل الشركة، ودواعي التغيير فيها.

- وظيفة المراجعة الخارجية: تُسهم المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال تخفيض أو تدنية درجة عدم تماثل المعلومات، وحماية مصالح المساهمين، من خلال تقديم تأكيد معقول على خلو القوائم المالية، من التحريفات والأخطاء، فيما يتعلق بإدارة الأرباح؛ لذا ينبغي أن يكون مراقب الحسابات، على درجة كافية من الخبرة والمعرفة، والاطلاع على القوانين التي تنظم المهنة، وأن يضع بعين الاعتبار، العواقب التي قد تقع على عاتقه، إذا أخفق في أداء عملية المراجعة، بالجودة المطلوبة.

٣- تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وضبط معاييرها:

يُقصد بها تنظيم القوانين والمعايير، التي تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة، بحيث لا يوجد تعارض بينها، وذلك من خلال ما يلي:

- التقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة، وتحديد الحالات التي تُستخدم فيها كل معالجة، والظروف التي تدعو إلى تغيير المعالجة المحاسبية إلى معالجة أخرى.

- الثبات والاتساق في استخدام السياسات المحاسبية، من قبل مُعدي التقارير المالية.

- وضع ميثاق للسلوك المهني، وتشكيل لجنة الأخلاق المهنية، ويكون من وظائفها صياغة قواعد السلوك المهني، التي يلتزم بها المراجع الداخلي ومراقب الحسابات.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن مستوى تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، ومدى وعي وإدراك الأطراف الخارجية، وكذلك مدى فعالية آليات الحوكمة، إضافةً إلى مدى قدرة الشركات، على التوسع في متطلبات الإفصاح، كلها عوامل تحد من قدرة الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث تُساهم حوكمة الشركات من خلال آلياتها، في الحد من الممارسات التي تتبعها الإدارة، في إدارة أرباح الشركة، وكذلك تفرض رقابةً داخلية وخارجية، لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، فضلاً عن محاولة المحافظة على استمرارية الشركة.

٨/١/٢ نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق والتلاعب في البيانات المالية، من خلال إدارة الأرباح، بدأ الباحثون في توجيه اهتمامهم، نحو قائمة التدفقات النقدية، أملاً في العثور على دلائل تكشف عن هذه الممارسات، وقد اعتمدوا في ذلك على مفهوم المستحقات (Accruals)، التي تُمثل مجموع الإيرادات والمصروفات، المفصّل عنها في قائمة الدخل، والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية، خلال تلك الفترة.

حيث تناول الأدب الأكاديمي في مجال المحاسبة، موضوع الاستحقاقات المحاسبية، كأحد أبرز المقاييس المستخدمة، في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات، حيث اعتمد الباحثون في العديد من الدراسات السابقة، في القياس الكمي لإدارة الأرباح أو الكشف عنها، على مفهوم الاستحقاقات الكلية (Total Accruals)، والذي يُمثل الفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وفقاً لقائمة التدفقات النقدية الخاصة بالشركة.

وتنشأ المستحقات عندما يكون هناك تباين، بين توقيت حدوث التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث، التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة، وتتكون المستحقات الكلية (Total Accruals) من نوعين من المستحقات، هما: المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، والمستحقات غير الاختيارية أو الإجبارية (Non-Discretionary Accruals).

ويتم تحديد المستحقات الكلية (Total Accruals)، من خلال طريقتين، هما:

- الطريقة الأولى: مدخل قائمة التدفقات النقدية (Cash Flows Statement Approach): وتمثل المستحقات الكلية وفقاً لهذا المنهج، الفرق بين صافي الدخل، وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة.

- الطريقة الثانية: مدخل الميزانية العمومية (Balance Sheet Approach).

ولقد قامت الدراسات السابقة، باستخدام أكثر من طريقة لقياس إدارة الأرباح، حيث سعى الباحثون إلى اقتراح نماذج مختلفة، لقياس إدارة الأرباح، على مدى العقود الأخيرة الماضية، وقد تطورت هذه النماذج، حيث سعى كل نموذج إلى معالجة عيوب النموذج الآخر، أو إدخال بعض التعديلات عليه، وفيما يلي يستعرض الباحثون بعضاً من هذه النماذج: (فداوي، ٢٠١٣، ص ص ١٢٤-١٣٣)، (حسين، ٢٠١٥، ص ص ٢٥٣-٢٥٦)، (إبراهيم، ٢٠١٧، ص ص ١٠٢-١٠٨)

١- نماذج تناولت أثر الاستحقاقات على مستوى الصناعة:

تقوم هذه النماذج، على أساس فرضية أن الاستحقاق الاختياري موحد، على مستوى الشركات في نفس الصناعة، ولكن إذا كان التغيير في الاستحقاق الإجباري، يتأثر بشكل كبير بالظروف الخاصة لكل منشأة، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم قدرة نموذج الصناعة، على تحديد الاستحقاق الإجباري، وفصله عن الاستحقاق الاختياري، ومن هذه النماذج:

- نموذج (Dechow, P. M., & Sloan, R. G. (1991):

والذي يُعرف بنموذج الصناعة (The Industry Model)، يفترض هذا النموذج أن الاستحقاقات غير الاختيارية ليست ثابتة، بل تتغير قيمتها مع مرور الوقت، من فترة مالية إلى أخرى، كما أن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، تشترك في مصادر التغير، في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية، مما يعني أنها تتشابه على مستوى المنشآت، ضمن نفس الصناعة؛ إلا أن تجاهل النموذج، لإمكانية حدوث تغييرات كبيرة في الاستحقاقات غير الاختيارية، نتيجة للظروف الاقتصادية العادية للشركات، في نفس الصناعة، قد لا يعكس جميع الاستحقاقات الاختيارية، التي تُعبر عن إدارة الأرباح داخل المنشأة، مما يؤثر سلباً على دقة نتائج هذا النموذج.

٢- نماذج تناولت أثر الاستحقاقات الكلية:

تقوم هذه النماذج، على أساس التفرقة بين الاستحقاق الاختياري والاستحقاق الإجباري، ومن هذه النماذج:

- نموذج (Healy, P. M. (1985):

يُعتبر أول نموذج كمي تم تقديمه في الأدب الأكاديمي المحاسبي، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، في إطار هذا النموذج، يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية، على أنها الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، حيث يتم ربط الاستحقاقات الكلية، بإجمالي الأصول في نهاية الفترة المالية السابقة، كمتغير رقابي لقياس إدارة الأرباح، وقد افترض هذا النموذج، أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، تحدث بشكل منتظم من فترة مالية إلى أخرى، وأن التغير في قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية يساوي صفراً، وهذا يعني أن أي تغير في الاستحقاقات الكلية، سواء بالزيادة أو النقص، يعود إلى الاستحقاقات الاختيارية، مما يُشير إلى وجود تلاعب من قبل إدارة المنشأة، للتأثير بشكل متعمد على الأرباح، وعلى الرغم من أن هذا النموذج، يُعتبر من أبسط نماذج قياس إدارة الأرباح؛ إلا أن عدم مراعاته للظروف الاقتصادية العادية، التي تتسم بالتقلب والتغير المستمر، والتي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، يجعله عرضةً لقدر كبير من أخطاء القياس، مما يُشكل أحد القيود، التي تؤثر سلباً على فعاليته.

- نموذج (DeAngelo, L. (1986):

يعتمد على استخدام التغير في الاستحقاقات الكلية، كبديل للاستحقاقات الاختيارية في تحليل إدارة الأرباح، حيث يفترض هذا النموذج، أن التغير في الاستحقاقات الكلية، بين الفترتين المالية السابقة والحالية يساوي صفراً؛ إلا أن استخدام الاستحقاقات الكلية للفترة السابقة، كمعيار لتوقع الاستحقاقات في الفترة المالية التالية، قد يكون غير دقيق، حيث يُمكن أن تحتوي الفترة السابقة على تلاعب من قبل إدارة الشركة، بهدف التأثير على الأرباح، بالإضافة إلى ذلك، فإن افتراض ثبات الاستحقاقات الاختيارية عبر الزمن، بين الفترات المالية المختلفة، قد يؤدي إلى تحيز واضح في نتائج القياس، مما يؤثر سلباً على دقة النتائج.

- نموذج (Jones, J. J. (1991):

يفترض إمكانية التحكم في تأثير الظروف الاقتصادية العادية، على الاستحقاقات غير الاختيارية في منشآت الأعمال، هذا النموذج يُساهم في تقليل حدة الافتراضات، التي قدمها النموذجان السابقان، والتي تفترض ثبات واستقرار الاستحقاقات غير الاختيارية، عبر الزمن من فترة مالية لأخرى، ومع ذلك، فإن قياس إدارة الأرباح وفقاً لهذا النموذج، يُعاني من قصور جوهري قد يؤثر سلباً على دقة النتائج، فمن جهة، يفترض النموذج ضمناً أن جميع الإيرادات، تُمثل استحقاقات غير اختيارية، رغم أن هذه الإيرادات، تشمل استحقاقات من نوعها الاختياري وغير الاختياري، ومن جهة أخرى، فإن اعتماد النموذج على إمكانية التحكم في الظروف الاقتصادية العامة، التي تؤثر على الاستحقاقات غير الاختيارية، من خلال إزالة تأثير التغييرات في الإيرادات والأصول الثابتة، من الاستحقاقات الكلية، قد يؤدي إلى حدوث تصدع آخر في عملية القياس.

- نموذج (Modified Jones, J. J. (1995):

نتيجةً للانتقادات التي وُجّهت إلى النموذج السابق، قام كلٌّ من Dechow, P. M., Sloan, R. G., Jones, J. J. (1995) و Sweeney, A. P. بتطوير نموذج (1991)، حيث أُدخلت تعديلات على النموذج الأساسي لجونز، بهدف تقليل الأخطاء في الاستحقاقات الاختيارية، وقد عُرف هذا النموذج لاحقاً، باسم نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model)، وفقاً لهذا النموذج المعدل، يُفترض أن جميع التغييرات في المبيعات الآجلة، التي تؤدي إلى تغييرات مماثلة في الإيرادات، خلال الفترة المالية الحالية، تعود إلى ممارسات إدارة الأرباح، ويستند هذا الافتراض، إلى أن إدارة الأرباح من خلال المرونة المتاحة، في الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن المبيعات الآجلة، تكون أكثر سهولةً، مقارنةً بإدارة الأرباح من خلال المبيعات النقدية.

- نموذج (Rees, L., Gill, S., & Gore, R. (1996):

استناداً إلى نموذج (Modified Jones, J. J. (1995)، أشارت (Dechow, P. M.) في دراستها، إلى أهمية تضمين عنصر التغير في التدفقات النقدية، الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، في الدراسات المستقبلية، حيث يُعتبر هذا العنصر محدداً رئيسياً للمستحققات، وبناءً على ذلك، قام Rees, L., Gill, S., & Gore, R. (1996) بتطوير نموذج جديد، لتقدير المستحققات الاختيارية، ويعتمد على دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إلى جانب العناصر الأخرى المكونة لنموذج Modified Jones, J. J. (1995).

- نموذج (Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005):

هو نموذج لتقدير المستحققات الاختيارية، قدمه Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005)، ويُعرف باسم بنموذج المستحققات الاختيارية المعدلة بالأداء (Performance-Adjusted Discretionary Accruals)، ذلك لأنه يربط بين المستحققات وأداء الشركة السابق والحالي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المستحققات، وعنصر العائد على الأصول، كوسيلة لقياس أداء الشركة، ويُشير هذا النموذج إلى أنه يُمكن تحسين فعالية النماذج السابقة، المستخدمة في قياس المستحققات الاختيارية، من خلال التحكم في العائد على الأصول، والذي قد يؤثر على دقة هذا القياس.

- نموذج (Raman, K., & Shahrur, H. (2008):

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث، أن الشركات التي تتمتع بفرص نمو قوية، تكون لديها نسبة مرتفعة من المستحققات، وعلى أساس هذه الفرضية، قام كلٌّ من Raman, K., & Shahrur, H. (2008)، بتقديم نموذج مطور لنموذج Kothari, S. P., Leone, A. J., & Wasley, C. E. (2005)، يأخذ بعين الاعتبار إدخال متغير جديد لقياس المستحققات الاختيارية، أُطلق عليه اسم (Book to Market)، ويُعتبر هذا المتغير، مقياساً لفرص النمو لدى الشركة، ويتم حسابه كنسبة بين إجمالي أصول الشركة، وإجمالي الأصول بعد خصم القيمة الدفترية للأموال الخاصة، مضافاً إليها القيمة السوقية للشركة.

٣- نماذج تناولت التفرقة بين الاستحقاقات طويلة الأجل والاستحقاقات قصيرة الأجل:

تقوم هذه النماذج، على افتراض أن المستحقاقات قصيرة الأجل، ذات تأثير أكبر عند القيام بممارسات إدارة الأرباح، وبالأخص على المدى القصير، وذلك عند مقارنتها بالمستحقاقات طويلة الأجل.

ويعتبر نموذج (Miller, J. E. (2007)، من أشهر النماذج التي استخدمت الاستحقاق قصير الأجل، في قياس إدارة الأرباح، حيث تم تقديم نسبة (Miller Ratio - MR)، كأداة جديدة لقياس إدارة الأرباح، وقد تم تطويرها في عام ٢٠٠٩ م، من خلال دراسة أجراها (Miller, J. E.)، حيث تم اشتقاق هذه النسبة، من العلاقة بين التغير في بنود رأس المال العامل، التي تعتبر أكثر العناصر عرضة للتلاعب من قبل إدارة المنشأة، وبين بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التي تُعتبر أقل عرضة لممارسات إدارة الأرباح، وتجدر الإشارة إلى أنه، عندما تكون قيمة التغير في هذه النسبة مساوية للصفر، فإن ذلك يُشير إلى عدم وجود ممارسات لإدارة الأرباح، وعلى العكس، كلما زاد معامل الاختلاف في قيمة التغير، زادت احتمالية وجود ممارسات لإدارة الأرباح، سواء إلى أعلى إذا كان الناتج موجباً، أو إلى أسفل إذا كان الناتج سالباً.

٤- نماذج أخرى:

وفي سياق مختلف، قدم الفكر المحاسبي نموذج (Roychowdhury, S. (2006) لقياس إدارة الأرباح، من خلال الأنشطة التشغيلية الحقيقية، حيث يفترض هذا النموذج، أن معالجة الأنشطة التشغيلية الحقيقية، نتيجة لممارسات إدارة الأرباح في المنشأة، ستؤدي إلى تدفقات نقدية منخفضة من الأنشطة التشغيلية، أو تكاليف إنتاج منخفضة، أو مصروفات اختيارية منخفضة، وبناءً على ذلك، اقترح النموذج قياس إدارة الأرباح بشكل كمي، من خلال ثلاثة مقاييس فرعية: الأول هو مقياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والثاني هو مقياس تكاليف الإنتاج، الذي يُعبر عنه بتكلفة البضاعة المباعة، وأخيراً، مقياس المصروفات الاختيارية، الذي يتضمن مصروفات البحث والتطوير، ومصروفات الدعاية والإعلان، ومصروفات البيع والتوزيع، بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية.

وأخيراً وليس بآخر، نموذج بينيش (Beneish Model)، وهو أداة للكشف عن الاحتيال المالي، وهو عبارة عن نموذج رياضي، يستخدم النسب المالية وثمانية متغيرات، لتحديد إذا ما تلاعبت الشركة بأرباحها، وتتكون هذه المتغيرات من البيانات المالية للشركة، وهي: (مؤشر المبيعات المحققة خلال فترة زمنية محددة، مؤشر هامش الربح الإجمالي، مؤشر جودة الأصل، مؤشر نمو المبيعات، مؤشر الإهلاك، مؤشر المبيعات والمصروفات العمومية والإدارية، مؤشر الرفع المالي، مجموع الاستحقاقات إلى مجموع الأصول)، وعند احتسابها، تظهر نتيجة تعرف باسم درجة إم (M-Score)، التي تحدد مدى تلاعب الشركة بالأرباح، إذ تُشير (M-Score) التي تقل عن ١,٧٨، إلى عدم تلاعب الشركة بنتائجها المالية، فيما تدل (M-Score) التي تزيد عن ١,٧٨، على احتمالية تلاعب الشركة بأرباحها، حيث يهدف هذا النموذج، إلى تقدير احتمال وجود تأثير متعمد أو تحكم في الأرباح، وذلك استناداً إلى المعلومات المتاحة، في القوائم المالية للمستخدمين بشكل عام، ويعتمد على الاستحقاق الإجمالي (TA)، كمتغير رئيسي ضمن مجموعة المتغيرات المستخدمة في النموذج، ويعتقد الباحثون أن هذا النموذج يوفر فائدة أكبر، مقارنة بالاعتماد على الاستحقاق الاختياري، كما هو الحال في النماذج السابقة، في كشف إدارة

الأرباح، حيث يُمكن تقليل خطأ القياس في هذا النموذج، من خلال استخدام ثماني نسب مئوية متنوعة، بما في ذلك الاستحقاق الإجمالي، بهدف الكشف عن التحريفات المحتملة في القوائم المالية، التي قد تنجم عن التأثير المتعمد أو التحكم في الأرباح، وقد ابتكر هذا النموذج، أستاذ المحاسبة (Daniel Beneish) في كلية كيلي للأعمال (Kelley School of Business | Indiana University)، ونشره في ورقة بحثية عام ١٩٩٩ م، وفحوى نظريته الأساسية التي بنى عليها نموذجها، هي أن الشركات يُمكن أن تكون أكثر عرضةً للتلاعب بأرباحها، إذا أظهرت تراجعاً بنسبة كبيرة في الهوامش الإجمالية، ونفقات التشغيل، ونمو المبيعات.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن معظم الدراسات السابقة، التي تناولت قياس ممارسات إدارة الأرباح، ركزت على استخدام الإدارة لجزء من المستحقات الكلية، للتأثير على الدخل الموضح عنه، وهي المستحقات الاختيارية، والتي تخضع للتقدير والحكم الشخصي من قبل الإدارة، وهذا الجزء من المستحقات المحاسبية يُعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، وقد أظهرت نتيجة المفاضلة الإحصائية، بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، التي أجرتها دراسة (فداوي، ٢٠١٣)، أن نموذج Modified Jones, J. J. (1995) هو النموذج الأكثر فعاليةً، لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية وقياس ممارسات إدارة الأرباح، وهو النموذج الذي سيعتمد عليه الباحثون في دراسته التطبيقية.

٢/٢ مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري

١/٢/٢ مفهوم الإفصاح المحاسبي الاختياري

يُقصد بالإفصاح الاختياري توفير معلومات إضافية، أكثر مما هو مطلوب بموجب المتطلبات القانونية (Foster, G., 1986)، ويتم ذلك طواعيةً بمبادرة من الشركة، لتقديم معلومات إضافية، لمقابلة احتياجات بعض الأطراف، المستخدمة للتقارير المالية (Meek, G. K. et al., 1995, P. 556)، وبالتالي، فهو يُمثل المعلومات التي تقدمها الشركة، زيادةً على المتطلبات القانونية، وتقدم تلك المعلومات بناءً على رغبة الشركة، وتُمثل حرص الإدارة على تقديم المعلومات المالية وغير المالية، ذات العلاقة بأصحاب القرار (زيود، وآخرون، ٢٠١١، ص ٣٢).

وفي هذا السياق، يتم تعريف الإفصاحات الاختيارية، على أنها: إفصاحات عن المعلومات التي يُمكن أن تقدمها إدارة الشركات، جنباً إلى جنب مع إفصاحاتها الإلزامية، ففي حين تتعلق الإفصاحات الإلزامية بالإفصاحات المطلوبة، وفقاً لوضعي المعايير، مثل: (IFRS) أو (US GAAP)، يتم تقسيم عمليات الإفصاح الاختياري بشكل عام، إلى ثلاثة أنواع من المعلومات: الاستراتيجية، والمالية، وغير المالية، وقد كانت الدراسة الأولى التي تناولت هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات، هي دراسة (Meek, G. K. et al., 1995, P. 568)، نقلاً عن: (Elmans, S. C., 2012, P. 8).

وعليه، يعتبر الإفصاح الاختياري مكملًا للإفصاح الإلزامي، حيث يهدف إلى سد الفجوة، بين محتوى الإفصاح الإلزامي من المعلومات، وما يحتاج إليه المستثمرون من معلومات إضافية، غير متاحة لهم، والتي لا يُمكن الحصول عليها من خلال الإفصاح الإلزامي، والذي يُمثل الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها، طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية، الصادرة عن الجهات والهيئات العلمية

والمهنية؛ لذلك يعد الإفصاح الاختياري مكملًا ضروريًا وهامًا للإفصاح الإلزامي، مما يؤدي في النهاية إلى خدمة الأطراف المختلفة، المهمة بالقوائم والتقارير المالية (مازن، ٢٠١٣، ص ٢١).

وفي هذا الإطار، فقد ميّزت (Van der Laan, S., 2009, P. 15) بين نوعين من الإفصاح غير الإلزامي، وهما: الإفصاح الطوعي: وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة لأصحاب المصالح، من معلومات في التقارير المالية للشركات، طوعًا دون أي إلزام من الجهات الرقابية (الصادق، وعبيد، ٢٠٠٧، ص ١٢)، ودون أي طلب من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة، ولكن تقوم به الشركات لإثبات شرعية أعمالها، وبيان توافقها مع المتطلبات البيئية والأخلاقية والقيم العامة، فضلاً عن دعمها للمجتمع المحيط بها، والإفصاح الاختياري المطلوب: وهو الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات، دون أي إلزام قانوني، ودون أي إلزام من أي جهات رقابية، ولكن تطلبه المجموعات المختلفة، من أصحاب المصالح الرئيسيين في الشركة -أي المجموعات ذات القوة، أو الضغط، أو الشرعية-، وتضغط على الإدارة لتوفيره، لكي يستخدموه في اتخاذ القرارات المختلفة، المرتبطة بعلاقتهم مع الشركة، فتقدمه الإدارة لتلك المجموعات، استجابةً لهم، وردًا على أسئلتهم، فيما يتعلق بأداء الشركة (أبو شلوع، ٢٠١٣، ص ٢٣).

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحثون أنه في حين تعددت الدراسات، التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري؛ إلا أنها قد أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في المعلومات، التي تقدمها الشركة بناءً على رغبتها، لتزويد متخذي القرارات بالمعلومات المالية وغير المالية، زيادةً على متطلبات الإفصاح الإلزامي، كنوع من الشفافية والمسؤولية الاجتماعية، ويُمكن القول، بأن الإفصاح الاختياري يتراوح على مقياس يبدأ من الصفر، حيث يكون الإفصاح ممثلًا لأقصى درجات الخصوصية للشركة، والذي يعبر عنه الإفصاح الإلزامي، ويصل حتى الإفصاح الكامل، الذي يعني شمولية التقارير المالية، على كل المعلومات المتعلقة بالشركة.

٢/٢/٢ أهداف الإفصاح المحاسبي الاختياري

لما كان الإفصاح الاختياري هو نوع من أنواع الإفصاح الإضافي، الذي برزت الحاجة إليه، بسبب قصور الإفصاح الإلزامي، عن مقابلة كافة الاحتياجات وتلبية جميع المتطلبات؛ لذلك فإن الإفصاح الاختياري يهدف إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح، التي طرحتها التوصية رقم (١٠٥)، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (SFAS 1990 No. 105, Para. 71-86)، وهي: (عبد الكريم، ٢٠٠٣، ص ص ٢٦٠-٢٦٢)

١- وصف البنود التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه البنود، بالإضافة إلى تلك المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

٢- وصف البنود التي لم يتم الاعتراف بها، واقتراح مقاييس ملائمة لها.

٣- توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين، على تقييم أي مخاطر محتملة، حول ما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به من عناصر القوائم المالية.

٤ - توفير معلومات مهمة في التقارير الدورية، وأي أمور محاسبية أخرى تتطلب دراسة أعمق.

وقد أضافت كلٌّ من (Barth, M. E., & Murphy, C. M., 1994) بعضًا من التفصيل، في أهداف الإفصاح، حيث حددتا أن عمليات الإفصاح، يُمكن أن توضع في ثلاث مجموعات، وهي:

- المجموعة الأولى: الإفصاح العام.

- المجموعة الثانية: الإفصاح المتعلق بهيكل الوحدة المحاسبية.

- المجموعة الثالثة: الإفصاح المتعلق بالأحداث المتخصصة.

حيث يشمل الإفصاح المتعلق بهيكل الوحدة المحاسبية: عمليات الاندماج والقوائم المالية الموحدة، والتغييرات في الشكل القانوني للشركة، والعمليات الخارجية الأجنبية، والتقارير المالية القطاعية، أما الإفصاح المتعلق بالأحداث المتخصصة، فإنه يشمل: التغييرات المحاسبية، والعمليات غير المستمرة، والمحاسبة عن البنود غير العادية، وعمليات إعادة هيكلة الشركة، والمعلومات عن وضع الديون والالتزامات المحتملة، وفيما عدا ذلك من إفصاح، فإنه يندرج تحت عنوان الإفصاح العام، الذي يشمل: المسائل الاستراتيجية والبيئية والاجتماعية، والتي تعتبر من عناصر الإفصاح الاختياري، وقد قررت كلٌّ من (Barth, M. E., & Murphy, C. M., 1994) أنه عند مقابلة هذه المجموعات، التي تضم عمليات الإفصاح مع الأهداف السابقة، قد أصبح من الواضح أن هذه الأهداف، لا تغطي جميع مجالات وأهداف الإفصاح، ولذلك فإنهما قررتا أن أهداف الإفصاح، يُمكن أن تندرج تحت النقاط التالية:

١ - وصف البنود التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس ملائمة لهذه البنود، بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.

٢ - وصف البنود التي لم يتم الاعتراف بها، وتقديم مقاييس بديلة ومفيدة لهذه البنود.

٣ - توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين، على تقدير المخاطر المحتملة، حول البنود التي تم الاعتراف بها، وتلك التي لم يتم الاعتراف بها من عناصر القوائم المالية.

٤ - توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية، على مقارنة الأرقام المفصّل عنها مع مثيلاتها لشركاتٍ أخرى، وكذلك مقارنة هذه الأرقام لنفس الشركة، عبر سنواتٍ مختلفة.

٥ - توفير معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة، وتوفير المعلومات اللازمة للتنبؤ بهذه التدفقات.

٦ - مساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة، والتنبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

وتتفق الدراسة مع التصور الأخير لأهداف الإفصاح، ولكنها ترى أن الإفصاح الاختياري يجب أن يشمل جميع المعلومات، التي تساعد المستخدم الفرد، سواء كان مستخدم مباشر أو غير مباشر، وكذلك المجتمع ككل، على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتقييم أداء الشركة، كما لا يفوت الدراسة أن توضح، أن كلاً من الإفصاح الإجمالي والإفصاح الاختياري، لا يختلفان في الهدف منهما، وأن الاختلاف الوحيد

بينهما، أن ما يتم الإفصاح عنه طبقاً لمتطلبات إجبارية -بغض النظر عن مصدرها-، هو إفصاح إجباري، وأن ما يتم الإفصاح عنه بناءً على قرارٍ اختياري من إدارة الشركة، هو إفصاح اختياري، واتخاذ قرار بالإفصاح الاختياري، تتخذه إدارة الشركة بعد المفاضلة بين استراتيجيتين، هما: استراتيجية الإفصاح مسبقاً (Ex-Ante)، حسب نوع المعلومات المتوفرة لديها، وفي هذه الحالة فإن الشركة ستفاضل بين الإفصاح وعدم الإفصاح، بناءً على المركز التنافسي وأثر الإفصاح عليه، والاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الإفصاح بعد ظهور الحقائق (Ex-Post)، فقد تختار الإدارة الإفصاح في حالة تحقيق نتائج جيدة، أو عدم الإفصاح في حالة تحقيق نتائج غير مرضية (الدهراوي، ١٩٩٤، ص ٦٩)، وترى الدراسة أن اتخاذ الإدارة لقرار الإفصاح من عدمه، إنما هي مسألة موقفية، تحسمها الإدارة بالمفاضلة دائماً بين تكاليف الإفصاح من جانب، والمنافع المتوقعة منه من جانبٍ آخر.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن الهدف الجوهري للإفصاح الاختياري، يتمثل في أنه يزود المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية، بمعلومات تمكنهم من التنبؤ، بكمية واحتمال تحقيق عائد على استثماراتهم، وأنه من الضروري توفير المعلومات اللازمة، لمساعدة المستثمرين والدائنين على تقدير المخاطر، مما يقلل فجوة عدم تماثل المعلومات، والذي يكون له آثار إيجابية، في تشجيع المستثمرين على الاستثمار دون ترددٍ، بسبب التخوف من المخاطر، التي من الممكن أن تهدد استثماراتهم مستقبلاً.

٣/٢/٢ أهمية الإفصاح المحاسبي الاختياري

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات بشكل عام، بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه، بغرض حماية مصالح الملاك عبر إمساك الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد، كنظامٍ للمعلومات، هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة، لصنع واتخاذ القرارات، كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري، نتجت عن الارتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية، باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف، بدلاً من اعتبارها هدفاً نهائياً في حد ذاته، إذ أصبح من أهدافها، المساعدة على اتخاذ قرارات تخصيص الموارد، سواء كانت قرارات استثمارية أو قرارات استثمارية، أو غيرها من القرارات، وقد اتضح أيضاً أن متطلبات هذه القرارات، تفوق إلى حدٍ كبير ما يقدمه الإفصاح الإجمالي من معلومات (زيود، وآخرون، ٢٠١١، ص ٣٣).

وتكمن أهمية الإفصاح الاختياري، في الفوائد التي يقدمها، سواء للشركة أو للمستثمرين أو على مستوى الاقتصاد الوطني، ويُمكن الإشارة إلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية: (دحدوح، وحمادة، ٢٠١٤، ص ص ١٩٦-١٩٧)

١- يُشكل الإفصاح الاختياري أهميةً كبيرة للسوق المالي؛ لأن من خلاله يُمكن تقييم عمل الشركة، ومساعدة القائمين عليها، من خلال الإفصاح عن جميع العمليات والأنشطة، مما يُولد أفكاراً حول أدائها، لدى الأفراد والجهات المتعاملة معها، كما يؤدي إلى تقليل الغموض لدى الأطراف الخارجية، حول مستقبل وأداء الشركة.

٢- يُعد الإفصاح الاختياري الحل العملي والمنطقي، لمشكلة عدم القدرة على تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية، من المعلومات (الخيال، ٢٠٠٩، ص ١٠).

٣- يعمل على الحد من محاولات الاستخدام غير المشروع للمعلومات الداخلية، والقضاء على جميع أشكال التجارة المختلفة في هذه المعلومات، حيث يعتبر الإتجار بها مؤشرًا على عدم كفاءة النظام المحاسبي، ومن ثم سوء توزيع الثروات، بين قطاعات المجتمع المختلفة، وهذا بدوره يؤثر إيجابًا في تقدير المخاطر، التي تتعرض لها أسهم الشركة، من خلال توفير المزيد من المعلومات التحليلية، مما يمكن الأطراف المستفيدة من تحديد درجة المخاطر، المحيطة بالاستثمار في هذه الشركة (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٤١٧).

٤- يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، الذي ترغب الشركة في الحصول عليه، من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة، لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات، بين الإدارة والمستثمرين (Petersen, C., & Plenborg, T., 2006, P. 127).

٥- يساعد على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، بين جميع المتعاملين في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي إلى تنشيط السوق وتأديته لدوره بفعالية، لما لذلك من دور مهم، في الوصول إلى أسعار متوازنة، لأوجه الاستثمار المختلفة.

وأخيرًا، يؤثر إيجابًا في عدة جهات، منها: (الخيال، ٢٠٠٩، ص ص ١٢-١٣)

١- الشركات المصدرة للأوراق المالية: إذ تزداد درجة السيولة للأسهم، ومن ثم يزداد الطلب عليها فيرتفع سعرها، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على القيمة السوقية.

٢- المتعاملون في الأوراق المالية: إذ يساعد على الوصول إلى تنبؤات عالية الدقة للمحليين الماليين، الأمر الذي يؤدي إلى خلق منافع، لكل من المستثمرين وأصحاب المصالح.

٣- الاقتصاد الوطني: يؤدي الإفصاح إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتقليل انسحاب المتعاملين من السوق وزيادة عددهم، ومن ثم زيادة حجم التداول، وتخفيض تكلفة رأس المال، الأمر الذي يعمل على زيادة معدلات التنمية.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحثون أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري، أصبح ضرورة حتمية، لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقًا لأهدافها، حيث تتمثل أهمية الإفصاح الاختياري في سد الفجوة، بين ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات، وبين احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات، بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الإفصاح الاختياري، في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي، فإن الإفصاح الاختياري يقوم على أساس أن الإفصاح المحاسبي الحالي ليس كافيًا، من حيث كمية المعلومات المتاحة، وبالتالي، فإن أي إفصاح إضافي عن معلومات جديدة، قد يكون ملائمًا ومرغوبًا فيه؛ إلا أن التوسع في الإفصاح، لا يعني الإفراط بعرض المعلومات، وإنما يعد مفهومًا محدودًا، بضرورة زيادة المعلومات التي تُضيف قيمة، بحيث لا يكون التوسع في الإفصاح، ثغرة تُمكن الإدارة من التضليل، من خلال نشر معلومات غير مفيدة.

٤/٢/٢ دوافع الإفصاح المحاسبي الاختياري

وَقَرَّ كُلٌّ من (Healy, P. M., & Palepu, K. G., 2001, P. 405) مراجعةً شاملةً لأدبيات الإفصاح الاختياري، وقد لاحظا أن قرارات الإفصاح الاختياري، تميل نحو التركيز على دور الإفصاح عن المعلومات في التقارير، للمساهمين في أسواق المال، وقد حددا خمسة دوافع، والتي وُجد أنها مرتبطة بقرارات المديرين، للإفصاح الاختياري عن المعلومات لسوق المال، وهي: (عفيفي، ٢٠٠٨، ص ٤٤١)

١- فرض المعاملات في سوق المال (Capital markets transactions hypothesis): حيث يكون لدى الشركة الدوافع للإفصاح الاختياري، من أجل تخفيض درجة عدم التماثل في المعلومات، وبذلك يتم تخفيض تكاليف التمويل الخارجي، من خلال تخفيض مخاطر المعلومات.

٢- فرض الخلاف على رقابة الشركة (Corporate control contest hypothesis): حيث إنه عندما يكون أداء الشركة ضعيفاً، فإن المديرين يستخدمون الإفصاح الاختياري، في محاولة منهم لزيادة تقييم الشركة، ولتفسير الأداء الضعيف، وبذلك يتم تخفيض مخاطر فقدان الإدارة لوظيفتها.

٣- فرض تعويضات الأسهم (Stock compensation hypothesis): حيث إن المديرين الذين يتم مكافأتهم بأسهم التعويض، يكون لديهم الدافع لاستخدام الإفصاح الاختياري، لتخفيض احتمالية ادعاءات متاجرة الأطراف الداخلية، بزيادة مستوى الإفصاح، بهدف تخفيض تكاليف التعاقد مع المديرين، الذين يحصلون على أسهم التعويض، وتخفيض مخاطر سوء التقييم لأسهم الشركة.

٤- فرض تكاليف التقاضي (Litigation cost hypothesis): حيث يكون لدى المديرين الدافع، للإفصاح عن المعلومات السينة، لتجنب العواقب القانونية لعدم كفاية الإفصاح، وفي نفس الوقت يكون لديهم الدافع، لتخفيض الإفصاح عن التوقعات، التي يثبت أو يُبرهن على عدم دقتها.

٥- فرض تكاليف الملكية (Proprietary cost hypothesis): حيث يكون الإفصاح الاختياري مقيداً، إذا أدرك المديرين أنه سيكون مضرًا بالمركز التنافسي للشركة.

واستخلاصاً لما سبق، يرى الباحثون أن الدوافع الأساسية للإفصاح الاختياري، تتمثل في تخفيض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين، والمتعاملين في السوق المالي، فيما يتعلق بأداء الشركة، حيث إن الإفصاح غير الملائم، يُمكن أن يحفز المديرين لتقديم الإفصاح الاختياري، والذي من شأنه تخفيض تكاليف التقاضي، علاوةً على تخفيض عدم تماثل المعلومات، بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في الشركة، والرغبة في تحسين كفاءة أسعار الأسهم للشركات، في السوق المالي، فضلاً عن مصداقية الإدارة، وبالتالي، زيادة حجم التداول، وتقليل التقلبات، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين، على المدى الطويل.

٥/٢/٢ محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري

هناك العديد من مستويات الإفصاح المحاسبي، ومن أهم الدراسات التي سعت إلى تصنيف مستويات الإفصاح المحاسبي، حسب علاقتها بأسواق رأس المال، دراسة (Hendriksen, E. S., 1982)، والتي

تم فيها تعريف الإفصاح في التقارير المالية، على أنه عرض المعلومات اللازمة، من أجل التشغيل الأمثل لسوق رأس المال الكفاء، حيث تنقسم مستويات الإفصاح إلى ثلاثة مستويات: مستوى الإفصاح الكافي، ومستوى الإفصاح العادل، ومستوى الإفصاح الكامل، ويتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات، التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية، على اتخاذ القرارات الرشيدة، بما يجعلها غير مضللة، بينما يشمل الإفصاح العادل المعلومات التي تضمن معاملتها متساوية، لجميع المستخدمين الحاليين والمحتملين، للقوائم والتقارير المالية، في حين يقوم الإفصاح الكامل على عرض جميع المعلومات، الملائمة لاتخاذ القرارات، من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وليس كل المعلومات، وذلك تطبيقاً لمبدأ الأهمية النسبية.

ويرى (صالح، ٢٠٠٦، ص ١٠) أن شكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية، قد يختلف باختلاف مستوى الإفصاح المطبق، حيث إن القوائم والتقارير المالية، التي تعد وفقاً لمستوى الإفصاح الكافي، من شأنها أن تختلف عن القوائم والتقارير، المعدة طبقاً لمستوى الإفصاح العادل، عن تلك القوائم والتقارير، المعدة وفقاً لمستوى الإفصاح الكامل، بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على مثل هذه الدراسة، في تبويب مستويات الإفصاح المحاسبي، يعتبر من الأمور الخلافية محل الجدل، باعتبار أن تحديد ما هو كافي، وما هو كامل، وما هو عادل، يعد من الأمور النسبية، التي قد يتم الاختلاف بشأنها، باختلاف الأفراد وباختلاف المواقف المختلفة، التي يتم تحديد مستويات الإفصاح في ضوءها.

ومن القضايا المهمة المتعلقة بموضوع الإفصاح المحاسبي، هو مستوى الإفصاح المناسب، حيث توجد عدة مستويات للإفصاح، من أهمها: مستوى الإفصاح المثالي، والمستوى المتاح أو الممكن للإفصاح، وعلى الرغم من أنه من الممكن نظرياً، تحديد العوامل والمعايير، التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح؛ إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية، وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها وفقاً لما ذكره (Cole, C. J., & Jones, C. L., 2004)، هو عدم الإلمام الكامل، بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات، التي تعتبر المعلومات المحاسبية بمثابة المدخلات لها، بالإضافة إلى الاختلافات الكبيرة، في استجابة متخذي تلك القرارات، لأنماط المعلومات المقدمة لهم، بموجب البدائل المختلفة للقياس المحاسبي، وبالتالي، يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب، بمستوى الإفصاح الكافي أو الواقعي، أي المستوى الممكن أو المتاح، ويجب أن يكون هذا المعيار للإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، مرئياً في إطار عناصره الرئيسية، التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والأطراف المستفيدة من تلك المعلومات، وتوقيت الإفصاح عنها.

ومن أهم الدراسات التي قامت بتبويب نماذج الإفصاح المحاسبي، دراسة (Kim, O., & Verrecchia, R. E., 2001)، والتي قسمت نماذج الإفصاح المحاسبي، إلى ثلاثة نماذج، وهي: (صالح، ٢٠٠٦، ص ١١)

١- النموذج الأول: الإفصاح الترابطي (Association-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الطلب الخارجي على الإفصاح، والتغير أو الاختلاف في أنشطة المستثمرين، الذين يتنافسون في سوق رأس المال، ويتضمن هذا النموذج، عرض المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية، والمستثمرين وغيرهم، على اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية.

٢- النموذج الثاني: الإفصاح الاختياري (Discretionary-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الظروف المصاحبة لاختيارات الإفصاح غير المشروطة، من قبل مدراء الشركات، واختياراتهم فيما يتعلق بالإفصاح، عن معلومات متوافرة لديهم، ويتناول عرض ترتيبات الإفصاح، التي تفضل عند غياب المعرفة المسبقة بالمعلومات، من قبل مستخدمي التقارير المالية، ويتضمن هذا النموذج، الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، من جانب مدراء الشركات، والتي تكون متاحة لديهم، وغير مطالبين بالإفصاح عنها إلزامياً (Clinch, G., & Verrecchia, R. E., 1997).

٣- النموذج الثالث: الإفصاح الكفاء (Efficiency-based Disclosure): ويربط هذا النوع من النماذج، بين الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية، وبيئة سوق الأوراق المالية، على افتراض أن حوافز أو كفاءة ترتيبات الإفصاح، تكون ثابتة أو خارجية المنشأ، ويتضمن هذا النموذج، الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، التي تضمن كفاءة سوق الأوراق المالية، بغض النظر عن حوافز إدارة الشركات، عند الإفصاح عن تلك المعلومات (Baiman, S., & Verrecchia, R. E., 1996).

ومن خلال استطلاع الدراسات السابقة، يُمكن القول، أن هناك تداخل بين النماذج المختلفة للإفصاح، نتيجة لعدم الاتفاق على إطارٍ منظم، يتناول الجوانب المختلفة للإفصاح، عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية، والظروف المحيطة بهذا الإفصاح، والمستفيدين منه، ووسائله، وغيرها من الجوانب الأخرى، وسيتناول الباحثون بدءاً من الفقرة التالية، محددات مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

في البحث الميداني، الذي أجراه كلٌّ من (Choi, F. D., & Levich, R. M., 1990)، أجريا مقابلات كثيرة مع العديد من المديرين التنفيذيين، أفادوا جميعاً أنه عند اتخاذهم قرار بالإفصاح الاختياري، فإنهم يقومون بإجراء مفاضلة، بين ما يترتب على هذا الإفصاح من فوائد، وما يترتب عليه من مساوئ، ومع تسليم الفكر المحاسبي بما توصل إليه (Choi, F. D., & Levich, R. M., 1990)، فإن الفكر المحاسبي قد طرح، ولا يزال يطرح عوامل متعددة، تؤثر على اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل تنقسم إلى:

١- عوامل عامة تتعلق بالشركة ككل.

٢- عوامل تتعلق بهيكل الإدارة داخل الشركة.

وفيما يلي بيان هذه العوامل، بشيءٍ من التفصيل: (عبد الكريم، ٢٠٠٣، ص ص ٢٧٤-٢٧٩)

١- العوامل العامة:

وهي العوامل التي تتعلق بالشركة ككل، وخصائصها، ونوع الصناعة التي تعمل فيها، وهي:

أ- حجم الشركة: تُشير غالبية الدراسات إلى أن الشركات الأكبر حجماً، تكون أكثر استعداداً لتقديم المزيد من الإفصاح، ويرى (Meek, G. K. et al., 1995, P. 558) أن الشركات تسلك هذا السلوك، لعدة تفسيرات:

- تحاول الشركات الكبيرة دائماً تخفيض التكاليف السياسية، والتي تنتج دائماً عن قرارات حكومية تجاه الشركات، ويترتب عليها نقل جزء من ثروة الشركة بقرار حكومي، إلى أطراف أخرى في المجتمع، وقد يؤدي هذا الإفصاح، إلى تخفيض هذه التكاليف السياسية (Foster, G., 1986).

- اقتناع الشركات الكبيرة بأنها لن تتأثر سلباً بالمنافسة، بالإضافة إلى أن تكاليف إنتاج المعلومات والإفصاح عنها، تكون عند حدها الأدنى.

- إضافةً إلى السببين السابقين، فإن الشركات الكبيرة تتميز بزيادة درجة التعقيد بها، واتساع قاعدة الملكية، وارتفاع تكلفة الوكالة، وكلها أسباب تؤكد وجود دوافع لدى الشركات الكبيرة للإفصاح الاختياري، أكثر من الشركات الصغيرة.

ب- نوع الصناعة: يؤثر نوع الصناعة على قرار الإفصاح لبعض الصناعات، طبقاً لتأثيرها بالآثار السلبية للمنافسة، وكذلك التكاليف السياسية، فهناك صناعات معينة، مثل: شركات الصناعات الكيماوية وشركات التكنولوجيا، تكون أكثر حساسيةً لاعتبارات المنافسة، وبالتالي، يكون لديها خوف من الإفصاح عن معلومات معينة، قد يستفيد منها المنافسون، وكذلك وجد أن لدى بعض الشركات، حساسية معينة تجاه الإفصاح عن تكاليف البحوث، وقد وجد (Cook, T. E., 1991) أن نوع الصناعة، يؤثر تأثيراً طفيفاً على قرار الإفصاح الاختياري.

ج- الرفع المالي: رأى بعض الباحثين، أن الشركات التي يحتوي رأسمالها المستثمر، على نسبة عالية من القروض، ستميل نحو زيادة مستوى الإفصاح الاختياري (Meek, G. K. et al., 1995, P. 559)، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة بهذه الشركات، ولكن الدراسة ترى أن هذا العامل في حد ذاته، قد يكون دافعاً لعدم الإفصاح، حيث إن ارتفاع نسبة الاقتراض، قد تحمل أنباءً غير سارة، مما تدفع الإدارة لعدم الإفصاح عنها، إلا إذا كان المزيد من الإفصاح، يهدف فقط إلى خلق موقف دفاعي للشركة، تبرر به أمام مستخدمي القوائم المالية، الأسباب التي دفعتها لهذه النسبة العالية من الاقتراض، وكان (Chow, C. W., & Wong-Boren, A., 1987, P. 533) قد قررا منذ أمده بعيد، عدم وجود أي علاقة بين درجة الرفع المالي من ناحية، ومستوى الإفصاح الاختياري من ناحية أخرى، ولكن تؤكد الدراسات الحديثة وجود تلك العلاقة.

د- ربحية الشركة: من الطبيعي أن الشركة الربحية، والتي تسير أحوالها بشكل جيد، يتوافر لدى إدارتها الدافع والحافز، لإظهار تميز الشركة عن الشركات الأخرى الأقل ربحية، حتى تستمر في الحصول على رأس المال، بأفضل الشروط الممكنة، ومن أحد الوسائل التي تتبعها الشركات الربحية لتحقيق هذا التميز، هو تقديم المزيد من الإفصاح عن المعلومات (Foster, G., 1986, P. 32).

هـ- مدى اشتراك الشركة في عمليات دولية: حيث إن مثل هذه الشركات، قد تواجه متطلبات من المعلومات، تفوق المتطلبات المحلية، وبالتالي، فإنها تفصح عنها بشكل اختياري، ويفسر ذلك باختلاف مستويات الإفصاح الإلزامي، من دولة لأخرى؛ لذلك فإن الشركة التي تعمل في دولة ذات متطلبات إفصاح أقل، تجد أنه من الضروري الإفصاح عن معلومات إضافية، بشكل اختياري، بالإضافة إلى أن

الشركات الدولية، تتميز بوجود عدد كبير من الأطراف ذوي المصالح في الشركة، بخلاف الملاك، ولهذا يزداد الطلب على أنواع مختلفة من المعلومات، مما يؤدي بالقطع إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري.

٢- العوامل التي تتعلق بهيكل الإدارة:

إن موقف الإدارة تجاه الإفصاح الاختياري، يتوقف بدايةً على إدراكها للعلاقة، بين تكلفة الإفصاح والعائد المتوقع منه، ولكن الفكر المحاسبي قد بدأ في الاهتمام، بأثر هيكل مجلس الإدارة، وهيكل الملكية داخل مجلس الإدارة، على مستوى الإفصاح الاختياري، وقد تجلّى هذا الاهتمام في عدة دراسات، بدأها (Forker, J. J., 1992, P. 111) ببحث أثر تعيين رئيس مجلس إدارة، من غير المديرين التنفيذيين، وأثر وجود لجنة للمراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري، وقد توصل (Forker, J. J., 1992, P. 111) إلى أن كلاً من العاملين السابقين، له أثر إيجابي على مستوى الإفصاح الاختياري، ثم تناول كل من (Malone, D. et al., 1993, P. 249) أثر تواجد مديرين مستقلين في مجلس الإدارة، على عملية الإفصاح الاختياري، حيث وجدوا أيضاً أن العلاقة موجبة، مع مستوى الإفصاح الاختياري، وأكد (Raffournier, B., 1995, P. 261) أنه كلما زاد اتساع هيكل الملكية وقل تركّزها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، وفي دراسةٍ أخيرة، فإن (Ho, S. S., & Wong, K. S., 2001, P. 139) قد حاولا اختبار العلاقة بين مجموعة من العوامل، ومستوى الإفصاح الاختياري، وكذلك تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل، وقد انطلقت الدراسة الأخيرة من فرض رئيسي، وهو أن زيادة مستوى الرقابة على مجلس الإدارة، من شأنه أن يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري، وهذه العوامل هي:

أ- نسبة المديرين المستقلين من غير المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة: باعتبار أن نسبتهم في مجلس الإدارة، هي التي تحقق لهم قدرتهم، في تحقيق الرقابة على مجلس الإدارة، مما يوفر المزيد من الإفصاح الاختياري.

ب- وجود لجنة للمراجعة: حيث إن أحد وظائف لجنة المراجعة، كما ذكر (Collier, P., 1993, P. 423)، التأكد من جودة نظم الرقابة والمحاسبة، وأن وجودها يؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية، ولكن (Forker, J. J., 1992, P. 123) وجد أن العلاقة، بين وجود لجنة للمراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري علاقة موجبة، ولكنها علاقة ضعيفة، أما (McMullen, D. A., 1996, P. 87) فقد خلص إلى وجود علاقة بين لجنة المراجعة، وتزايد درجة الاعتماد على الإفصاح في التقارير المالية، حيث تتفق نتائج دراسته، مع مسلمة نظرية الوكالة (Agency Theory)، التي ترى أن وجود لجنة للمراجعة، وسيلة من وسائل تخفيض تكلفة الوكالة.

ج- ازدواجية منصب المدير التنفيذي: ويفترض هذا العنصر أن جمع أحد أفراد الإدارة العليا، بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، يعتبر وسيلة من وسائل التحكم والسيطرة الإدارية، حيث إن مثل هذا المدير، سوف يعتمد إلى إخفاء وعدم الإفصاح، عن أي معلوماتٍ غير سارة، قد يعتقد أنها ستكون ضارة بمصالحه الشخصية، وأن ذلك المدير الذي يلعب دوراً مزدوجاً، يُشكل تهديداً لجودة عملية الرقابة والإفصاح (Forker, J. J., 1992, P. 123).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، على إجراء تعديل على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية، بإضافة بند جديد إلى الشروط العامة، لقيد الأوراق المالية بداول البورصة، يقضي بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة، ووظيفة العضو المنتدب (الرئيس التنفيذي) للشركة، وذلك استنادًا لأفضل التجارب والممارسات العالمية، في تطبيق قواعد حوكمة الشركات، التي تمت مناقشتها في ورقة عمل، قدمها مركز المديرين المصري.

حيث إن قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٧)، لسنة ٢٠٢٠ م، قد صدر في إطار تطبيق أفضل قواعد ومبادئ الحوكمة، على الشركات المقيدة، من خلال فصل الوظيفة التنفيذية، التي يتولاها العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للشركة، وإبعادها تمامًا عن الوظيفة الإشرافية والرقابية، التي يتولاها رئيس مجلس إدارة الشركة، مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين -بما فيهم المستقلين-، مما يساعد على تقييم أداء الإدارة التنفيذية، بشكل موضوعي، بعد الفصل بين الوظيفة الرقابية والوظيفة التنفيذية، وكذلك تجنب التركيز على الأهداف قصيرة الأجل، لتحقيق منافع سريعة للإدارة التنفيذية، دون النظر إلى الأهداف طويلة الأجل، التي تهم جميع المساهمين.

د- نسبة العلاقات العائلية داخل مجلس الإدارة: حيث يؤثر هذا العامل على درجة تركيز الملكية، داخل مجلس الإدارة، وقد برز في هذا الخصوص اتجاهين، أحدهما يرى أن تركيز الملكية، يؤدي إلى وحدة المصالح بين المديرين، وسوف تعتمد الإدارة على اتخاذ كل ما من شأنه، أن يزيد من قيمة الشركة، مما يؤدي إلى زيادة مقدار ومستوى الإفصاح (Meckling, W. H., & Jensen, M. C., 1976, P. 357)، ويرى أصحاب الاتجاه الآخر، أنه في حالة وجود قدر كبير من تركيز الملكية، فإن الصراع في المصالح، لن يكون بين المديرين والمساهمين، ولكن سيظل تعارض المصالح مقصورًا، بين كبار المساهمين وصغارهم، وبالتالي، سيكون لدى الإدارة العليا المسيطرة الحافز، للتصدي ضد مصالح صغار المساهمين، وبالتالي، فإن سلوكهم سوف يميل نحو تعظيم مصالحهم، والحد من الإفصاح الاختياري (Shleifer, A., & Vishny, R. W., 1997, P. 753)، وعندما قامت دراسة (Ho, S., & Wong, K. S., 2001, P. 139) ببحث أثر هذه العوامل مجتمعةً، وأثرها على الإفصاح، فإنها وجدت أن وجود لجنة المراجعة، يرتبط بشكل إيجابي وقوي بمستوى الإفصاح الاختياري، بينما وجدت أن تركيز الملكية، يؤثر سلبًا على مستوى الإفصاح، ويصل هذا التأثير إلى حده الأقصى، في حالة زيادة نسبة العلاقات العائلية، داخل مجلس الإدارة.

واستخلاصًا لما سبق، يرى الباحثون أنه يجب على الشركة عند اتخاذ قرار الإفصاح الاختياري، الموازنة بين المنافع الناتجة عن الإفصاح الاختياري عن المعلومات، وكذلك التكاليف التي قد تتحملها الشركة، نتيجةً لهذه الإفصاحات، أي الموازنة بين الآثار الإيجابية والآثار السلبية للإفصاح الاختياري، حتى لا يكون لهذه الإفصاحات تأثيرًا سلبيًا على الشركة، كما يمكن القول، بأن هناك العديد من العوامل، التي تؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري، علاوةً على اعتبارات التكلفة والعائد، وهذه العوامل تتعلق بعضها بالشركة ككل، مثل: حجم الشركة، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، ودرجة الرفع المالي، وربحية الشركة، ومدى مشاركة الشركة في عمليات دولية، وكذلك هناك عوامل أخرى، ترتبط بهيكل الإدارة داخل الشركة، تؤثر هي الأخرى على قرار الإفصاح، مثل: نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة، ووجود لجنة للمراجعة، ونسبة تركيز الملكية أو الأدوار التي يقوم بها رئيس مجلس الإدارة،

وتؤثر هذه العوامل مجتمعةً على محتوى الإفصاح الاختياري، وإن ظل الجدل مستمرًا، حول اتجاه هذا التأثير.

٣- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وتطوير فروض الدراسة

١/٣ عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح:

١- دراسة (Kasznik, R. (1999):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة ما إذا كان المديرون الذين يُصدرون توقعات الأرباح السنوية، يُديرون الأرباح المفصح عنها تجاه أصحاب المصلحة، خوفًا من الإجراءات القانونية التي قد يتخذها المستثمرون، ومن فقدان السمعة من حيث دقة التوقعات، حيث تتكون العينة من ٣٦٦ شركة أمريكية، مع توقعات أرباح الإدارة الصادرة بين عامي ١٩٨٧ م و ١٩٩١ م، مع التركيز على الاستحقاقات كمؤشر لإدارة الأرباح، تم تقدير الاستحقاقات التقديرية لكل شركة باستخدام نموذج جونز، ثم تم فحص العلاقة بين الاستحقاقات التقديرية ومؤشرات تكاليف الخطأ المتوقع، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن الشركات التي يبالغ مديروها في تقدير أرباحها، لديها مستويات كبيرة من الاستحقاقات التقديرية، وأن المديرين يديرون الأرباح المفصح عنها تجاه توقعاتهم، أي أن أخطاء التنبؤ تسبب المستحقات التقديرية، وأن مجموع الاستحقاقات التقديرية الفصلية المقدرة، أكثر إيجابية بشكل ملحوظ، في الأرباح اللاحقة للتنبؤ عن الأرباح السابقة لها، وعلى الرغم من أن الفرق بين توقعات الإدارة والأرباح المفصح عنها هو صفر، في المتوسط، فإن النتائج التي تم التوصل إليها، تشير إلى أن دقة توقعات الإدارة تتعزز من خلال نشاط إدارة الأرباح.

٢- دراسة (Jans, M., et al. (2005):

هدفت هذه الدراسة إلى: محاولة الإجابة عن الأسئلة البحثية التالية: هل جودة الإفصاح وعمليات الاعتراف (Recognition)، يكمل كل منهما الآخر؟ هل توفر جودة الإفصاح العالية التأكيدات المطلوبة، لتحديد مدى انخفاض ممارسات تمهيد الدخل؟ وبشكل أكثر تحديدًا، هل كان تقييم الاتحاد البلجيكي للمحللين الماليين (كمؤشر لجودة الإفصاح للشركات المدرجة في البورصة البلجيكية)، متعلق بمستوى المستحقات التقديرية (كمقياس لتمهيد الدخل)، وبمصفوفة الأرباح والعوائد (كمقياس للتوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح)؟ وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود دلائل لعمليات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات التي تتصف بجودة الإفصاح، ولكن عند إدراج متغير نوعية الأخبار (جيدة/سيئة)، لم يتم العثور على أي دليل على وجود علاقة بين جودة الإفصاح وممارسات تمهيد الدخل، وأن الشركات ذات جودة الإفصاح العالية خلال سنوات الرواج، أكثر انتهاكًا لممارسات إدارة المستحقات التقديرية، بدرجة أكبر من الشركات الأخرى، وفيما يخص العلاقة بين جودة الإفصاح والتوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح، فقد توصلت النتائج إلى أن الشركات ذات جودة الإفصاح الأقل، لديها تماثل فيما يتعلق بالاعتراف بالأرباح في الوقت المناسب، على العكس من غيرها ذات جودة الإفصاح الأكبر، التي تمارس تأجيل الاعتراف بالعمليات والأحداث السلبية.

٣- دراسة (Bagnoli, M., & Watts, S. G. (2010):

هدفت هذه الدراسة إلى: فحص إلى أي مدى تؤثر التقارير المالية المتحيزة نتيجةً لممارسات إدارة الأرباح، على سوق المنافسة، وفحص إلى أي مدى يؤثر سوق المنافسة بدوره، على خطة الحوافز لإعداد تقارير مالية متحيزة، وذلك في نموذج تم إعداده من شركاتٍ رشيدة، في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن المتنافسين في سوق احتكار القلة، يقومون بإعداد تقارير مالية متحيزة، لخلق الانطباع بأن تكاليفها تبدو أقل مما هي عليه فعلياً، هذا التحيز يؤدي إلى تخفيض الإنتاج الإجمالي ورفع سعر المنتج، وذلك على الرغم من أن كل شركة تتفهم تمامًا خطة حوافز منافسيها، للقيام بعمليات التحيز في التقارير المالية، وأن حجم التحيز يكون أكبر، عندما تتنافس الشركات في أسواق المنتجات الأكثر ربحيةً، وأقل عندما يكون من الممكن للشركة، معرفة المزيد من المعلومات حول تكاليف منافستها، فعندما تكون تكاليف التحيز والتضليل غير متماثلة، تنتهج الشركة الأقل تكلفةً لممارسات إدارة الأرباح أكثر من منافستها، وتنتج أكثر مما تنتجه في سوق المنافسة الكاملة، لجني المزيد من الأرباح، وأخيرًا، فإن تحليل نتائج هذه الدراسة، يؤدي إلى فحص علاقات جديدة قابلة للاختبار، بين كلٍ من: إدارة الأرباح، والأرباح الفعلية والمفصح عنها، وهيكـل الصناعة.

٤- دراسة (Riahi, Y., & Mounira, B. A. (2011):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات، من قبل الشركات التونسية المدرجة بالبورصة، وممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة مكونة من ١٩ شركة مدرجة في البورصة التونسية، على مدى فترةٍ تمتد من عام ١٩٩٩ م إلى عام ٢٠٠٨ م، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح، من قبل الشركات التي تُشكل عينة هذه الدراسة، وإدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء والقرارات المالية، يُشكل عائقًا أمام انتشار ممارسات إدارة الأرباح.

٥- دراسة (Roychowdhury, S., & Sletten, E. (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى: اختبار فرضية أن قيمة عملية إعداد التقارير المتعلقة بالأرباح كمصدرٍ للمعلومات، تكمن في الحد من تأخير الإعلان عن الأخبار السيئة، وذلك إما عن طريق تحفيز المديرين على اتباع الإفصاح الاختياري، أو عن طريق الإعلان مباشرةً عن الأخبار السلبية، والتي يمتلك المديرين الدوافع لحجبها، حيث تمت المقارنة بين معلومات الأرباح في الأرباح التي تحتوي على أخبار جيدة، والأخرى التي تحتوي على أخبار سيئة، وذلك على عينةٍ من الشركات الأمريكية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: باستخدام العوائد كمقياسٍ للأخبار، فقد توصلت النتائج بما يتفق مع الفرضية، بأن قيمة المعلومات المتعلقة بالأرباح نسبةً إلى مصادر أخرى، تكون أعلى في الأرباح ذات الأخبار السيئة، مما هي عليه في الأرباح التي اتسمت بالأخبار الجيدة، وأشارت نتائج الاختبارات، إلى أن التباين في المعلومات عن الأرباح في الأرباح التي احتوت أخبارًا سيئة، تكون أكثر وضوحًا عندما لا يقوم المديرين بعملية الإفصاح الاختياري عن تلك الأخبار، حيث تظهر درجة أعلى من عدم تماثل المعلومات.

٦- دراسة مازن (٢٠١٣):

هدفت هذه الدراسة إلى: تحسين الأداء المالي لمنشآت الأعمال، من خلال التعرف على أثر الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، وكيفية الحد منها، وقد ارتكزت هذه الدراسة على القيام بدراسة تطبيقية، تضمنت عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية، وقد بلغ حجم العينة ٢٣٥ مفردة، تتمثل في ٤٧ شركة مساهمة، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: ارتفاع درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح ٦٠٪، من الشركات التي تشملها العينة، ووجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات، ووجود علاقة طردية بين الإفصاح الاختياري والأداء المالي للشركات، ووجود علاقة عكسية بين الإفصاح الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.

٧- دراسة (Werner, J. R., & Dachwitz, H. (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى: تسليط الضوء على التدابير المتخذة من قبل الشركات، لتفادي متطلبات الإفصاح الإلزامي الإضافية (Additional Mandatory Disclosure Requirements)، وقد كان لدى الشركات التي جرى تحليلها، الخيار بين تسريح العمالة أو ممارسة أحد أنواع إدارة الأرباح، لتجنب زيادة الإفصاح، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: بيان أنه من المرجح أن تحدث عملية مفاضلة، بين إدارة الأرباح مع غيرها من التدابير الأخرى الاقتصادية، في ظل مثل هذه الظروف، وقد أضافت هذه الدراسة مساهمة، في بحث كيفية التعامل مع تكاليف الإفصاح الإلزامية.

٨- دراسة (Ettredge, M., et al. (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة تأثير إعادة صياغة التقارير المالية، على توقعات المديرين للأرباح اللاحقة، في الشركات الأمريكية، حيث ناقشت الدراسة أن عملية إعادة الصياغة، تخلق دوافع متضاربة: الدافع لإصلاح سمعة المديرين باعتبارهم مقدمي المعلومات، عن طريق توجيه وإرشاد المستثمرين أكثر وأفضل، من خلال توقعاتهم للأرباح، والدافع المتعارض مع ذلك، وهو تجنب المخاطر، من خلال تقليل المعلومات في عملية التنبؤ بالأرباح، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن الشركات التي تقوم بإعادة الصياغة، تبدي ميلاً منخفضاً نحو إصدار توقعات الأرباح ربع السنوية، التالية لعملية إعادة الصياغة، وأن تلك التي تقوم بذلك، تكون توقعاتها أقل، في فترات ما بعد إعادة صياغة التقارير المالية، وأن التوقعات بعد عملية إعادة الصياغة، تكون أقل دقة ومشوبة بتقاولٍ حذر، وبشكلٍ عام، فقد أوصت نتائج الدراسة، بأنه بدلاً من اتباع سياسة زيادة الإفصاح الاختياري في شكل التوقعات، فإنه يُمكن لمديري الشركات ممارسة سياسة تفادي المخاطر.

٩- دراسة (Hwang, N. C. R., et al. (2013):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة تأثير قواعد الإفصاح على ممارسات إدارة الأرباح، عن طريق عينة من الشركات التايوانية، ذات المعاملات المباشرة مع الصين، كوضع قانوني مؤسسي (As The Institutional Setting)، وذلك باستخدام حجم المستحقات التقديرية كمقياس لإدارة الأرباح، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن قواعد الإفصاح تقلل من مقدار هذه المستحقات التقديرية، في

الشركات التابوانية المنخرطة في المعاملات ذات العلاقة مع الجهات الصينية، وأنه على الرغم من أن الإفصاح يساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد كشفت نتائج هذه الدراسة، أن هذا التأثير غير متماثل، بين شركات التكنولوجيا الفائقة، وشركات التكنولوجيا غير العالية، حيث كان الإفصاح أكثر فعالية، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا غير العالية، بينما لم يكن هذا التأثير كبيراً، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة.

١٠ - دراسة (Muttakin, M. B., et al. (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى: استكشاف العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجودة الأرباح مقياساً بالمستحقات التقديرية، وذلك على عينة مكونة من جميع الشركات غير المالية، المدرجة في بورصة دكا للأوراق المالية، في بنجلاديش، وذلك من خلال: فحص ما إذا كان الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، يتم كما ينبغي، وبيان ما إذا كانت الشركات ملزمة، على التصرف بطريقة مسؤولة للحد من إدارة الأرباح، وبالتالي، تقديم تقارير عالية الجودة عن الأرباح للمستثمرين، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن المديرين في الاقتصادات الناشئة، يمارسون إدارة الأرباح عند تقديمهم المزيد من الإفصاحات، فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة الدخل، من خلال المستحقات التقديرية، وأن الشركات الصناعية الموجهة نحو التصدير، تقوم بالإفصاح عن المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتقوم بمحاولة توفير الشفافية في التقارير المالية، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

١١ - دراسة (Hsieh, T. S., et al. (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة ما إذا كان تطبيق الإدارة للإفصاح، بواسطة لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة (XBRL)، يحسن من كفاءة الإفصاح عن أرباح الشركات العامة، ويخفف من إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة بيانات استقصائية فريدة، من مؤسسة Financial Executive Research Foundation (FERF 2013)، لتحديد استراتيجيات تنفيذ (XBRL) للشركات الأمريكية، وقد تم قياس كفاءة الإفصاح عن الأرباح، من خلال تأخر وقت الإعلان عن الأرباح، كما تم اعتماد مؤشرات متعددة لإدارة الأرباح، القائمة على الأنشطة وعلى أساس الاستحقاق، لدراسة فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن تطبيق (XBRL) في الإفصاح، يرتبط ارتباطاً إيجابياً بكفاءة الإفصاح عن الأرباح، للشركات ذات الأخبار الجيدة، وأن استراتيجية تنفيذ (XBRL)، مرتبطة سلباً بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها مرتبطة بشكل إيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية القائمة على الأنشطة، والتي تُقاس بالتدفقات النقدية غير الطبيعية.

١٢ - دراسة (Dambra, M., et al. (2019):

هدفت هذه الدراسة إلى: فحص ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية المستقبلية، في الشركات الأمريكية، مثل: تنبؤات الإدارة عن الأرباح (MFs)، تعتبر مصدراً للتغير في العوائد، القائمة على التوقيت غير المتماثل للإعلان عن الأرباح، وذلك باستخدام نموذج (Basu (1997)، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن توقيت عدم تماثل الأرباح غير مهم، بالنسبة للشركات التي تُصدر (MFs) عن

أرباح العام التالي، ويستبعد التحليل الإضافي التفسير البديل، بأن هذه النتائج ترجع إلى اختلافات في نمط الاعتراف بالأرباح أو تدفق المعلومات الإجمالي، في فترات الإفصاحات المستقبلية، ومن الآثار المترتبة على النتائج، أنه في ظل وجود إفصاحات إدارية تطلعية مثل (MFs)، يجب أن تتوخى الحذر عند دراسة البحث عن التحفظ، عند تعبير التباين في التوقيت غير المتماثل، خاصةً عن المحددات المفترضة للتحفظ المحاسبي.

١٣- دراسة أبو النور (٢٠١٩):

هدفت هذه الدراسة إلى: اقتراح نموذج لدراسة أثر كل من جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات الصناعية المسجلة في البورصة المصرية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: وجود تأثير معنوي لكل من جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي معاً، على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد ارتباط معنوي عكسي بين جودة الإفصاح وبين ممارسات إدارة الأرباح، بينما يوجد ارتباط معنوي طردي بين التحفظ المحاسبي وبين ممارسات إدارة الأرباح.

١٤- دراسة El-Din, M. M. A. et al. (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى: استكشاف العلاقة بين الإفراط في نشر المعلومات ودرجة تعقيد إعداد التقارير، على وجه الخصوص، فإنه يتم التحقق مما إذا كانت المعلومات الاختيارية الواردة في التقارير السنوية للشركة، مرتبطة بقابليتها للقراءة، وبالمثل، فإنها تبحث في كيفية تأثير ممارسات إدارة أرباح الشركة، على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة، حيث تم استخدام التقارير السنوية للشركات المصرية غير المالية، المدرجة في مؤشر (EGX100) من عام ٢٠١٠ م إلى عام ٢٠١٨ م، حيث تم قياس سهولة قراءة التقارير السنوية تلقائياً، باستخدام مؤشر (LIX)، -وهي اختصار للكلمة السويدية Läsbarhetsindex والتي تعني القابلية للقراءة-، كما تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المطور مسبقاً، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن الشركات المصرية التي لديها إفصاح اختياري أكبر، من المحتمل أن يكون لديها تقارير سنوية أكثر تعقيداً (أي أقل قابلية للقراءة)، وبالمثل، فإن الشركات الأقل ربحية، والشركات التي لديها ممارسات إدارة الأرباح، تزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها، ويقدم هذا البحث طريقة لقياس قابلية قراءة النصوص المكتوبة باللغة العربية، والتي يُمكن تطبيقها على مجالات مختلفة من الإفصاح، حيث يجب أن ينظر المستثمرون المصريون إلى ممارسة الإفصاح الاختياري الأعلى بحذر؛ لأن هدفها قد يكون تحويل الانتباه عن الأداء الضعيف للشركة، وممارسات إدارة الأرباح.

١٥- دراسة Garanina, T. (2024):

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وقيمة الشركات، من خلال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والملكية الحكومية في الشركات الروسية، الفرضية الرئيسية للبحث، هي أنه يُمكن استخدام الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كألية تخفيف لإضعاف العلاقة السلبية بين التلاعب بالأرباح والقيمة السوقية، حيث تم اختبار الفرضيات على عينة مكونة من ٢٢٣

شركة روسية مدرجة في البورصة، خلال الفترة من عام ٢٠١٢ م إلى عام ٢٠١٨ م، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: طبقاً لنظرية أصحاب المصلحة، لوحظ أن الشركات التي كشفت عن المزيد من معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، شهدت علاقةً سلبية أضعف بين إدارة الأرباح والقيمة السوقية؛ لأن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين يقيمون بشكل إيجابي، صورةً إيجابية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، هذا التأثير السلبي لإدارة الأرباح على القيمة السوقية، أضعف بالنسبة للشركات المملوكة للدولة، حيث يُقدر المشاركون في السوق، مشاركة الشركات المملوكة للدولة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويضعون توقعات أكبر على هذه الشركات لتكون مسؤولة، دون فهم واضح لما إذا كانت هذه الإجراءات تجميلية، لهذا النوع من الشركات أم لا، كما تُقدم نتائج الدراسة رؤى جديدة، حول العلاقة بين إدارة الأرباح، وقيمة الشركة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وملكية الدولة في شركات الأسواق الناشئة، حيث تُسلط الدراسة الضوء، على أهمية مراعاة العوامل الخاصة بكل بلد، مثل: ملكية الدولة، مع تحليل رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الأرباح، حيث إن الخصائص المؤسسية قد تساعد في تفسير الاختلافات في النتائج، التي تم الحصول عليها.

١٦ - دراسة (Cui, Xue, et al. (2025):

هدفت هذه الدراسة إلى: استكشاف التأثير الحقيقي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، الإلزامي والاختياري، على إدارة أرباح الشركات الصينية، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى: أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، له تأثير سلبي على إدارة أرباح الشركات، في حين أن الإفصاح الاختياري ليس له أي تأثير كبير تقريباً، بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، يكون أكثر وضوحاً، للشركات ذات الدوافع الأقوى للتلاعب بالأرباح.

٢/٣ التعليق على الدراسات السابقة واشتقاق الفرض البحثي

شهدت جمهورية مصر العربية خلال الفترة الأخيرة، مجموعةً من الأحداث الاقتصادية والسياسية الهامة، التي أثرت على مهنة المحاسبة، وانعكست بدورها على أصحاب المصالح، من خلال المطالبة بنوعية معلومات معينة، لا بد من الإفصاح عنها بالتقارير المالية، لإضفاء المزيد من الشفافية لهذه التقارير المالية، الأمر الذي وضع الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، تحت ضغوطٍ كبيرة، نحو التوسع في الإفصاح الاختياري، لمواجهة هذه الضغوط من قبل أصحاب المصالح.

وتعتبر التقارير المالية، هي المخرج النهائي للوظيفة المحاسبية، وفي ضوء ذلك، سعت العديد من المنظمات المهنية والحكومية، لتنظيم الوظيفة المحاسبية، على المستويين المحلي والدولي، من خلال إصدار المعايير والتعليمات، والقواعد المحاسبية، بما يتلاءم مع طبيعة كل دولة، حيث يتكون التقرير المالي من مجموعة من القوائم والتقارير الكمية والكيفية، وبالنظر إلى التقارير الكمية، فإن المعايير المحاسبية قد تناولت هذه الجزئية من التقرير المالي، باهتمام كبير، على عكس الاهتمام غير الكافي بالتقارير الكيفية، والتي تعتبر في أغلب الأحيان إفصاحاً اختيارياً للشركات، الأمر الذي دفع العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية، لدراسة أسباب اختلاف مستوى الإفصاح الاختياري، من شركةٍ لأخرى،

والعوامل المحددة لمستوى ذلك الإفصاح، بل دفعت العديد من الدراسات، إلى ما هو أبعد من ذلك، وإجراء مقارنات بين مستوى الإفصاح الاختياري، من دولة لأخرى.

ومن جانب آخر، يعتبر رقم الربح المفصح عنه، هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالي للشركات، باختلاف الحجم أو النشاط الاقتصادي، أو بيئة العمل نفسها، الأمر الذي دفع إدارات الشركات، إلى محاولة الوصول إلى رقم ربحية، يقابل تطلعات أصحاب المصالح بصفة عامة، وحملة الأسهم بصفة خاصة، مما نتج عنه قيام الإدارة بممارسات، تتسبب في إظهار رقم الربح المفصح عنه، بغير صورته الحقيقية، وغير مطابق للنشاط الفعلي للشركة، وسميت هذه الممارسات بإدارة الأرباح، وبناءً عليه، فقد اهتم الفكر المحاسبي، بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة، على معلومات التقرير المالي، واتجه لمحاولة تطوير آليات فعالة، لمواجهة مثل هذه الممارسات، المضادة لعدالة وشفافية التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق، فقد رجح الأدب المحاسبي، أن هناك دور للإفصاح الاختياري - غير مؤكد بشكل دقيق إلى الآن-، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، من خلال إضفاء الإفصاح الاختياري، المزيد من الشفافية للتقارير المالية، وزيادة قدرة أصحاب المصالح، على فهم وإدراك جوهر نشاط الشركة (الباز، ٢٠١٧، ص ص ٥٧١-٥٧٢).

ولقد تمت مراجعة الدراسات السابقة، مع مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة، والتنوع في بيئات الدراسات المختلفة، التي تناولت العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح، المتعلقة بموضوع البحث، وأن تكون وثيقة الصلة بالمشكلة محل الدراسة، حيث قام الباحثون أثناء تجميع هذه الدراسات، بالتركيز على التنوع في طرح ومناقشة مؤشرات قياس الإفصاح الاختياري، ففي حين تناولت دراسة Jans, M., et al. (2005) التوقيت المناسب للاعتراف بالأرباح والعمليات والأحداث السلبية، تناولت دراسة Bagnoli, M., & Watts, S. G. (2010) هيكل الصناعة وأنماط الأسواق في البيئات المختلفة، كما تم طرح إشكالية عمليات إعادة صياغة القوائم والتقارير المالية، ومدى دقة التوقعات بعد إعادة الصياغة، في دراسة Ettredge, M., et al. (2013)، أما فيما يتعلق بتقديم المزيد من الإفصاحات، فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، فقد تناولتها دراسة Muttakin, M. B., et al. (2015).

فيما تناولت دراسة Kasznik, R. (1999) ما إذا كان المديرون الذين يُصدرون توقعات الأرباح السنوية، يُديرون الأرباح المفصح عنها تجاه أصحاب المصلحة، خوفاً من الإجراءات القانونية التي يتخذها المستثمرون، وفقدان السمعة من حيث الدقة، حيث ألفت هذه الدراسة الضوء، على التفاعل بين تقدير التقارير المالية والإفصاح الاختياري، على سبيل المثال: قد يكون المديرون الذين يتمتعون بقدرة أكبر نسبياً، على إدارة الأرباح المفصح عنها، أقل تردداً في إصدار توقعات الأرباح؛ لأنهم أكثر قدرة على تجنب التكاليف المرتبطة بأخطاء التنبؤ، دون فقدان أي من الفوائد المحتملة، كما فحصت دراسة Dambra, M., et al. (2019) ما إذا كانت الإفصاحات الاختيارية المستقبلية، مثل: تنبؤات الإدارة عن الأرباح (MFs)، تعتبر مصدرًا للتغير في العوائد، القائمة على التوقيت غير المتمثل للإعلان عن الأرباح، أما دراسة El-Din, M. M. A. et al. (2021) فقد بحثت في كيفية تأثير ممارسات إدارة

أرباح الشركة، على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وسهولة القراءة، حيث تم قياس سهولة قراءة التقرير السنوي تلقائياً، باستخدام مؤشر (LIX)، كما تم استخدام مؤشر الإفصاح الاختياري المطور مسبقاً، لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية.

اتفقت معظم هذه الدراسات، على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، بين الإفصاح من قبل الشركات وإدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات، أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء والقرارات المالية، يُشكل عائقاً أمام انتشار إدارة الأرباح، كما في دراسة Riah, Y., & Mounira, B. A. (2011)، حيث أسفرت هذه النتائج عن أن الإفصاح الاختياري يؤثر بالسلب على ممارسات إدارة الأرباح، وأنه كلما زادت درجة الإفصاح الاختياري، انعكس ذلك على خفض الاتجاه لممارسات إدارة الأرباح، كما خلصت دراسة أبو النور (٢٠١٩) إلى وجود تأثير معنوي لجودة الإفصاح على ممارسات إدارة الأرباح، حيث يوجد ارتباط معنوي عكسي بين جودة الإفصاح وبين ممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من أن الإفصاح يُساعد على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فقد كشفت تقارير دراسة Hwang, N. C. R., et al. (2013) أن هذا التأثير غير متمثل، بين شركات التكنولوجيا الفائقة، وشركات التكنولوجيا غير العالية، حيث كان الإفصاح أكثر فعالية، في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا غير العالية، بينما لم يكن هذا التأثير كبيراً، في الشركات العاملة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، وعلى نفس النهج، فقد توصلت نتائج دراسة Hsieh, T. S., et al. (2019) إلى أن استراتيجية تنفيذ (XBRL) في الإفصاح، مرتبطة سلباً بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق، ولكنها مرتبطة بشكل إيجابي بإدارة الأرباح الحقيقية القائمة على الأنشطة، والتي تُقاس بالتدفقات النقدية غير الطبيعية، كما توصلت نتائج دراسة Cui, Xue, et al. (2025)، إلى أن الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، له تأثير سلبي على إدارة أرباح الشركات، في حين أن الإفصاح الاختياري ليس له أي تأثير كبير تقريباً، بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثير السلبي للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة الإلزامي، يكون أكثر وضوحاً، للشركات ذات الدوافع الأقوى للتلاعب بالأرباح.

علاوة على ذلك، فقد توصلت نتائج دراسة El-Din, M. M. A. et al. (2021) إلى أن الشركات التي لديها ممارسات إدارة الأرباح، تُزيد من المعلومات الاختيارية في تقاريرها السنوية، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إمكانية قراءة تقاريرها، وعليه، يجب أن ينظر المستثمرون إلى ممارسة الإفصاح الاختياري الأعلى بحذر؛ لأن هدفها قد يكون تحويل الانتباه عن الأداء الضعيف للشركة، وممارسات إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من اعتماد أدبيات المحاسبة بصورة أساسية، على دراسة عنصر الاستحقاقات الاختيارية، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات؛ إلا أن دراسة Roychowdhury, S., & Sletten, E. (2012) قامت باستخدام العوائد كمقياس للأخبار الجيدة/السيئة، كما تناولت دراسة Werner, J. R., & Dachwitz, H. (2013) عمليات المفاضلة بين إدارة الأرباح، مع غيرها من التدابير الأخرى الاقتصادية، وأخيراً، فقد قدمت نتائج دراسة Garanina, T. (2024) رؤى جديدة، حول العلاقة بين إدارة الأرباح، وقيمة الشركة، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وملكية

الدولة في شركات الأسواق الناشئة، حيث تُسلط الدراسة الضوء، على أهمية مراعاة العوامل الخاصة بكل بلد، مثل: ملكية الدولة، مع تحليل رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإدارة الأرباح.

وعليه، فإنه بناءً على ما سبق، تظهر أهمية دراسة مستوى الإفصاح الاختياري، وعلاقته بالحد من ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية، حيث أسفرت نتائج دراسة مازن (٢٠١٣)، عن ارتفاع درجة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، حيث بلغت نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح ٦٠٪، من الشركات التي شملتها عينة هذه الدراسة.

وفي ضوء ما تقدم، يُمكن صياغة الفرض البحثي، كما يلي:

(H1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.

٤ - الدراسة التطبيقية

١/٤ هدف الدراسة التطبيقية

في ضوء ما تم استعراضه، تستهدف الدراسة التطبيقية، اختبار الفرض البحثي الذي قام الباحثون باشتقاقه، في الجزء النظري من الدراسة، وذلك لتحديد مدى صحة هذا الفرض من عدمه، وتحقيق الأهداف البحثية، التي تسعى إليها هذه الدراسة، وذلك حتى يُمكن للباحثين، استخلاص نتائج الدراسة، بشقيها النظري والتطبيقي، والتي في ضوئها يُمكن إبداء التوصيات، واقتراح مجالات للبحوث المستقبلية، ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

ويأتي ذلك، من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع وتحليل البيانات، ونموذج وطرق قياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، في دراسة وتحليل نتائج هذه الدراسة، ويتمثل فرض هذه الدراسة فيما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٤ متغيرات الدراسة التطبيقية

تتمثل متغيرات الدراسة، في متغير تابع ومتغير مستقل، واختبار فرض الدراسة، تم توصيف المتغيرات وقياسها، وذلك على النحو التالي:

- **المتغير التابع:** يتمثل في ممارسات إدارة الأرباح، وسيعتمد الباحثون على المؤشر الأكثر انتشاراً، في الدراسات السابقة، وهو عنصر الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary Accruals)، وذلك لأن الاستحقاقات الاختيارية تُشكل الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية.

- المتغير المستقل: مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري.

وسيم قياس هذه المتغيرات، على النحو التالي:

أولاً: قياس المتغير التابع:

تمثل ممارسات إدارة الأرباح، المتغير التابع في هذه الدراسة، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات، لقياس إدارة الأرباح؛ إلا أن الباحثون سوف يعتمدون على المؤشر الأكثر استخداماً، في الدراسات السابقة، وهو الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals)، كمؤشر على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح، على اعتبار كونه العنصر الأقل موثوقيةً، ويعني ذلك، أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضةً لتلاعب المديرين، وبالتالي، فهي مقياس صالح، لتحديد مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح، في الشركات المصرية.

ولتقدير قيمة الاستحقاق الاختياري، خلال فترة الدراسة، والتي يتم من خلالها الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، سوف يقوم الباحثون بتطبيق نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model)، من قبل (Dechow, Patricia M., et al., 1995)، ويتم حسابها وفقاً للخطوات التالية:

١ - حساب المستحقات الكلية:

اتجهت معظم الدراسات السابقة، عند حساب المستحقات الكلية، إلى استخدام منهج التدفقات النقدية؛ لأن استخدام منهج الميزانية العمومية، من المحتمل أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة، بسبب وجود أخطاء قياس، عند حساب قيمة المستحقات الكلية، والصيغة التالية تعبر عن منهج قائمة التدفقات النقدية، لحساب المستحقات الكلية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث إن:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$NI_{i,t}$: صافي دخل الشركة (i) خلال الفترة (t).

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي من الأنشطة/العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

٢ - تقدير معالم النموذج:

يتم تقدير معالم النموذج، المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية، من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموعة شركات العينة، في كل سنة على حدة، وذلك وفقاً للنموذج التالي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + E_{i,t}$$

حيث إن:

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$A_{i,t-1}$: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1).

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في رصيد حسابات العملاء/الذمم المدينة/الحسابات تحت التحصيل للشركة (i) بين الفترتين (t) و (t-1).

$PPE_{i,t}$: إجمالي الأصول الثابتة القابلة للإهلاك/قيمة العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$E_{i,t}$: الخطأ العشوائي (البواقي)، ويُعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t)، حيث يُمثل الجزء من إجمالي المستحقات، الذي لم يتم تفسيره من خلال متغيرات نموذج الانحدار، ويستخدم كمؤشر على المستحقات الاختيارية.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم النموذج الخاصة بالشركة (i).

٣- حساب المستحقات غير الاختيارية:

في هذه المرحلة، يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية (المستحقات العادية)، لكل شركة من شركات العينة على حدة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، وذلك باستخدام معالم النموذج السنوية، المقدرة في المرحلة السابقة، من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث إن:

$NDAC_{i,t}$: قيمة المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

٤- حساب المستحقات الاختيارية:

تشتمل المستحقات الكلية، على مستحقات غير اختيارية ومستحقات اختيارية، وبالتالي، فإن المستحقات الاختيارية تُمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للشركة، خلال فترة معينة، كما يلي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث إن:

$DAC_{i,t}$: قيمة المستحقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) خلال الفترة (t).

ويُلاحظ أنه، عند حساب قيمة المستحقات غير الاختيارية والمستحقات الاختيارية، قمنا بقسمتهما على إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1)، لكل شركة من شركات العينة، ونقوم بعملية القسمة هذه، بهدف الحد من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

٥- تقرير مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح:

يتم تطبيق النموذج السابق، على مستوى كل صناعة في كل سنة، خلال فترة الدراسة، على ألا يقل حجم المشاهدات على مستوى كل صناعة لكل سنة، عن (٨) مشاهدات، وذلك لتقدير معلمات النموذج، والتي يتم استخدامها في تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية، لكل شركة داخل كل صناعة، ثم يتم تقدير الاستحقاقات الاختيارية، من خلال الفرق بين القيمة الفعلية للاستحقاقات الكلية للشركة، في كل سنة، وبين حجم الاستحقاقات غير الاختيارية، المقدرة وفقاً للنموذج، ويتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، كمؤشر لإدارة الأرباح.

حيث إنه بعد حساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، خلال سنوات الدراسة، يجب حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة، خلال سنوات الدراسة، ومتوسط هذه المستحقات، فإذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، في سنة معينة تفوق المتوسط، فإن الشركة قد مارست إدارة الأرباح، خلال هذه السنة، ويتم التعبير عنها بإعطائها متغيراً وهمياً (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، في سنة معينة تقل عن المتوسط، فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح، خلال هذه السنة، ويُعبر عنها بإعطائها متغيراً وهمياً (٠).

ثانياً: قياس المتغير المستقل:

يُمثل مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، المتغير المستقل في هذه الدراسة، وسيعتمد الباحثون على إعداد مؤشر للإفصاح (Disclosure Index)، بالاعتماد على عدد من المؤشرات، التي استخدمتها بعض الدراسات الأخرى، وسيتم قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، كنسبة مئوية للإفصاح الفعلي، إلى إجمالي الإفصاح بالمؤشر.

وعند حساب قيمة مؤشر الإفصاح، سيتم استخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح، حيث لن يتم إعطاء أي أوزان نسبية ترجيحية لعناصر الإفصاح، وذلك للأسباب التالية:

- الآراء التي تُستخدم في تحديد الأوزان النسبية الترجيحية لعناصر الإفصاح، تعتمد على كيفية استخدام أصحابها للمعلومات، وبالتالي، يفتقد تحديد أوزان نسبية ترجيحية لعناصر الإفصاح إلى الموضوعية.
- إعطاء أوزان نسبية ترجيحية مختلفة لعناصر مختلفة في المؤشر، قد يكون مضللاً، فالأهمية النسبية قد تختلف من بند إلى آخر، ومن شركة لأخرى، ومن صناعة لأخرى، ومن توقيت لآخر.
- أخيراً، لم تختلف نتائج الدراسات السابقة التي استخدمت أوزان نسبية ترجيحية كثيراً، عن تلك التي استخدمت أوزان غير مرجحة.

وسيتم قياس الإفصاح المحاسبي الاختياري، من خلال قائمة مكونة من عدد (٧٨) بنداً، مقسمة إلى خمس مجموعات رئيسية، وتطبيقها على كل شركة، للتعرف على ما إذا كانت الشركة تفصح عن المعلومات، التي تشملها القائمة من عدمه، وذلك استرشاداً ببعض الدراسات السابقة (عيفي، ٢٠٠٨)، وذلك لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري لشركات العينة، خلال الفترة التي تشملها الدراسة، وإذا كانت الشركة مفصحة عن بند المعلومات الذي تتضمنه القائمة، فإنه يُعطى درجة (١)، ويُعطى (٠) إذا لم يكن مفصلاً عنه.

ويوضح الجدول التالي مجموعات مؤشر الإفصاح، وعدد بنود كل مؤشر:

جدول رقم (١/٤) مجموعات وعدد بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري

م	مجموعات مؤشر الإفصاح	عدد بنود مؤشر الإفصاح
١	المعلومات العامة/الأساسية عن الشركة	١٧
٢	دراسة وتحليلات الإدارة	٢٧
٣	المسؤولية الاجتماعية والبيئية	١٢
٤	النسب والتحليلات المالية	١٢
٥	المعلومات المستقبلية	١٠
	الإجمالي	٧٨

(المصدر: دراسة عيفي، ٢٠٠٨، ص ٤٧٠)

وقياساً على بعض الدراسات السابقة، فمن المحتمل أن تؤثر على العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، بعض المتغيرات الرقابية أو الضابطة (Control Variables)، وبالتالي، فهي تُضاف لضبط إيقاع العملية الإحصائية، مما يُزيد من القوة التفسيرية للنموذج المستخدم، والغرض من المتغيرات الرقابية، هو تخفيض الخطأ في النتائج، الناجم عن تأثير هذه المتغيرات، وقد اعتمد الباحثون على أكثر المتغيرات الرقابية شيوعاً، بين الدراسات السابقة، والتي يُمكن تطبيقها على البيئة المصرية، وهي:

- حجم الشركة (Size): وتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول.
- درجة الرفع المالي (Leverage): وتم قياسها بنسبة إجمالي الالتزامات (الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل) إلى إجمالي الأصول.
- مدى تحقيق الشركة لربح أو خسارة (Profit/Loss): وتم قياسه بأن تأخذ الشركة القيمة (١) في حالة تحقيق أرباح وصفر بخلاف ذلك.

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة، في جميع الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية، باستثناء الشركات ذات الطابع المالي؛ نظرًا لطبيعة نظامها المحاسبي الخاص، وذلك لما تتميز به من خصائص تشغيلية، مختلفة عن بقية الشركات، وكذلك لخضوعها لقوانين وإجراءات تنظيمية مختلفة، وقواعد حوكمة خاصة بها، وذلك خلال الفترة الزمنية، من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، وتتمثل عينة الدراسة، في الجزء من المجتمع الذي ينطبق عليه نطاق وحدود البحث، حيث تضمنت العينة مجموعة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة، خلال فترة الدراسة، وقد اعتمد الباحثون على عدة معايير، لتحقيق نوع من التجانس بين شركات عينة الدراسة.

وقد تمثلت عينة الدراسة في (٢٧٥) مشاهدة أو مفردة كعينة حكومية/قصدية، تم اختيارها وفقًا لمجموعة من الشروط، وهي:

- ألا تعمل الشركة في القطاع المالي، وبالتالي، تم استبعاد البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية.
 - أن تبدأ السنة المالية للشركة في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، وذلك لأغراض توحيد واتساق القياس؛ لذلك تم استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية في تاريخ آخر بخلاف ذلك.
 - أن تُمسك الشركة حساباتها بالعملة المحلية (الجنه المصري)، ومن ثم تستبعد الشركات التي تمسك حساباتها بعملات أخرى، بخلاف العملة المحلية.
 - أن تتوافر بيانات الشركة اللازمة لإجراء الاختبارات المطلوبة خلال فترة الدراسة.
 - أن تكون الشركة من الشركات النشطة خلال فترة الدراسة.
 - ألا تكون الشركة في مرحلة اندماج أو تصفية خلال فترة الدراسة.
 - تستبعد الشركات التي غيرت تاريخ إعداد قوائمها المالية خلال فترة الدراسة.
- وأخيرًا، فقد تم استبعاد الشركات الموجودة في القطاعات، التي تتضمن أقل من (٨) شركات خلال فترة الدراسة، وذلك من أجل إمكانية تقدير إدارة الأرباح بشكل أكثر دقة، تماشيًا مع متطلبات الدراسات السابقة، والتي حددت حدًا أدنى لعدد الشركات في القطاع الواحد.
- وفي ضوء المحددات السابقة، تمثلت عينة الدراسة من النوع (Panel Data) أي سلسلة زمنية (Time Series)، خلال السنوات من عام ٢٠١٦ م إلى عام ٢٠٢٠ م، في عدد (٥٥) شركة من مجتمع الدراسة.

٤/٤ مصادر وأسلوب جمع البيانات

الحصول على القوائم والتقارير المالية للشركات محل الدراسة، ثم القيام بتحليل هذه القوائم والتقارير، باستخدام مؤشر غير مرجح للإفصاح، بهدف التعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري، وكذلك قياس ممارسات إدارة الأرباح، من خلال نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model).

وقد اعتمد الباحثون في سبيل الحصول على بيانات الدراسة التطبيقية، على عدة مصادر، تم جمع البيانات المطلوبة منها يدوياً، وقد تمثلت فيما يلي:

- القوائم والتقارير المالية السنوية لشركات عينة الدراسة.
- تقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم والتقارير المالية لهذه الشركات، والمُعد وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من قواعد القيد بالبورصة المصرية.
- تقرير الحوكمة السنوي للشركات.
- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية (<https://www.egx.com.eg>).
- موقع معلومات مباشر (<https://www.mubasher.info>).
- المواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة.

٥/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

ومن أجل اختبار العلاقة بين متغيرات البحث، فسوف يعتمد الباحثون على نموذج المعادلات الهيكلية (Structural Equation Model (SEM)، والذي يُعد من أفضل الأساليب الإحصائية، التي تُستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، حيث يوفر إمكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات، دفعةً واحدة، حيث يمثل نموذج المعادلات الهيكلية، مجموعة من الأساليب التي تجمع بين تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)، لاختبار العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والتحليل العاملي (Factor Analysis)، لتحديد التباين والتغاير بين المتغيرات، لتقدير سلسلة من العلاقات المرتبطة بصورة متزامنة، بالإضافة إلى تحليل المسار (Path Analysis)، لاختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، من خلال تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة، للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ويعمل نموذج المعادلات الهيكلية على تكامل هذه التحليلات، وتوفير آلية لاختبار العلاقات المفترضة على أساس نظري، بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

حيث اعتمد الباحثون في اختبار فروض البحث، على استخدام كلٍ من البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (٢٦)، وكذلك البرنامج الإحصائي AMOS الإصدار رقم (٢٦)، لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح.

٦/٤ التحليل الإحصائي ونتائج الدراسة التطبيقية

ويتضمن عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، بالإضافة إلى نتائج تحليل الانحدار البسيط، وكذلك نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض، وذلك كما يلي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية:

يعرض الباحثون الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وأدنى قيمة (Minimum)، وأقصى قيمة (Maximum)، لمتغيرات الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (٢/٤) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	رمز المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
ممارسة إدارة الأرباح	EM	0.416	0.537	0.001	5.775
الإفصاح المحاسبي الاختياري	VD	0.650	0.050	0.550	0.750
حجم الشركة	SIZE	9.035	0.720	7.685	10.983
مستوى الرفع المالي	LEV	0.601	0.249	0.056	1.209
تحقيق الشركة للربح/الخسارة	Profit/Loss	0.860	0.345	0.00	1.00

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

ويوضح جدول رقم (٢/٤)، أن متوسط مؤشر ممارسة إدارة الأرباح (EM) كمتغير تابع خلال فترة الدراسة، يبلغ (0.416) بانحراف معياري (0.537)، كما بلغت أقل قيمة لمؤشر ممارسة إدارة الأرباح (0.001) وأعلى قيمة (5.775).

وكذلك، يوضح جدول رقم (٢/٤)، أن متوسط المتغير المستقل، المتمثل في الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) خلال فترة الدراسة، يبلغ (0.650) بانحراف معياري (0.050)، كما بلغت أقل قيمة للإفصاح المحاسبي الاختياري (0.550)، والتي تعني أقل قيمة لوجود الإفصاح المحاسبي الاختياري للعينة محل الدراسة، بينما بلغت أكبر قيمة للإفصاح المحاسبي الاختياري (0.750)، والتي تعني أعلى قيمة لوجود الإفصاح المحاسبي الاختياري.

وأخيراً، بالنسبة للمتغيرات الرقابية، أوضح جدول رقم (٢/٤)، أن متوسط حجم الشركة (SIZE)، الذي يمثل متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، يبلغ (9.035) بانحراف معياري (0.720)، وأن متوسط مستوى الرفع المالي (LEV)، يبلغ (0.601) بانحراف معياري (0.249)،

وأخيراً، فقد بلغ متوسط تحقيق الشركة للربح أو الخسارة (Profit/Loss)، (0.860) بانحراف معياري (0.345).

ثانياً: نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي:

يعرض الباحثون نتائج اختبار الفرض، من خلال تحليل الانحدار وكذلك تحليل المسارات، كما يلي:

أ- نتائج اختبار الفرض (H₁):

ينص هذا الفرض على أنه، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفقاً للمعادلة التالية:

$$EM = \beta_0 + \beta_1 VD + \varepsilon$$

حيث: EM: ممارسة إدارة الأرباح، VD: الإفصاح المحاسبي الاختياري، β_0 : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لممارسة إدارة الأرباح (المتغير التابع)، في حالة حصول الإفصاح المحاسبي الاختياري على القيمة صفر (المتغير المستقل)، β_1 : معامل التأثير المباشر، الذي يعكس المسارات المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ε : الخطأ العشوائي، ويوضح الجدول رقم (٣/٤)، نتائج نموذج الانحدار:

جدول رقم (٣/٤) نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرض (H₁)

Collinearity Statistics		قيمة الدلالة Sig.	قيمة T	الخطأ المعياري Std. Error	قيمة β	المتغيرات
VIF	Tolerance					
		0.000	12.269	0.220	2.701	الجزء الثابت (Con)
1.000	1.000	0.000	-9.716	0.245	-2.378	الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD)
R=0.507 R ² =0.257						القدرة التفسيرية للنموذج
0.000				F=94.410	معنوية وصلاحيّة النموذج	

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط، بلغت إحصائية الاختبار (F (94.410) وكان النموذج معنوي (Sig.=0.001)، وبلغ معامل التحديد ($R^2=0.257$)، وهو يُشير إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، حيث إن 25.7% من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح)،

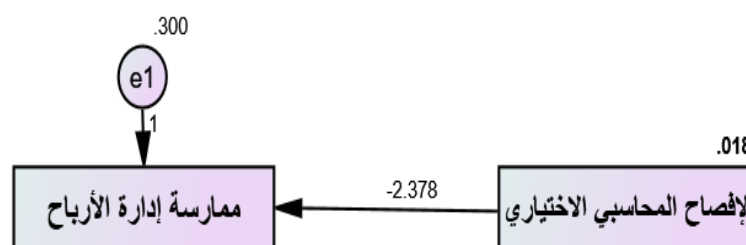
يُمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي الاختياري)، وباقي التغيرات وقدرها 74.3% ترجع إلى الخطأ العشوائي في التقدير، أو لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى، كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج، ويكون لها تأثير على العلاقة، حيث بلغ معامل انحدار مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري ($\beta_1 = -2.378$)، وباستخدام إحصائية الاختبار T، تبين وجود تأثير سلبي معنوي ($\text{Sig.} = 0.001$)، للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح بالشركات المصرية (EM)، كما قام الباحثون بحساب الفرض مرة أخرى، ببرنامج AMOS 26، للتأكد من نتائج البيانات، وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (٤/٤) نتائج تحليل المسارات لاختبار الفرض (H_1)

قيمة الدلالة P	القيمة الحرية C.R.	الخطأ المعياري S.E.	التأثير Estimate	
0.001	-9.734	0.244	-2.378	الإفصاح المحاسبي الاختياري <--- ممارسة إدارة الأرباح

(المصدر: التحليل الإحصائي للبيانات)

يتضح من جدول رقم (٤/٤)، أن تأثير الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسة إدارة الأرباح سلبي معنوي ($P = 0.001$)، وهو ما يؤكد نتائج معادلة الانحدار، ويُمكن تمثيل النتائج من خلال الشكل التالي:



شكل رقم (١/٤) تأثير العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) والمتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح (EM)

وعليه، فقد تم رفض فرض العدم، القائل بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض (H_1) وقبول الفرض البديل.

٥- الخلاصة والنتائج والتوصيات

١/٥ خلاصة البحث

تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح، من الموضوعات التي لا تزال تُمثل أهميةً متزايدة في الفكر المحاسبي؛ نظرًا لاهتمام العديد من الجهات البحثية، وإدارات الشركات، وأصحاب المصالح، بدراسة ومتابعة وتحليل طرق وأساليب إدارة الأرباح، وذلك لما لهذه الظاهرة، من آثارٍ كبيرةٍ على الوحدات الاقتصادية التي تمارسها، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يتعداه لتصل آثاره إلى المجتمع ككل، وقد ازداد الاهتمام بموضوع إدارة الأرباح، ولا سيّما في الفترة التي تلت الانهيارات المالية، التي حدثت في عددٍ من الشركات العملاقة في العالم، والتي يُعزى غالبيتها إلى الفساد المالي والإداري، وافتقار الإدارة للممارسة الصحيحة في الرقابة والإشراف، وكذلك نقص الشفافية، وضعف الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية بشكلٍ صحيح، فضلاً عن عدم إظهار المعلومات المحاسبية، لحقيقة الأوضاع المالية للشركات، ولعل الإفصاح المحاسبي الاختياري من الآليات الهامة، التي يُمكن أن تُسهم في تطبيق حوكمة الشركات بشكلٍ فعال، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي الاختياري، من المفاهيم التي تُسهم في زيادة جودة التقارير المالية، فهناك بعض الشركات تقوم بالإفصاح اختياريًا في قوائمها المالية، حيث يُمثل الإفصاح الاختياري، كافة المعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها باختيارها، والتي تخرج عن نطاق المحتوى المطلوب للقوائم والتقارير المالية، وفقًا للمعايير المحاسبية، وقد تمثل الهدف الرئيسي للبحث، في دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري وممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية.

٢/٥ نتائج البحث

استنادًا إلى الدراسة النظرية، والنتائج التي أسفرت عنها الدراسة التطبيقية، يُمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، على النحو التالي:

- وجود أثر سلبي معنوي للإفصاح المحاسبي الاختياري (VD) على ممارسة إدارة الأرباح بالشركات المصرية (EM).

٣/٥ توصيات البحث

ستظل ممارسات إدارة الأرباح، محور اهتمام الخبراء المحاسبين على مر الزمن، ورغم الجهود التي يبذلها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى القوانين واللوائح والتشريعات، التي تنظم مهنة المحاسبة، فإنه لا يُمكن القضاء على هذه الممارسات بشكلٍ كامل، وكل ما يُمكن تحقيقه، هو تقليلها إلى أدنى حدٍ ممكن، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، في هذه الدراسة، يوصي الباحثون بما يلي:

- العمل على تطوير مقررات المحاسبة المالية، التي تُدرس في الجامعات المصرية، لتشمل التعريف بإدارة الأرباح، وأهم الدوافع وراء ممارستها، والآثار الناتجة عنها، كما يجب توضيح الآليات الممكنة لتقييد سلوك إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أهمية تنظيم دورات تدريبية دورية، للمحاسبين والمراجعين، لتعزيز قواعد وأداب المهنة، مما يُسهم في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية، كما ينبغي توعية الجهات الرقابية، داخل

وخارج الشركات، بمخاطر إدارة الأرباح، وتشجيعهم على الالتزام بأخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة، علاوةً على ذلك، يجب تنظيم ندوات وورش عمل، من قبل هيئة تداول الأوراق المالية، لتسليط الضوء على تأثيرات ممارسات إدارة الأرباح، على التقارير المالية.

- العمل على عدم اعتماد نظم الحوافز والمكافآت، على رقم الربح المحاسبي وحده، حيث إنه عرضةً لتأثيرات متعمدة من قبل الإدارة، لتحقيق مصالحها الشخصية، حيث يُمكن احتساب مكافآت المديرين، بناءً على الأداء المستهدف، وذلك وفقاً لمجموعة من المؤشرات المالية، مثل: صافي الربح من العمليات، ومعدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أخذ مجموعة من المؤشرات غير المالية في الاعتبار، مثل: مستوى رضا العملاء عن دورة التسليم، وجودة المنتج أو الخدمة المقدمة.

- ضرورة قيام المنظمات المهنية، المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، بأداء واجباتها المهنية، من خلال تقليل المرونة المسموح بها، في هذه المعايير؛ نظراً لما يترتب على ذلك، من تأثيرات مباشرة على جودة الأرباح، مما يؤثر بدوره، على قرارات العديد من الأطراف المعنية بالشركة، وخاصةً المستثمرين، كما يجب تعزيز دور الجهات الإشرافية والرقابية، من خلال فرض عقوبات صارمة، على الشركات التي تتلاعب بأرباحها، بما في ذلك الإعلان عن هذه الشركات، وإلزامها بإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك لحماية حقوق أصحاب المصالح.

- ينبغي للمنظمات والهيئات المهنية والجهات المعنية، صياغة معايير إلزامية وإرشادات واضحة، تهدف إلى تنظيم عملية الإفصاح الاختياري، مما يساهم في تعزيز هذا النوع من الإفصاح، وضمان وصول المعلومات المالية وغير المالية بجميع أشكالها، إلى جميع الأطراف في الوقت نفسه، كما ينبغي تشجيع الشركات على الالتزام بالإفصاح الاختياري، بهدف تحسين أدائها وزيادة كفاءة السوق.

- ينبغي اعتبار الإفصاح الاختياري، جزءاً أساسياً من التقارير المالية للشركات، ويتعين على الشركات، تضمين خططها التوسعية، وسياساتها المستقبلية، ودورها في خدمة البيئة والمجتمع، ضمن تقاريرها المالية، مما يساهم في رفع مستوى الإفصاح الاختياري، ليصبح مشابهاً للإفصاح الإلزامي، مما يُقلل من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي، يُعزز من نشاط سوق الأوراق المالية، ويزيد من كفاءته.

٤/٥ مجالات بحثية مستقبلية

في سبيل إعداد هذه الدراسة، تم تناول مجموعة من القضايا والتحديات المعاصرة، المرتبطة بمجال إدارة الأرباح، مما أتاح تحديد عدد من المجالات البحثية المقترحة، التي تتمتع بإمكانات كبيرة للإسهام في المعرفة العلمية، يقترح الباحثون منها ما يلي:

- تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ممارسات إدارة الأرباح.
- تأثير ممارسات إدارة الأرباح على استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية المستقبلية.

- أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على قيمة الشركة.
- أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.
- إدارة الأرباح: نموذج مصري مقترح لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد سيد حسن (٢٠١٧)، "دراسة أثر التخصص القطاعي للمراجع في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- أبو الخير، مدثر طه السيد (١٩٩٩)، "إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية - دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، ص ص ٤٠-١.
- أبو النور، فوقية محمود محمد (٢٠١٩)، "نموذج مقترح لقياس أثر جودة الإفصاح والتحفيز المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد (٢٠١٣)، "محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة - دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- أبو هارجة، مها محمد عبده (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لآليات حوكمة الشركات لأغراض الرقابة على ممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الباز، ماجد مصطفى علي (٢٠١٧)، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح - مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢١)، العدد رقم (٤)، ص ص ٦٢٤-٥٦٨.
- جنيدي، محمد سعيد محمد (٢٠٠٤)، "أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، ص ص ٩٥-٥٥.
- الجهاز المركزي للمحاسبات (٢٠٢٠)، "معايير المحاسبة المصرية الجديدة"، قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠ م، *جريدة الوقائع المصرية*، العدد رقم (١٤٣) تابع (ب).

- حامد، صفا محمود السيد (٢٠٠٤)، "إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية - دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد رقم (١٨)، العدد رقم (١)، ص ص ١-٥٤.
- حسن، زهراء محمد محمد محمد (٢٠١٥)، "أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية - مع دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- حسين، علاء علي أحمد (٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية : دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (١٩)، العدد رقم (١)، ص ص ٢٣٧-٣١٣.
- حمزة، بوسنة (٢٠١٢)، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- حميدان، عبد الناصر (٢٠٠٥)، "قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد فجوة الأخلاقية بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم (٢).
- حنا، عماد جورج إبراهيم (٢٠١٥)، "إطار مقترح للعلاقة بين تكلفة رأس المال وكل من جودة الإفصاح وجودة الأرباح وجودة حوكمة الشركات ودور خطر المعلومات في تفسير هذه العلاقة"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- الخيال، توفيق عبد المحسن (٢٠٠٩)، "الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي - دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد رقم (٣).
- دحدوح، حسين أحمد، وحمادة، رشا أنور (٢٠١٤)، "دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية - دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد رقم (٣٠)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٨٧-٢١٩.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (١٩٩٤)، "دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٣١)، العدد رقم (٢).
- راضي، طارق عبد المنعم (٢٠١٣)، "نموذج مقترح لتحجيم ممارسات إدارة الربح - مدخل سلوكي"، **رسالة دكتوراة**، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- الرسيني، وليد بن فهد بن عبد العزيز (٢٠١٠)، "أثر إدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة بسوق الأسهم السعودية - دراسة اختبارية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد رقم (٢)، ص ص ٧١-١٣٧.

- زين الدين، سمية باسم صبحي محمد (٢٠١٢)، "أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية على التدفقات النقدية للمنشأة"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد رقم (٣)، العدد رقم (١)، ص ص ١٤٩-١٧٤.
- زيود، لطيف، وآخرون (٢٠١١)، "مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم (٣٣)، العدد رقم (٣)، ص ص ٢٧-٤٤.
- السرطاوي، عبد المطلب، وآخرون (٢٠١٣)، "أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية*، المجلد رقم (٢٧)، العدد رقم (٤)، ص ص ٨١٩-٨٤٦.
- شاهين، علي عبد الله أحمد (٢٠١١)، "إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية - دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية"، *مجلة الجامعة الخليجية - قسم العلوم الإدارية والمالية*.
- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، "نظرية المحاسبة"، *دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع*، الكويت.
- الصادق، زكريا محمد، وعبيد، إبراهيم السيد (٢٠٠٧)، "قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في السوق المصري"، *المؤتمر السنوي الرابع لكلية التجارة جامعة القاهرة*، تحت عنوان الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة.
- صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٦)، "تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد رقم (٢)، الملحق رقم (١).
- صالح، وائل سعيد سيد محمد (٢٠٢٤)، "دراسة أثر جائحة كورونا كوفيد ١٩ على ممارسات إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصري - دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢٨)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣-٦٢.
- صحيفة الخليج الإماراتية (٢٢ يوليو ٢٠١٥)، "فضيحة «توشيبا» تكشف عن ثقافة سائدة في شركات يابانية"، *موقع إخباري إلكتروني*، متاح على الرابط: <https://www.alkhaleej.ae>.
- عبد الجليل، توفيق حسن، وأبو نصار، محمد (٢٠١٤)، "العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد رقم (٤١)، العدد رقم (٢)، ص ص ٣٢٦-٣٤٢.

- عبد الحميد، ممدوح (١٩٩٩)، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد رقم (٢).
- عبد الكريم، عارف عبد الله (٢٠٠٣)، "الإفصاح المحاسبي الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد رقم (٢٣)، العدد رقم (١)، ص ص ٢٤٩-٣١٦.
- عبده، إيمان محمد السعيد سلامة (٢٠٢١)، "أثر تتبع المحللين الماليين والمكافآت الإدارية والصحة المالية للشركة على إدارة الأرباح بإعادة تصنيف بنود قائمة الدخل وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين - دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم (٢٥)، العدد رقم (١)، ص ص ١٦٩-٢٤٥.
- عطية، ياسر محمد (٢٠١٣)، "محددات مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية - دراسة اختبارية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠٠٨)، "العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية - دراسة اختبارية في البيئة المصرية"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد رقم (٣٠)، العدد رقم (١)، ص ص ٤٢٧-٤٩٨.
- عوض، محمد حمدي وعبد الناصر، محمد جمال (٢٠٢٣)، "تأثير ممارسات إدارة الأرباح من خلال التبويب الخاطي لبنود قائمة الدخل على دقة تنبؤات المحللين الماليين وقيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد رقم (٥)، العدد رقم (٣)، ص ص ١٨١-٢٨٨.
- عيسى، سمير كامل محمد (٢٠٠٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية"، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٤٥)، العدد رقم (٢).
- عيسى، عارف محمود كامل (٢٠٠٩)، "أثر جودة عملية المراجعة على قدرة الإدارة على التطويع المصطنع للأرباح في منظمات الأعمال المصرية - دراسة تطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- فداوي، أمينة (٢٠١٣)، "نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح"، *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، العدد رقم (٥)، ص ص ١١٥-١٣٨.
- الفداوي، علياء عبد البديع محمد (٢٠١٥)، "أثر جودة عملية المراجعة على الإدارة الحقيقية للأرباح - دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراة*، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- فودة، السيد أحمد محمود (٢٠٢٥)، "تأثير ممارسات إدارة الأرباح بالاستحقاقات والأنشطة الحقيقية على استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية خلال فترات الأزمات والاستقرار - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية الأعمال، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم (٩)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣٥-٢٤١.

- اللوزي، خالد محمد (٢٠١٣)، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم - دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، *رسالة ماجستير*، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
- مازن، سحر عبد الحليم علي (٢٠١٣)، "دراسة أثر جودة الإفصاح المالي الاختياري على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على الأداء المالي لمنشآت الأعمال"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- محمد، رامي محروس محمد (٢٠١٩)، "دور المراجعة المشتركة ولجنة المراجعة في الحد من إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية"، *رسالة ماجستير*، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- مطر، محمد، وآخرون (٢٠١٧)، "أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية"، *مجلة إربد للبحوث والدراسات*، جامعة إربد الأهلية، المجلد رقم (١٩)، العدد رقم (٢)، ص ص ١٣٧-١٧٢.
- المليجي، هشام حسن عواد (٢٠٠٨)، "نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية - دراسة تطبيقية"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد رقم (١).
- النمكي، ضحى أبو الحسن الشاذلي (٢٠٢٠)، "أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية - دراسة نظرية وتطبيقية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- هلال، أحمد كمال بيومي (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح - دراسة ميدانية"، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٢)، "قواعد قيد واستمرار قيد وشطب قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية"، *القرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ م*.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، *مركز المديرين المصري*، الإصدار الثالث.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Ahearne, M. J., Chapman, C. J., Boichuk, J. P., & Steenburgh, T. J. (2012). "Real Earnings Management in Sales, the Interaction with Finance and Appearance in Financial Reports". *Working paper*.
- Alhadab, M. M. S. (2012). "Real and accrual earnings management, regulatory environments, audit quality and IPO failure risk". *University of Leeds*.
- Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2008). "Auditing and Assurance Services, an Integrated Approach". *New Jersey: Person Education*.

- Bagnoli, M., & Watts, S. G. (2010). “Oligopoly, disclosure, and earnings management”. *The Accounting Review*, 85(4), 1191-1214.
- Baiman, S., & Verrecchia, R. E. (1996). “The relation among capital markets, financial disclosure, production efficiency, and insider trading”. *Journal of accounting research*, 34(1), 1-22.
- Baker, T., Collins, D., & Reitenga, A. (2003). “Stock option compensation and earnings management incentives”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 18(4), 557-582.
- Banker, R. D., Huang, R., & Natarajan, R. (2011). “Equity incentives and long-term value created by SG&A expenditure”. *Contemporary Accounting Research*, 28(3), 794-830.
- Barth, M. E., & Murphy, C. M. (1994). “Required financial statement disclosures: Purposes, subject”. *Accounting Horizons*, 8(4), 1.
- Bartov, E. (1993). “The timing of asset sales and earnings manipulation”. *Accounting review*, 840-855.
- Beaver, W. H., Shakespeare, C., & Soliman, M. T. (2006). “Differential properties in the ratings of certified versus non-certified bond-rating agencies”. *Journal of Accounting and Economics*, 42(3), 303-334.
- Brewer, B. L., Angell, R. J., & Mautz, R. D. (2002). “The proliferation of “special” accounting items: A threat to corporate credibility”. *Southern Business Review*, 28(1), 1.
- Burgstahler, D. C., Hail, L., & Leuz, C. (2006). “The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms”. *The accounting review*, 81(5), 983-1016.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. (1997). “Earnings management to avoid earnings decreases and losses”. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 99-126.
- Choi, F. D., & Levich, R. M. (1990). “The capital market effects of international accounting diversity”. *Irwin Professional Pub*.
- Chow, C. W., & Wong-Boren, A. (1987). “Voluntary financial disclosure by Mexican corporations”. *Accounting review*, 533-541.
- Clarke, T., & De la Rama, M. (Eds.). (2008). “Fundamentals of corporate governance”. *SAGE Publications Limited*.

-
-
- Clinch, G., & Verrecchia, R. E. (1997). “Competitive disadvantage and discretionary disclosure in industries”. *Australian journal of management*, 22(2), 125-137.
 - Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). “Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings”. *Journal of accounting and Economics*, 50(1), 2-19.
 - Cohen, D. A., Dey, A., & Lys, T. Z. (2008). “Real and accrual-based earnings management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods”. *The accounting review*, 83(3), 757-787.
 - Cole, C. J., & Jones, C. L. (2004). “The usefulness of MD&A disclosures in the retail industry”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 19(4), 361-388.
 - Coles, J. L., Hertz, M., & Kalpathy, S. (2006). “Earnings management around employee stock option reissues”. *Journal of Accounting and Economics*, 41(1-2), 173-200.
 - Collier, P. (1993). “Factors affecting the formation of audit committees in major UK listed companies”. *Accounting and Business Research*, 23(sup1), 421-430.
 - Cook, T. E. (1991). “An assessment of voluntary disclosure in the annual reports of Japanese corporations”.
 - Cruz, D., & Luiz, A. (2015). “Earnings Management Choice: An Empirical Study on the Impact of Earnings Management on Stock Returns in DLSU Research Congress”. *Jurnal akuntansi*, 22(2), 173-191.
 - Cui, X., Li, R., Xue, S., & Zhang, X. (2025). “Mandatory versus voluntary: The real effect of ESG disclosures on corporate earnings management”. *Journal of International Money and Finance*, 154, 103323.
 - Dambra, M., Schonberger, B., & Wasley, C. E. (2019). “Voluntary Disclosure and Earnings Asymmetric Timeliness”. *Simon Business School*. Working Paper No. FR 16-04.
 - De Vries, K. (2012). “The effect of investor protection on earnings management”. *Erasmus University*.

- DeAngelo, H., & DeAngelo, L. (1985). “Managerial ownership of voting rights: A study of public corporations with dual classes of common stock”. *Journal of Financial economics*, 14(1), 33-69.
- DeAngelo, L. E. (1986). “Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders”. *Accounting review*, 400-420.
- DeAngelo, L. E. (1988). “Managerial competition, information costs, and corporate governance: The use of accounting performance measures in proxy contests”. *Journal of accounting and economics*, 10(1), 3-36.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). “Detecting earnings management”. *Accounting review*, 193-225.
- El-Din, M. M. A., El-Awam, A. M., Ibrahim, F. M., & Hassanein, A. (2021). “Voluntary disclosure and complexity of reporting in Egypt: the roles of profitability and earnings management”. *Journal of Applied Accounting Research*, 23(2), 480-508.
- Elmans, S. C. (2012). “Ownership structure and voluntary disclosure in Europe”. *Unpublished Master Thesis*. Erasmus School of Economics, Netherland.
- Ettredge, M., Huang, Y., & Zhang, W. (2013). “Restatement disclosures and management earnings forecasts”. *Accounting Horizons*, 27(2), 347-369.
- Financial Accounting Standards Board. (1990). “Statement of Financial Accounting Standards No. 105”. Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk and Financial Instruments with Concentrations of Credit Risk.
- Forker, J. J. (1992). “Corporate governance and disclosure quality”. *Accounting and Business research*, 22(86), 111-124.
- Foster, G. (1986). “Financial Statement Analysis”. *Prentic-Hall Inc*.
- Garanina, T. (2024). “CSR disclosure and state ownership: implications for earnings management and market value”. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 14(3), 513-547.
- Ge, W., & Kim, J. B. (2014). “Real earnings management and the cost of new corporate bonds”. *Journal of Business Research*, 67(4), 641-647.

-
-
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005). “The economic implications of corporate financial reporting”. *Journal of accounting and economics*, 40(1-3), 3-73.
 - Grasso, L. P., Tilley, P. A., & White, R. A. (2009). “The Ethics of Earnings Management: Perceptions after Sarbanes-Oxley”. *Management Accounting Quarterly*, 11(1).
 - Gunny, K. A. (2010). “The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks”. *Contemporary accounting research*, 27(3), 855-888.
 - Haw, I. M., Ho, S. S., & Li, A. Y. (2011). “Corporate governance and earnings management by classification shifting”. *Contemporary Accounting Research*, 28(2), 517-553.
 - Healy, P. M. (1985). “The effect of bonus schemes on accounting decisions”. *Journal of accounting and economics*, 7(1-3), 85-107.
 - Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). “Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature”. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3), 405-440.
 - Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). “A review of the earnings management literature and its implications for standard setting”. *Accounting horizons*, 13(4), 365-383.
 - Hendriksen, E. S. (1982). “Accounting Theory”. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin.
 - Herrmann, D., Inoue, T., & Thomas, W. B. (2003). “The sale of assets to manage earnings in Japan”. *Journal of Accounting Research*, 41(1), 89-108.
 - Ho, S. S., & Wong, K. S. (2001). “A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure”. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 10(2), 139-156.
 - Hsieh, T. S., Wang, Z., & Abdolmohammadi, M. (2019). “Does XBRL disclosure management solution influence earnings release efficiency and earnings management?”. *International Journal of Accounting & Information Management*, 27(1), 74-95.

- Hwang, N. C. R., Chiou, J. R., & Wang, Y. C. (2013). “Effect of disclosure regulation on earnings management through related-party transactions: Evidence from Taiwanese firms operating in China”. *Journal of Accounting and Public Policy*, 32(4), 292-313.
- Jackson, S. B., & Wilcox, W. E. (2000). “Do managers grant sales price reductions to avoid losses and declines in earnings and sales?”. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 3-20.
- Jans, M., Orens, R., & Lybaert, N. (2005). “The relation between disclosure quality, income smoothing and earnings’ timeliness”. *In Annual Congress European Accounting Association*, Date: 2005/05/18-2005/05/20, Location: Göteborg, Sweden.
- Jones, J. J. (1991). “Earnings management during import relief investigations”. *Journal of accounting research*, 29(2), 193-228.
- Kasznik, R. (1999). “On the association between voluntary disclosure and earnings management”. *Journal of accounting research*, 37(1), 57-81.
- Kim, O., & Verrecchia, R. E. (2001). “The relation among disclosure, returns, and trading volume information”. *The Accounting Review*, 76(4), 633-654.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2002). “Investor protection and corporate valuation”. *The journal of finance*, 57(3), 1147-1170.
- Lee, C. L., & Liu, V. W. (2006). “Management Compensation, Debt Contract, and Earnings Management Strategy”. *In Advances in Quantitative Analysis of Finance and Accounting*, (59-74).
- Lee, L. F. (2012). “Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing”. *The Accounting Review*, 87(1), 1-33.
- Lee, N., & Swenson, C. (2011). “Earnings management through discretionary expenditures in the US, Canada, and Asia”. *International Business Research*, 4(2), 257.
- Magrath, L., & Weld, L. G. (2002). “Abusive earnings management and early warning signs”. *CPA journal*, 72(8), 50-54.
- Makarem, N. (2015). “Downward earnings management through real activities manipulation”. *Doctoral dissertation*, University of Aberdeen.

- Makhaiel, N. K. (2013). “Towards an understanding of earnings management theory and practice in Egypt: motivations and mechanisms”. *Doctoral dissertation*, University of Essex.
- Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J. (2018). “Earnings management using classification shifting of revenues”. *The British Accounting Review*, 50(3), 291-305.
- Malone, D., Fries, C., & Jones, T. (1993). “An empirical investigation of the extent of corporate financial disclosure in the oil and gas industry”. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 8(3), 249-273.
- McKee, T. E. (2005). “Earnings management: an executive perspective”. *South-Western Pub.*
- McMullen, D. A. (1996). “Audit committee performance: An investigation of the consequences associated with audit committees”. *Auditing*, 15(1), 87.
- McVay, S. E. (2006). “Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items”. *The Accounting Review*, 81(3), 501-531.
- Meckling, W. H., & Jensen, M. C. (1976). “Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure”. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- Meek, G. K., Roberts, C. B., & Gray, S. J. (1995). “Factors influencing voluntary annual report disclosures by US, UK and continental European multinational corporations”. *Journal of international business studies*, 26(3), 555-572.
- Miller, J. E. (2007). “Detecting earnings management: A tool for practitioners and regulators”. *ProQuest*.
- Muttakin, M. B., Khan, A., & Azim, M. I. (2015). “Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: are they a reflection of managers’ opportunistic behavior?”. *Managerial Auditing Journal*, 30(3).
- Parfet, W. U. (2000). “Accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective”. *Accounting Horizons*, 14(4), 481.

- Petersen, C., & Plenborg, T. (2006). “Voluntary disclosure and information asymmetry in Denmark”. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 15(2), 127-149.
- Petroni, K. R. (1992). “Optimistic reporting in the property-casualty insurance industry”. *Journal of Accounting and Economics*, 15(4), 485-508.
- Raffournier, B. (1995). “The determinants of voluntary financial disclosure by Swiss listed companies”. *European accounting review*, 4(2), 261-280.
- Riahi, Y., & Mounira, B. A. (2011). “Disclosure frequency and earnings management: An analysis in the Tunisian context”. *Journal of accounting and taxation*, 3(3), 47-59.
- Roychowdhury, S. (2006). “Earnings management through real activities manipulation”. *Journal of accounting and economics*, 42(3), 335-370.
- Roychowdhury, S., & Sletten, E. (2012). “Voluntary disclosure incentives and earnings informativeness”. *The Accounting Review*, 87(5), 1679-1708.
- Sarbanes-Oxley Act. (2002). “Public law no. 107-204”. Washington, DC: *Government Printing Office*, 107.
- Scott, W. R., & O’Brien, P. C. (2003). “Financial accounting theory”. (Vol. 3, pp. 141-143). Toronto: *Prentice hall*.
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). “A survey of corporate governance”. *The journal of finance*, 52(2), 737-783.
- Skousen, C., Sun, L., & Wu, K. (2019). “The role of managerial ability in classification shifting using discontinued operations”. *In Advances in Management Accounting*, (113-131), *Emerald Publishing Limited*.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2004). “Accounts manipulation: A literature review and proposed conceptual framework”. *Review of accounting and finance*, 3(1), 5-92.
- Sun, Y., Wang, W., Wang, X., & Zhang, W. (2013). “Shareholder Activism and Earnings Management Incentives: An Empirical Examination of Shareholder Proposals in the United States”. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 24(3), 234-260.

- Teoh, S. H., Welch, I., & Wong, T. J. (1998). “Earnings management and the underperformance of seasoned equity offerings”. *Journal of Financial economics*, 50(1), 63-99.
- Van der Laan, S. (2009). “The role of theory in explaining motivation for corporate social disclosures: Voluntary disclosures vs ‘solicited’ disclosures”. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 3(4), 2.
- Vladu, A. B. (2015, December). “An Empirical Investigation Regarding The Ethics of Earnings Management”. (International Conference “Recent Advances in Economic and Social Research”, 13-14 mai 2015, București). In Institute for Economic Forecasting Conference Proceedings (No. 151209). *Institute for Economic Forecasting*.
- Wen, X. (2013). “Voluntary disclosure and investment”. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 677-696.
- Werner, J. R., & Dachwitz, H. (2013). “Earnings Management to Avoid Additional Disclosures: Evidence from Germany”. *Available at SSRN 2282308*.
- Zagers-Mamedova, I. (2009). “The effect of leverage increases on real earnings management”. *Erasmus MC*.
- Zang, A. Y. (2012). “Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management”. *The accounting review*, 87(2), 675-703.

ملاحق البحث

ملحق رقم (١) قائمة بنود مؤشر الإفصاح المحاسبي الاختياري

م	م	البند
١	١	معلومات عامة عن الشركة
٢	٢	معلومات عن التطورات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية
٣	٣	مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي
٤	٤	معلومات محددة تؤثر في الشركة (التكنولوجيا، السياسة، الضرائب)
٥	٥	إفصاح متعلق بالمنافسة في الصناعة
٦	٦	نظرة تاريخية مختصرة عن الشركة
٧	٧	بيان بالاستراتيجية والأهداف، عام
٨	٨	بيان محدد بالاستراتيجية والأهداف (مالية، تسويقية، اجتماعية)
٩	٩	أثر الاستراتيجية على النتائج الحالية
١٠	١٠	معلومات عن معوقات أو صعوبات واجهت/تواجه تحقيق الاستراتيجية والأهداف
١١	١١	الطاقة الإنتاجية (في شكل كمي أو وصفي)
١٢	١٢	بيان أو قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة
١٣	١٣	وظائف أو مناصب أعضاء مجلس الإدارة
١٤	١٤	تصنيف المديرين إلى تنفيذيين أو غير تنفيذيين
١٥	١٥	السمات الشخصية للمديرين (العمر، مستوى التعليم، ... إلخ)
١٦	١٦	الوظائف التي يشغلها المديرون التنفيذيون
١٧	١٧	إفصاح متعلق بمسؤوليات الإدارة العليا وخبرتها
١٨	١٨	إفصاح عن مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات
١٩	١٩	دراسة وتحليلات الإدارة
٢٠	٢٠	الوحدات المباعة مصنفة وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية
٢١	٢١	قيمة الوحدات المباعة (أو إيرادات الخدمات المقدمة)
٢٢	٢٢	مصنفة وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية
٢٣	٢٣	حجم الإنتاج مصنّف وفقاً للمنتجات/الخدمات الرئيسية
٢٤	٢٤	تصنيف للمبيعات/الخدمات (جغرافياً، وفقاً للعملاء، ... إلخ)
٢٥	٢٥	تصنيف للإنتاج/الخدمات (جغرافياً، وفقاً للعملاء، ... إلخ)
٢٦	٢٦	بيان بالعملاء الرئيسيين للشركة
٢٧	٢٧	نسب تطور/تغير المبيعات
٢٨	٢٨	نسب تطور/تغير الإنتاج
٢٩	٢٩	تفسيرات لنسب تطور أو تغير المبيعات/الخدمات
٣٠	٣٠	تفسيرات لنسب تطور أو تغير الإنتاج
٣١	٣١	مقارنة المبيعات الفعلية بالمستهدفة

٢٩	١٢	مقارنة الإنتاج الفعلي بالمستهدف
٣٠	١٣	تفسيرات للتغير في تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة النشاط)
٣١	١٤	تفسيرات للتغير في الربح الإجمالي
٣٢	١٥	تعليقات/ملاحظات على نسب هيكل التمويل
٣٣	١٦	تعليقات/ملاحظات على نسب السيولة
٣٤	١٧	تحليلات للمنافسة والحصة السوقية
٣٥	١٨	معلومات عن الأداء في السنوات الأخيرة
٣٦	١٩	الإفصاح في شكل رسوم/صور
٣٧	٢٠	وصف لشبكات التسويق للمنتجات/الخدمات
٣٨	٢١	نظرة على الفروع (الشركات التابعة) الرئيسية
٣٩	٢٢	معلومات عن الاستحواذات/برامج التوسع
٤٠	٢٣	تحليلات للفروع (نظرة تاريخية مختصرة، العمليات، المساهمة)
٤١	٢٤	وصف لمدى الالتزام بالمشروعات الاستثمارية
٤٢	٢٥	تحليلات للمشروعات الرأسمالية
٤٣	٢٦	المكافآت (أعضاء مجلس الإدارة، المدبرون، العمال)
٤٤	٢٧	معلومات متعلقة بكبار ملاك الأسهم
		المسؤولية الاجتماعية والبيئية
٤٥	١	عدد العمال في السنتين الأخيرتين أو لسنوات أكثر
٤٦	٢	تصنيفات للعمال (وفقاً للجنس، الوظيفة، العمر، مستوى التعليم)
٤٧	٣	متوسط دخل العامل
٤٨	٤	سياسة التدريب للإدارة أو العمال بالشركة
٤٩	٥	إنتاجية العامل
٥٠	٦	مؤشرات الإنتاجية الأخرى (مثلاً: إنتاجية الجنيه/أجر، ... إلخ)
٥١	٧	بيان بالمسؤولية الاجتماعية للشركة (المساهمة في برامج مجتمعية، رعاية العمال بعد المعاش، ... إلخ)
٥٢	٨	بيان بالمسؤولية البيئية للشركة
٥٣	٩	أمان وجودة المنتجات/الخدمات بشكل عام
٥٤	١٠	برامج حماية البيئة، كيفية
٥٥	١١	برامج حماية البيئة، كمية
٥٦	١٢	المنح/الهبات/التبرعات الخيرية
		النسب والتحليلات المالية
٥٧	١	نسب الربحية
٥٨	٢	نسب الاقتراض
٥٩	٣	نسب السيولة
٦٠	٤	نصيب السهم في الأرباح
٦١	٥	نسب مالية أخرى

٦٢	٦	تعليقات وصفية عن الربحية
٦٣	٧	الإنفاق على مشروعات تسويقية معينة
٦٤	٨	تحليلات للتدفقات النقدية
٦٥	٩	القيمة السوقية للسهم في نهاية العام
٦٦	١٠	حجم حاملي الأسهم
٦٧	١١	نوعية حاملي الأسهم
٦٨	١٢	سياسة توزيع الأرباح
٦٩	١	خامساً: معلومات مستقبلية
٧٠	٢	العوامل التي يُمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي
٧١	٣	الأثر المحتمل لاستراتيجية المشروع على الأداء المستقبلي
٧٢	٤	تطوير منتجات/خدمات جديدة
٧٣	٥	النفقات الرأسمالية المخططة
٧٤	٦	نفقات البحوث والتطوير المخططة
٧٥	٧	ربحية السهم المتنبأ بها
٧٦	٨	التنبؤ بإيرادات المبيعات
٧٧	٩	التنبؤ بالأرباح
٧٨	١٠	التنبؤ بالحصة السوقية
		المشروعات/الأنشطة الاجتماعية أو البيئية المخططة
٧٨		الإجمالي

ملحق رقم (٢) أسماء شركات عينة الدراسة

م	اسم القطاع	اسم الشركة
١	الموارد الأساسية	سيدي كرير للبتر وكيمياويات – سيدبك
٢		حديد عز
٣		الألومنيوم العربية
٤		مصر الوطنية للصلب – عتاقة
٥		أسيك للتعددين – اسكوم
٦		كفر الزيات للمبيدات والكيمياويات
٧		المالية والصناعية المصرية
٨		مصر لإنتاج الأسمدة – موبكو
٩	الرعاية الصحية والأدوية	مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية
١٠		ابن سينا فارما
١١		المصرية الدولية للصناعات الدوائية – إبيكو
١٢		أكتوبر فارما
١٣		الإسكندرية للخدمات الطبية - المركز الطبي الجديد
١٤		شركة مستشفى كليوباترا
١٥		مستشفى النزهة الدولي
١٦		سبأ الدولية للأدوية والصناعات الكيماوية
١٧	العقارات	زهراء المعادي للاستثمار والتعمير

المجموعة المصرية العقارية	١٨
إعمار مصر للتنمية	١٩
المصريين للإسكان والتنمية والتعمير	٢٠
الاستثمار العقاري العربي – اليكو	٢١
الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٢٢
الشمس للإسكان والتعمير	٢٣
القاهرة للإسكان والتعمير	٢٤
المتحدة للإسكان والتعمير	٢٥
أوراسكوم للتنمية مصر	٢٦
مينا للاستثمار السياحي والعقاري	٢٧
مجموعة عامر القابضة (عامر جروب)	٢٨
العبور للاستثمار العقاري	٢٩
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك	٣٠
بالم هيلز للتعمير	٣١
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٣٢
مدينة مصر للإسكان والتعمير	٣٣
العالمية للاستثمار والتنمية	٣٤
الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي	٣٥
المنصورة للدواجن	٣٦
القاهرة للدواجن	٣٧
المصرية للدواجن	٣٨
القاهرة للزيوت والصابون	٣٩
الدلتا للسكر	٤٠
الصناعات الغذائية العربية – دومتي	٤١
شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي (نيوداب)	٤٢
العربية لمنتجات الألبان (أراب ديرري - باندا)	٤٣
جھينة للصناعات الغذائية	٤٤
الإسماعيلية مصر للدواجن	٤٥
الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري	٤٦
أكرومصر للشدات والسقالات المعدنية	٤٧
الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير – ايكون	٤٨
العربية للمحابس	٤٩
العز للسيراميك والبورسلين – الجوهرة	٥٠
ليسيكو مصر	٥١
مصر للأسمنت – قنا	٥٢
جنوب الوادي للأسمنت	٥٣
العربية للخزف - سيراميك ريماس	٥٤
مصر بني سويف للأسمنت	٥٥